

الاشارة في غفلة عما يراد به  
كانهم غم في سجون وضايق

يا الله يا حفيظ يا رزاق يا جواد يا قدير يا فتاح يا عظيم  
يا رحمن يا رحيم يا وهاب

هذه حاشية على التهاكت للمولى العاضد بكال يا زلوه  
زلوه الله في دار السلام زلوه آمين يا معين

منية بلال صبيحة ومعلم بلال كلال مضيعة

تعلموا العلم ان كان لكم ما فان العلم بالعلم تعلموا العلم ان كان لكم ما فان العلم بالعلم  
تعلموا العلم ان لم يكن لكم ما بالعلم فان العلم بالعلم

من كلمات عمر بن عبد العزيز لبعض اولاد الحسين رضي الله عنه لا تعفوا يا زلوه  
فانكم اعز واثمن من ذلك ان زلوه فيفضلكم او زلوه فيفضلكم  
الفصل في ايراد مرورا من مسامحة الاحبار ومخافة الاخبار  
تقدمت فضلا ان تافوت حدة

للسيد الشريف الجاني رحمه في حالة النزاع  
مركزول من زلوه محرم فذل كما نذر اسراركم منقول فذل  
مفتا وود وصال علم حاصلكم في آخر معلوم فذل كما ميبه معلوم فذل

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisn. I	H. H. H. H.
Yeni Sayı	1235
Kayıt No	1235

هذا ما اودعه الزخاف  
عند اضعف الانسان  
حاضر بن عبد الله غافله الملك  
الملك  
الملك  
الملك

عند اجزا  
4



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 رب تم بالخير

بالشخص الواحد نعم ما يجب عنه في متعلق بالشخص منفردا عن الآخر غير محال في الحقيقة  
له الى انضمام الغير كما في العلمين الآخرين ولكن اين مدافع معنى الاختصاص  
بالشخص وحده فالصواب ان يقال علم وفق ما وقع في كلام القوم فالعملية بسبب  
اذا كان علما بالتدبير الذي يتعلق بالشخص الواحد مع قطع النظر عن غيره فهو علم بالاحاطة  
والا فهو علم بتدبير المستتر ان كان علما بما لا يتم الا بالاجتماع المنزلي وعلم  
السياسة ان كان علما بما لا يتم الا بالاجتماع المدني وعلم النوايس ان كان  
علما بما يتعلق بالنبوة والشرعية ولهذا التفضيل تبين ما في قوله والا فهو علم  
المدنية من الحلال فقامر **قوله** علما بما يتجرع الماونا **اقول** فيه شئ ومثل عبارات

تتأولها الجرح عنه غير معتبر منها لانها ليست من الجرحات باعتبار انها محال مقومة لما

حذر فيها من الاعراض ثم لزم التقسيم المذكور عما ذهب من قال بخروج المنطق من  
 الحكمة واما ما راى من قال بدخولها فيها فالحكمة النظرية تنقسم ابتداء الى فلكية  
 مطلوبة لذاتها والاما يمكن مطلوبة لذاتها بل بتحصيلها سير العلوم والعلوم  
 المنطق والاول ينقسم الى الاقسام الثلاثة المذكورة **قوله** والاول من العلوم  
 الاثنا **اقول** قد ينقسم هذا القسم الى قسمين حتى يصير اقسام الحكمة  
 النظرية اربعة لان الاول التي هي متعلق بهذا القسم اثنان بمعنى انها  
 بالماوت كالواجب مع والآخر لا يتبع ذلك كالعالية والمعلولية والوصفية وخصائفة والعقول الخفية  
 الكثرية وغير ذلك مما يعرف بآثار الماديات واما الثانية المتعلق بها وسعي الحكمة المتعلقة  
 تسمى بالفلسفة الاولى كذا في بعض السراوح حكى العيني **قوله** وعلم بآثار الافعال الكلية  
**اقول** قال الفاضل التقارير في شرح المقاصد وقد يستعين النفوس

في اصوات الغرائب بمنزلة اعمال مخصوصة وهي السحر او بقوى بعض  
الروحانيات وهي الغوليم او بالاجرام الفلكية وهي دعوة الكواكب او بتجميع  
القوى السماوية بالارضية وهي الطلسمات او بالخواص العنصرية وهي التبريد  
او بالنسب الرياضية وهي الحيل الهندسية وقد يركب بعض هذه مع بعض كحر  
الانفار ونقل المياه ونحو ذلك مما يستعان عليها بتجميع الخواص العنصرية والنسب  
الرياضية الى هذا كلامه فعلمنا ان وجه لعد علي بحر الانفار ونقل المياه من فروع الرياضي  
هو ما ذكره ما ذكر وايضا ان قوله بالانفار ما ذكر وايضا مبني على انكس الانفار غير



قابلة للخلق والالتيام وانما لا قسرية فيها وكل واحد من هاتين القاعدتين منزهة  
بالنصوص العاطفة بالحق من الكتاب والسنة قال الفاضل القفاري في شرح  
المقاصد ان اكثر ما ذكره من عظم امر السموات وعجيب خلقها وبيع صنوها وانتظام  
امرها امر ممكن شهده الامارات ودور عليه العلامات من غير احلال بما ثبت من العلوم  
الشرعية والعقائد الاسلامية الا انهم بنوا ذلك على اصل يكون الصانع موجبا لاختياره  
وذلك في غاية الفساد وجعلوا لها فرعا موتا ثيرا للحركات والاضاع فيما يظهر في عالم  
الكون والفساد من الحوادث وهو اصل اللطاف انتهى ومن معانيه ان لا وجه  
للتكبر في وقوع ما يخالف ظاهر الشرع فيما ذكره المنتهين من قوله وان وقع فيها شيء مما  
يخالف ظاهر الشرع **قوله** فزيد ان علي في هذه الرسالة **اقول** قال المولى  
الطوسي روي في الذفر وغرضنا الاصناف وضع هذا الكتاب الرى عليهم فيما خالف  
حكمهم فيه الشريعة وليس لهم عليه دليل قطعي وموعى وبهيت الاول ما يقولون حكمهم  
الى كفرهم لمصادفة ما ثبت بالقطع من الشارع كالحكم بقدر العالم ونفي الكفار  
الجسمانية والى ان لا يقولون حكمهم الى كفرهم لعدم قطعية التمسك لاوله الشرع على خلافه  
كنفيهم الصفات الحقيقية عن الله تعالى اعين انما يثبتها يثبته التوحيد انه لا قول  
قد ساء بين الناس تكفيرهم في الحكم بقدر العالم الا ان الظاهر من كلام الامام الارضى  
المرور وفيه حيث قال في المطالب العالية اعلم ان الكتاب الالهي ليس فيما تفرع بالجنات  
ان العالم حدث بمادة وصورة معان قال بعد التفصيل المشيع في هذا الباب كما هو  
دأبه في ذلك الكتاب فثبت بهذا البيان ان ليس في القرآن ولا في التوراة

التوراة لفظ يدل بصرحة على ان هذه الدورات ما دونه بعدد ما كان به بعد من كانت تقيا  
محضا وسلبا صرفا ولا شك في عظيم الكتاب بين اعظم الكتب الالهية فلما طالع هذا  
الكتاب ان غنى التفرع بهذا المطلوب او هم ولكن في هذه المسئلة بلغت في الصعوبة  
الى حيث صارت في محل العفو الينا كانه وقد ظهر من قوله ليس في الكتاب الالهي  
تبرع به العالم حدث بمادة وصورة من قول صاحب الذفر لولا الشرع في بطلان  
الحكم بالحق قطعية على ما لم يقلت لولا الشرع غير مخفية في الكتاب قلت نعم الا انه  
لا متواتر في الحديث قال الامام جع الاسلام القوالي في كتاب التوراة بين الاسلام و  
الزندقة لو انكر ما ثبت باخبار الاحاد فلا يلزم به الكفر ولو انكر ما ثبت بالاجماع فهذا  
فيه نظر لان معرفة يكون الاجماع في مختلف فيه انتهى ثم صاحب الذفر لم يصب في زعمه  
ان الفلاسفة لم ينفي نفوا الصفات الحقيقية عن الله تعالى اعين ان يثبتوا ثانيا في  
التوحيد لان هذا الزعم وبناء النفي المذكور عليه منسوب الى المعتزلة والفلاسفة  
انما نفوا الصفات الحقيقية عن الله تعالى بناء على قاعدتهم القابلة من الفاعل لا من المفعول  
قابلا له على ما تنق في موضوعه على تفصيله باذن الله **قوله** الاول في ابطال ان المبدء الاول  
موجب **اقول** فيه خف اما اوله فلا في اقتضائه هذا الفصل على ايراد جميع  
وتزيينها وموجب العنوان المذكور ان يذكر فيه حجتا على انه تعالى قادر  
مختار لا موجب بالذات على الوجه المستطوع في الكتب الكلامية مع وجه جميع على  
خلافه ونبطلها وعلى قدر الاقتضار على الكتاب فله حقه في الاحتجاج وزيد العنوان  
عن تزويج دليل الخالف الى ابطال مدعى واما ثانيا فلا يجوز ان يكونا مستقلين



المثبتين للصفات لم تكن لا ينكرون كونه موجبا بالذات مطلقا كيف وهم يقولون  
 بانها اجادة تلك الصفات الزائدة على ذاته بطريق الالجاب بكنائهم ونان  
 يكون تأثير في العالم بطريق بالذات والفرق بين القولين واضح واما الثاني  
 فلان المنهوع من تعقيد الجدا بالاولى يكون في المبدأ تعدد ولكن الحكم المذكور  
 مخصوص بالواجب كونه والتعددية كالمبدأ خلاف ما عليه اهل الحق من مذهب الفلكية  
 على ما حقه الفاضل الطوسي في شرح الاشارات **قوله** انه في ابطال قولهم تقدم  
 العالم **اقول** اسأله في ترتيب مذهب الفصيلين حيث ادعوا ترتيب ثانياً للمثبتين  
 على الاول كما زعم من قال واما الحكماء انما استدلوا القيد الذي هو العالم على رايهم  
 الى الفاعل الذي هو الله لا اعتقادهم انه لا موجب بالذات لفاعل بالاختيار  
 ولو اعتقدوا كونه مختاراً لم يذهبوا الى قول العالم على موجب ما شكوا فيه بهذا  
 المطلب غير متوضين لمبدأه ففلا غر كونه قادراً مختاراً او موجبا بالذات فانه  
 على قدر تمام متمسكهم بل قد قدم العالم مع قطع النظر عن حاله عندئذ ثم لم يقدروا القائلة  
 ولو اعتقدوا كونه مختاراً لم يذهبوا الى قول العالم في موضع المنع فان مبناها على ان  
 اثر المختار لا يتجلى كونه الاطوار وهذا المسمى كما عالم يستدل العقل على ثبت  
 فيه يرجح النقل بل الظاهر من اثباتهم الاختيار للافلاك في حركاتها القديمة على اهلهم  
 انهم يذكرون بنبوت ذلك المسمى لا يتعارف ان الذي يقتضيه حدوث الامر هو اختيار  
 القادر لا اختيار الموجب بالذات والفلك على رايهم موجب لا قادر لانا نقول انما يتبع  
 الداعي الى الحركات المخصوصة وهو التشبه الى القول بالحق في تأييد عن القول بكون

الذي يتركب من افعال المولى

4  
 يكون الافلاك موجبة بالذات لتلك الحركات في الحاجة الى الداعي والمخرج  
 ولقد احسن من عكس الترتيب منها وقد بحث عن قبح العالم وحدوده على البحث  
 عن ايجابه كونه واختياره **قوله** لا تعرف في الفصل المذكور لا بطلان ابدية العالم  
 نعم فيه تعرف لا بطلان بل لا بد من دليل من بطلان الاول بطلان المدعي العالم ابدية  
 ثم لن اعال في سائر الفصول المعنونة بالا بطلان على هذا المنوال فكان المص  
 غافل عن ان الدليل قد كلف باطلا والمدعي حقا والافعال كما قاله اعلم كصفه  
 اكل **قوله** نجحهم من القول بان الاول يعلم غير **اقول** حق لن يقول عن اثبات  
 ان الاول كما قال في نظائره السابقة كذلك لفظها بما ذكرنا انما ظهر عنهم عن اثبات  
 القول المذكور لا عن نفس ذلك القول بل من القول في التقيد بالبناء يكون  
 بمعنى الاعتقاد وهو لا يناسب المقام فحق لن يذكر القول متقدماً بنفسه وفس  
 على هذا حال قوله في تجزئهم من القول بان الاول يعلم ذاته وقوله في ابطال قولهم ينبغي  
 البعث **قوله** وامتناع الاتصاف بين الاسباب العاوية **اقول** لا خلاف لهم في  
 عدم وجوب الاقتران بين الاسباب العاوية ومسبباتها وعدم امتناع الاتصاف  
 بينهما انا خلا في كون تلك الاسباب عاوية فانهم يقولون انها اسباب حقيقية و  
 لذلك يقولون بالحكم المذكور والفرق بين موضع الخلاف غير متبينة على ما له في  
 تمييز والتوجيه بان المراد امتناع الاتصاف بين الاسباب التي هي عاوية و  
 مسبباتها بنفس ظاهر **قوله** وحشر الاجساد **اقول** قد استشهد فيما بينهم انها  
 احسن الخاصه بين المروء الى الاجساد القائمة له ولغيره دون الابدان

المولى المولى المولى  
 صاحب الذم







في مقارنة الشعور والعلم خلاف فاعلية تلك الاجسام ولا دخل لفائدة صحيح من  
 هذه الجهة في معنى الاجاب فلا فرق بينهما فيما يرجع الى معنى التي يشر في الغير ولو  
 تحققت هذا فقد وقفت على المعنى لم يصيب في قوله وقالوا انه لا موجب  
 بالذات لا يعني ان فاعلية كفاعلية الجبريين اه ما عرفت ان ما ذكره من مقدرات  
 القوة والبليغ بذكر المتكلمين في سائر الماني اصلهم الفاسد من القباية  
 الظاهرة فلا وجه لمن في صدره اظهار بطلان ذلك الاصل ان يذكر تلك المقدرة  
 كما لا يخفى ثم ان حجة من يذكر المضطربين بد الجبورين لان مقابل المختار المضطرب  
 والجبور اخص منه **قوله** بل على معنى انه تام في فاعلية **قوله** سره عليه ان  
 المايجاب لهذا المعنى لا ينكر اهل الحق عما ذكره الفاضل الشريف في  
 اطوار شئ التجردية حيث قال ان القول يتوقف العلوم على تحقق الاستقلال  
 ببناء القول بالفاعل المختار يجوز ان يكون التوقف عارضا وعما تقرير كونه  
 حقيقيا جاززا لا يكون مقتضا الى وجوب الغيب مستندا الى اختيار  
 وبذلك يندفع ما قيل ان المباحث المذكورة منها انما يقتضي على قاعدة الاجاب  
 دون قاعدة الاختيار هذا ما عند ذلك الفاضل واستغن عما عندنا باذن  
 الله **قوله** فهو الجول الحق **قوله** الجول الحق هو الذي يفيض منه  
 النوايد الشوق منه وطلب قصد في شئ يعوق اليه ولعل ان الذي يفعل شيئا  
 لولم يفعل قبح به اولم يكن منه فهو باعيد من فعله متخلف كذا قال الشيخ في الاثرات  
**قوله** وما يؤول الى **قوله** سياتي ما يتعلق بهذا المقام من الكلام يكون

في مقارنة الشعور والعلم خلاف فاعلية تلك الاجسام ولا دخل لفائدة صحيح من  
 هذه الجهة في معنى الاجاب فلا فرق بينهما فيما يرجع الى معنى التي يشر في الغير ولو  
 تحققت هذا فقد وقفت على المعنى لم يصيب في قوله وقالوا انه لا موجب  
 بالذات لا يعني ان فاعلية كفاعلية الجبريين اه ما عرفت ان ما ذكره من مقدرات  
 القوة والبليغ بذكر المتكلمين في سائر الماني اصلهم الفاسد من القباية  
 الظاهرة فلا وجه لمن في صدره اظهار بطلان ذلك الاصل ان يذكر تلك المقدرة  
 كما لا يخفى ثم ان حجة من يذكر المضطربين بد الجبورين لان مقابل المختار المضطرب  
 والجبور اخص منه **قوله** بل على معنى انه تام في فاعلية **قوله** سره عليه ان  
 المايجاب لهذا المعنى لا ينكر اهل الحق عما ذكره الفاضل الشريف في  
 اطوار شئ التجردية حيث قال ان القول يتوقف العلوم على تحقق الاستقلال  
 ببناء القول بالفاعل المختار يجوز ان يكون التوقف عارضا وعما تقرير كونه  
 حقيقيا جاززا لا يكون مقتضا الى وجوب الغيب مستندا الى اختيار  
 وبذلك يندفع ما قيل ان المباحث المذكورة منها انما يقتضي على قاعدة الاجاب  
 دون قاعدة الاختيار هذا ما عند ذلك الفاضل واستغن عما عندنا باذن  
 الله **قوله** فهو الجول الحق **قوله** الجول الحق هو الذي يفيض منه  
 النوايد الشوق منه وطلب قصد في شئ يعوق اليه ولعل ان الذي يفعل شيئا  
 لولم يفعل قبح به اولم يكن منه فهو باعيد من فعله متخلف كذا قال الشيخ في الاثرات  
**قوله** وما يؤول الى **قوله** سياتي ما يتعلق بهذا المقام من الكلام يكون

في مقارنة الشعور والعلم خلاف فاعلية تلك الاجسام ولا دخل لفائدة صحيح من

6 يكون الله الملك العلوي **قوله** هو جامع القدرة **قوله** هو جامع القدرة  
 مقارنة للقدرة والارادة لا خلاف في جواز جماع الفعل للقدرة و  
 الارادة انما الخلاف في وجوب تلك الجماع **قوله** لا امتناع خلف المعلوم  
**قوله** لا يخفى ما في هذا التعليق من العصور لم يثبت بعد من تعلق الارادة  
 بالمعلوم جاز اخر من العلة التامة فالوجه ان تعلق في التعليق لا امتناع خلف  
 مراد به من تعلق ارادة لا سلب له العجز **قوله** فانهم يقولون ان تعلق  
**قوله** في دلالة القول المذكور على انهم لا يقولون بالقدرة بمعنى صحة الفعل  
 والترك نظر لان مبناها على ان يكون ذاتة من عندهم مقتضيا للتأمل المذكور  
 ومن يكون ذلك التماثل مقتضيا لا فاضة هذا النظام حتى يلزم ان يكون هذا  
 النظام مقتضى الذات بالواسطة فلا يصح انفكاكه عنه نظر اليه كما لا يصح انفكاكه  
 الاواق عن الخارج بواسطة اقتضائها التبيين والاضحة لذلك المبنى كما سيأتي  
 انهم يصرحون بنفي صدور العالم عنه كما يقتضيه الطبع وعما تقرير ما ذكره بان  
 ان يكون ذلك كما ينقول فيما ذكره دلالة على انهم يقولون بالقدرة بمعنى صحة الفعل  
 وتركه لان الاحتياج الى الراعي والمرجح المفهوم من قوله يقتضي ان التماثل المذكور  
 انفاضة ذلك النظام انما هو على تقرير ثبوت القدرة بالمعنى المذكور في تقرير الاجاب  
 الحرف بان يكون ذات الله مقتضيا للتأمل للعالم على وجه لا يتصور تخلف عنه  
 لا يكون حاجة الى الراعي والمرجح وهذا ظاهر وبالحكمة هذا القول منهم كما نرى  
 انهم لا ينكرون كونه من قاورا في ايجاد العالم على معنى انه يصح منه الفعل والترك



لفعلى تقدير عدم القدرة بذلك المعنى لاحاجة الى المخرج للفعلى الترك والى انهم  
 ذلك التمكن المسمى بالنعائية لمصلحة الترجيح للفعلى الترك اما الاول فلانه  
 على تقدير لزوم الفعلى فانه لا يمكن ان يكون محالاً خلفه عنه لا يكون الترك ممكناً  
 فلما واد بينه وبين الفعلى حتى يتصل الى المخرج للفعلى الترك واما ان نظام  
 من سياق الكلام المذكور وقد نص عليه في الكلام الذي ذكر في تحقيق كيفية صدور  
 الموجودات عنه كما ما نقلناه قديماً هذا والعجب من المحض اورد قولهم في اثبات  
 النعائية في موضع التعليل على خلاف مدلوله قال بعض الفضلاء وقد نقل عنهم  
 انهم ايضا قالون بقدرة الواجب واختياره الا انهم يقولون ان الترك لا يجوز  
 ان يقع الا استعانة بفرادة بالنعائية الازلية وعلق عليه كما بان وقوع الفعلى اوفق  
 لكلامه وان خلاف نظام الوجود فوجوب الفعلى وانتفاء الترك لذلك لا ينافي الاختيار  
 انتهى لا يقال لا يخفى اما ان يمكن عدم وقوع الفعلى فهو مخالف لما اشتهر من مذهبه  
 انه كما وجب بالذات او لا يمكن ذلك فلا يكون هناك معنى القدرة والاختيار  
 اصلاً الا انقول نحن الاول ونعني بالخالفه كما ذكرنا معنى كونه موجبا بالذات لا  
 يوجب المعلول بواسطة الداعي من الخارج كما هو حال القادر المختار من الممكن  
 لا انه يوجب باقتضاء الذات كما اقتضاء الطبيب به انما هو فافهم **قوله**  
 مع الاوقات المترتبة الغير المتناهيية **اقول** فيه بحث وموضع مقتضى هذا القول  
 هو ان يكون كل موجود ممكن قادراً كان او مجزئاً زمانياً واقفاً فيه اذ في طرفه و  
 ليس كذلك فان من الموجودات الممكنة لا تتعلق بالزمان اصلاً كالعقول الخجيرة

الخجيرة تتصل ما حقق في موضعه اعلم ان الشيخ ذكر الكلام المذكور عند تحقيق كيفية  
 صدور الموجودات الكائنة الفاسدة من الباقين العالية وقال ان السار  
 المحقق في شرحه كما تبين من العلم العالي لا تفعل في في الامور السابقة  
 وجب عليه ان يتبين ان النظام المتناهي الكائنة الفاسدة كيف صدر الموجودات  
 عنها لا يجوز ان يكون صدورها بقصد وارادة ولا بحسب طبيعة ولا بحسب ميل  
 الاتفاق او الجواز فذكر في هذا الفصل ان نظام العالم انما يتنظم  
 جميع الموجودات من الازل الى الابد في علم الباري كما السابق على هذه الموجودات  
 مع الاوقات المترتبة الغير المتناهيية التي يجب ويليق ان يقع كل موجود منها في  
 واحد من تلك الاوقات يقتضي افاضة ذلك النظام عما ذكر الترتيب والتفصيل  
 والذات المغيضة في جميع الاحوال تعقل ذلك الفيضان منها وهذا المعنى موعنة  
 الباري في مخلوقاته الى هنا كلامه وهذا التفصيل يتبين من مرله الشيخ من الموجودات  
 في قوله السابق على هذه الموجودات مع الاوقات الموجودات الكائنة الفاسدة لا  
 جميع الاوقات الساملة لها ولا غيرها مما لا يتطرق اليه التغير اصلاً كما توجه المحض  
 فالعقود في نقله بل في عقله لانه المنقول **قوله** يسمونه غناية **اقول** قال الكائنين في  
 شرح المحض اختلغوا في معنى غناية اسد كما قد ثبتت الفلاسفة الى انما عايرت  
 عن علمه كما بان كيف ينبغي ان يكون نظام العالم الوجود حتى يكون واقفاً على الوجود  
 الاكل الانفع وعلمه لهذا المعنى بسبب الفيضان العالم على ذلك النظام عن اسد كما  
 فاذن هذا العلم هو الغناية واما القائلون بكون الباري كما فاعلم بالاختيار



لكن لا يعنى صحة الفعل والترك

فزعوا ان الفناء عبارة عن خلق اخلق على الوجه الانفعالي لهم **قوله** بل  
تقول لزوم الصدور **اقول** قال الفاضل الشافعي ان تأييدك في  
صفاته لو كان بايجاب يلزم ان يكون الواجب كوجوب بالذات فلا يكون  
الايجاب نقصا فيجوز ان يتصف به بالقياس الى بعض مصنوعات وهو عوي  
ان ايجاب الصفات كالوايجاب غيرهما نقصا من جهة واحدة او يمكن ان يقال  
في حكم هذا الاشكال ان ايجاب الصفات مرجعه الى احتمالة خلقها لا  
صفات الكمال ولا شك في انه كمال يجبره ما في عدم القدرة على الترك  
من مظهر النقصان ويرى عليه خلاف ايجاب المصنوعات فان مرجعه  
الى احتمالة انعدامه عنه كما واضطراره في النفع للغير والكمال فيه فظهرت  
جهة النقصان من حيث انه لا يقدر على الترك ويظهر في الفعل غير مجزئة **قوله**  
لكن لا يعنى صحة الفعل والترك **اقول** فيه خلل لان ما تاء معنى القادر عندنا  
لكن ما ائتم به بل يعنى ان شاء فعله ليس معنى عندهم بل معنى المختار  
صرح به الشافعي الفاضل حيث قال في بحث حدوث الاجسام من الحواسي  
الجزئية ان الاختيار بعينه كونه حيث ان شاء فعله وان لم يشأ لم يفعل ثابت  
له كذا في النظام في الكلام كالا ينفى عن ذوي الافهام **قوله** من قول بعض  
الفضلاء **اقول** اراد به الفاضل الطوسي فانه ذكر القول المذكور في شرحه  
الاشارات واراد ان قدرته ليست صفة صحيحة للفعل والترك ومن اراد  
ليست صفة مخصصة لاحد مدوريه بالوقوع بل كل منهما عين ذاته كما عرفت

8 ان ذاته من حيث انها متحركة عما وفق مشيئة في الملكات قدرت ومن حيث انها  
مرتجة لاحد المقدورين المتساويين على الاخر لولته واما المعنى الذي عليه  
عليه المحقق فيقول عن اصل المرام الذي يسبق له الكلام في ذلك المقام وهو  
القدرة والارادة لا توجبان كثرته وانه كما نعم ان سعيه في صرف قوله الحكيم  
لم يذهبوا اليه انه ليس بقادر غير ظاهر، توفا كما هو المشهور غير  
مشكور لان ذلك الفاضل لا يرتضى بذلك العرف والتوفيق ويناوي عليه حقيقة  
في تلخيص المحصل حيث قال واعلم من القادر هو الذي يصح ان يصدر  
عنه الفعل وان لا يصدر وهذا الصحة هي القدرة وانما يتخرج احد  
الطرفين على الآخر بانضيا في وجه الارادة او عدمها الى القدرة  
والفلاسفة لا ينكرون ذلك انما اختلف في لزوم الفعل مع اجتماع القدرة  
والارادة بل يمكن تقاربه حصوله معهما او لا يمكن بل انما يحصل بعد  
ذلك والفلاسفة ذهبوا اليه انه يمكن بل يجب حصوله مع اجتماعهما  
ولقولهم بازلية العلم والقدرة وكون الارادة علما خاصا حكموا بقدم العالم  
والمتكلمون ذهبوا اليه انه لا يمكن بل يجب حصوله مع اجتماعهما ولذا لم يوافقوا  
بوجوب حدوث لان الداعي الذي يوارثه جازمة لا يدعو الا الى معدوم  
والعلم به يدعي اليه كلامه ومن هنا تبين ان ما نقله المحقق فيما سبق  
بقوله ويتوهم من انه لا خلاف في كلام هذا الفاضل قاله عليه بانه ليس  
بشيء بل انما هو من حقيقى الفلسفة بما لا وجه له وقد ثبت فيما سبق



عنا من كلامهم في اثبات العناية الازلية وبيان قاطع على صحة ما ذكره الفاضل  
المذكور وهذا ما وعدناه من وجه التقضي عن لزوم الكثرة القول بالاجابات  
وانه اعلم بالصواب **قوله** واقول ما احتجوا عليه هو **اقول** لو تم هذا  
الاول لكانت الفاعل الكان قاطعاً اختياراً لا يصح ان يكون مبدأ الفعل  
اصلاً سواء كان ذلك الفاعل المبدأ الاول او غيره فوجب الاحتجاج به تعميم الدعوى  
وقد ثبتت على هذا في اول الفصل لا يقال لو كان الفاعل غير المبدأ الاول لا يقتضي  
المقدمة القائلة ان افتقر ال من ترج تنقل الكلام اليه فيلزم التسليم في يجوز  
لا يكون ذلك المخرج صادراً عنه بل يخرج غير كالداعي لاختيارنا في افعالنا الاختيارية  
لانا نقول بل من لزم لا يكون المفروض فاعلاً بالقدرة والاختيار قاطعاً واختاراً  
صورت توقف فعله على التقدير المذكور على فعل الغير وما يتوقف فعله على فعل  
الغير لا يكون فعله على وفق مشيئة بل يكون على وفق خلق الغير ذلك الفعل بنفس  
قال الامام في المطالب العلية قد ذكر بعض العلماء في هذا المقام كلاماً لطيفاً فقال  
ان قال قائل انه اجد من نفسي انه ان شئت ان افعل فعلت ومن شئت ان  
اترك تركت فيكون الفعل مني والترك مني ثم اجاب عنه فقال لهذا القائل يجب  
انك اخذ ان شئت منية الفعل حصلت منية الفعل ومن شئت منية  
الترك حصلت منية الترك كلا فان هذا يوجب التسليم بل الفعل يخرج من  
هذه الدواعي تنهيه في سلسلة الحاجة الى حاجة تقع في قلبك للاجل واعية  
اخرى وانما وقعت وقعت تلك الداعية في قلبك صرت فاعلاً

فاعلاً لذلك الفعل لا محالة فلا حصول الداعية في قلبك ولا ترتيب فعلك **قوله**  
على حصول تلك الداعية بل ان الانسان مضطرب في صورة اختيار **قوله** لو كان  
فاعلاً بالقدرة **اقول** قال صاحب الدرر في تقدير هذا الوجه انه  
لو كان فاعلاً بالاختيار فلا شك ان اختياره امر ممكن فلا يخفى اما لاختياره  
حصوله الى مزج اولاً والاول يستلزم التسليم لانا ننقل الكلام الى مزج  
مزج مزج الى غير النهاية وانك يستلزم استغناء العالم الصانع فيستد  
باب اثبات الصانع لان مذهب القائلين بالقدرة والاختيار ان المخرج واللازمان بالملامح  
لتعلق القدرة باحد معدوريه وهو الارادة بل هم لم يشعروا الارادة الا ذلك وهذا اول من تقرر  
فالترديد في قوله بالقدرة والاختيار بان يقال تعلق القدرة بهما **المصنف**  
لذاته او لمزج قبيح جداً **قوله** ان افتقر الى مزج تنقل الكلام **اقول** لا يخفى  
ما في هذا التوهم من سوء الترتيب فان حق هذا التسليم ان يذكر في اخر السمع  
الاخر ليكون في بيان وجه بطلانه غني عن تفصيل ما يلزم بعد نقل الكلام الى  
تأثيره في المزج ذلك وفي الترتيب الذي اختاره التزام الاجمال في مقام  
التفصيل والامام في مقام الحاجة الى البيان له صحة لزم تفصيل ما يلزم  
بعد النقل المذكور بقي لهذا موضع تحقيق وهو من مبرهنة المستدل من المزج  
ما يعبر الارادة وقد افصح عن هذا الامام في المطالب العلية حيث قال في مزج  
هذا الوجه فان كان على سبيل الصحة افتقر مزجاً وجهه الى مزج فليكن ذلك  
المزج على سبيل الصحة الارادة وفيه يبعد التقسيم وانما تقرر هذا



فقد ظهر من المحل لم يصب في تقرير الجواب كما لا يخفى على ذوي الالباب **قوله**  
 فيفتقر الى مزج آخر **اقول** لقد اصاب في اختياره بيان لزوم التسليم لهذا  
 الوجه على تقدير عدم تعلق القدرة لاحد المعذورين لوانها واما ما اخذنا به من  
 الفاضل في بيانه حيث قال في سره المواقف واما لذاته فيحتاج في تعلقها **لام**  
 به الى مزج ويلزم التسليم مع ذلك المزج لا يجب الفعل والامر الايجاب  
 بل كان جائزا مع وضده ايضا فيحتاج الى مزج آخر ويلزم التسليم في المزجات  
 فيه عليه انه في نفس الترويد به بقا تعلقها لذاتها او لمزج لولا كغيره ليقول  
 ان وجب الفعل بعد تعلق القدرة والارادة يلزم الايجاب والآ لا يتحقق  
 مدار الاستدلال على امر من احد هما في الوجوب ولو بعد الاختيار فيقتضي  
 الى الايجاب المتانة للقدرة والآ في الفعل لم يجب لم يتبعه وكل منهما في  
 معرض المنع عند الخالف **قوله** وان لم يفتقر لزوم استغناء الممكن **اقول** عجيبة  
 عليه من قال ان اللزوم على التقدير المذكور يستغناء الممكن عن المزج في ترجيح  
 الفاعل القادر لاحد طرفيه على الآخر لا استغناء الممكن في وجوه عن المؤثر  
 لان المعروف عدم افتقار الفاعل بالقدرة في تعلق قدرته باحد معذوريه دون  
 الآخر وفي المعروف المذكور تسليم حاجة الممكن الى المؤثر ثم لن التسليم الذي  
 ذكره بقوله لان نسبة القدرة لا يطابق المعطل لان الثابت به لزوم العجز عن  
 اثبات الصانع للعالم لا لزوم استغناء عن الصانع والفرق بين الاثنين  
 واضح عند المنصف وان خفي على المنصف **قوله** وجوابه ان القول

10  
 قال صاحب الذوق والجواب اننا نحن رانته فيحتاج الى مزج لكن مزجه قديم  
 وهو العلم بالازل بتسوية حكمه ومصلحته على احداث العالم فلا يحتاج آخر  
 لان علة الحاجة الى المزج عندنا مع الحدوث لا بحكم الامكان ولا يلغى  
 ما في الجواب من العذر عن نهج الصواب كما فيه من الاتزام  
 باستغناء الممكن القديم عن الغير والاستغناء عن الغير من خواص  
 الواجب فيلزم ان يكون المعروف في المكان واجبا بنفسه والتا يلغى  
 بان علة الحاجة هي الحدوث لا الامكان انما ساعدت لهم القول به  
 لانهم انكروا وجوب الممكن القديم فلو قالوا بوجوبه لما تيسر لهم ان  
 يقال ان الامكان بدون الحدوث ليس بعلة للحاجة الى الغير لان  
 في الذي انتهت عليه آتينا ليس مما يشبه من له لونه في غير **قوله**  
 جواز ان يكون المزج **اقول** فيه حكمة لا انتظام لهذا الاطكان  
 في هذا المقام لان مرله المستدرك المزج الذي نعلم اليقينة الكمال ما  
 يترجح وقوع المزج الاول على الا وقوعه فكل من سابقا عليه فيلزم التسليم  
 في جانب المبدأ لا ما يترجح تعلق ذلك المزج لاحد طرفه الممكن على الآخر  
 حتى يكون لاحتمال فيكون التسليم على تقدير كونه في جانب المنتهي  
 كما توهمه ولكن لا يجب فالجواب المذكور ايضا خارج عن سنن الصواب  
 كما لا يخفى على ذوي الارباب **قوله** لا احتمال زوال ما بالذات وترجيح  
 الضمين **اقول** يعني يلزم في احد مذهبين الحدوثين وذلك

على الحاجة الى الحدوث



اقتضاء الخيارات

انه لو تعلق الاول بالطرف الآخر بعد ما تعلق باحدها بالذات لا يخ  
من ان يزول التعلق الاول او لا وعلى الاول يلزم المحذور الاول وعلى الثاني  
يلزم المحذور الثاني بقي منها موضع حجب وحيث هو من المستحيل  
فوالمراد بقتضيه الذات اقتضاء ايجاب كافتضاء الثاني بالاجاقي  
والافلاك الكثرة واما زوال ما يقتضيه اقتضاء استيجاب كافتضاء  
الكثرة السيلان والبسائط العنصرية الكثرة فلا إمكانية فيه لوقوع  
هذا فيجوز ان يكون ما نحن فيه من اقتضاء الاول التعلق بالذات وبين  
من طرزه الممكن من قبيل ذلك فلا يلزم المحذور الاول قتيلا **قوله** وهو غير  
الترجيح بلا منزع **اقول** بين المقتضيات بكون بعيد كيف واما كونهما  
بالكل باتفاق التوحيث والاولى في موضع الخلاف بينهما فان الشاعرة  
جوزها جوزه، وله عوا الضرورية في صحة وقوعه والمقتضى المستفاد  
وله عوا الضرورية في استحالة صرح بذلك صاحب المواقف والشرع في هذا  
في سترجه والعجب انهما بعد الوقوف على هذا كيف قال في دفع ما قيل  
التافون للوقوف على افعالها يعني الاشاعة قالوا خلافا في تخصيص كل  
فعل من افعال العباد بحكم مخصوص كما لو جوب والحرمة والعزب والكراهة  
مع ان تلك الافعال متساوية عندهم في صحة تعلق الاحكام بها نعم يلزم في ذلك  
وكلهم لا يلزم مونه بل يمكن ان يكون الجواب فيظفر عنهم القول بوقوع احد طرفي  
الممكن بلا سبب فان مبني زعم هذا اللزوم على عدم الفرق بين الترجيح

سند دفعه

الترجيح بلا منزع والترجيح بلا منزع **قوله** فان العلم بوجوده الواجب **اقول** 11  
حقه لمن يقول فان اثباته مبني على بطلان الترجيح بلا منزع **قوله** له العدة  
فيه **اقول** ظاهر هذا التقليل يوم الاحتياج الى بطلان الترجيح  
بلا منزع ايضا في بعض وجوه الاستدلال على وجوب الواجب وليس كذلك  
فالوجه في التقليل ان يقال لو يكن في شيء يقال انه لا شك في وجوبه  
الآخر ما ذكر **قوله** قلت ان اردنا **اقول** سابق كلامنا اننا نرى  
ارادة المعنى الاول فالترديد في مثل هذا لا يخفى **قوله** ومن كان  
يلزم كونه موجبا **اقول** تعالى لم يزل يفتح هذه الملازمة ويقول ان مبناها  
على وجوب الفعل عقيب تعلق الارادة على ما افهم عنه في تعليقه بقوله  
لان الفعل له الحان واجبا ان وذلك لم يثبت بعد ولا مجال للاختصاص  
الزامية لان المبيته للعدرة والاختيار لا يقولون بالوجوب المذكور  
بل يكتفون بالرجحان قال الامام الرازي في المطالب العالية واعلم ان  
المستطبات لهم في هذا المقام قولان منهم من سلم ان الرجحان بدون المزج  
محال الا انهم زعموا ان عند حصول المزج بصيغ الفعل والى بالوقوع  
الان تلك الاولوية لا تنهي الى حد الوجوب ومنهم من قال ان الرجحان بدون  
المزج في حق القادر غير متعق وضروري لذلك امثلة منها الخبز بين شرب القديس  
ومها الخبز بين اكل الرغيفين ومما الهارب من السبع لوقوعه على معشب  
الطريقين فانه يختار احدهما دون الآخر لا المزج قالوا ولا بد من

الرجحان بلا مزج على غير السبق



الاعتراف بما كان ان يصدر عن القادر احد مقدوريه دون الآخر لا يخرج  
 لقله وقفه على انضمام المخرج اليه وقد ثبت ان عند انضمام المخرج  
 اليه يصير واجب الوقوع في يلزم لن لا يبق فرق بين الموجب والقادر  
 لكن العلم بهذا الوقوع ضروري فوجب الاعتراف بان القادر يمكنه بترجيح  
 احد مقدوريه على الآخر من غير مخرج الى مفاد كلامه ومن هنا يتبين ان مقالة  
 كالمفضل انما هي صاحب المواقف وغيره ممن لا يوقف لهم على تطبيق مذهب الفايكنس بالقرنة  
 والاختيار وعلو الوجوب بالاختيار محقق له لا يخاف ما شئ من قلة التصرف  
 لكنهم وعدم الوصول الى مقاصدهم **قوله** فلا يحتاج فيه الى ازالة اخرى  
**اقول** نقابل من يقول نعم لا يحتاج فيه الى ازالة اخرى لكن لا بد من تعلق آخر  
 ضرورة لن التعلق بنسبة بين المتعلق والمتعلق ولا بد للنسبة من الاختلاف في الحقيقة  
 عند اختلاف احد طرفيها فلا احتمال لان يكون تعلق الازالة لتعلقها بالمر  
 عيب فذلك التعلق والذير تعلق فيه بانظار الوق بين الازالة مقصدا  
 والازالة تبعا لا جدين تغاير في وقع ما قلنا وان ما ذكرناه في الايجاب غير  
 مسلم فان الجواب المشهور عندهم واختار هذا انه تنفي الامور الاعتبارية  
 والاف وفيه **قوله** على كليتها **اقول** حقه من سورا على اطلاقها والوقوف بين  
 القولين غير مستتب علمي له **قوله** واحالوا كان مختارا فلا يبعد ان  
 اقول بل فيه بعد لان المدعي المذكور في معرض الخلاف بين جمهور الفقهاء  
 من المتكلمين والحنابلة فدعوى الضرورة في محل الخلاف لا تنفع اما

هذا هو الوجه في  
 ما ذكرناه من ان  
 التعلق بنسبة بين  
 المتعلق والمتعلق  
 لا بد من الاختلاف  
 في الحقيقة عند  
 اختلاف احد طرفيها  
 فلا احتمال لان  
 يكون تعلق الازالة  
 لتعلقها بالمر  
 عيب فذلك التعلق  
 والذير تعلق فيه  
 بانظار الوق بين  
 الازالة مقصدا  
 والازالة تبعا لا  
 جدين تغاير في  
 وقع ما قلنا وان  
 ما ذكرناه في  
 الايجاب غير مسلم

12 اما انه في معرض الخلاف فقد افصح عنه الامام في المطالب العالية حيث  
 قال الفصل السادس في لزوم صدور الفعل عن القادر يدل توقف على الداعي  
 ام لا اما الفلاسفة فقد اطلقوا المحققون منهم على انه يتوقف عليه وبه  
 قال ابو الحسن البصري من المعتزلة واكثر المتكلمين انفقوا على انه  
 لا يتوقف عليه ولقد دلوا عليه بوجوه ثم ذكروا استرجاع منها انهم قالوا  
 الختم بين شرط قد حلت واكثر غيبتها والبارب لفا وصل الى  
 طريقتين متباينتين فانه يترجح احداهما على الآخر لا المخرج فلهذا الفصل  
 قد حصل من غير الداعي وقام التوجيه ان عند حصول الاستواء بين التقديرات  
 والرجحان اما ان يترجح احداهما على الآخر او لا يترجح والله باطل لانه يلزم  
 ان يقال ان العطشان مع شدة العطش لا يأخذ احد التقديرات بل يبقى محتضا  
 الى ان يموت مع العطش يكون التقديرات حاضرين عنده من غير ما نعلم  
 ان ذلك باطل فثبت انه لا بد وان يأخذ احداهما من غير مرجح فقد حصل  
 الفعل للداعي الى مفاد كلامه فان قلت لواله يمكن دعوى الضرورة مسموعة  
 منها فاجبه قول صاحب المواقف والجواب منع الضرورة والمعارضية  
 بالضرورة في الامثلة المذكورة قلت لعلمه ازالة الجواب او لا على وجه التحقيق  
 وتامينا على وجه الجدل كما انه يقول لا يصح لدعوى الضرورة منها على ان لا  
 المعارضة بالمثل ان تنتزعا عما قلنا وجوزنا دعوى الضرورة في مثل هذا  
 المقام قوله فان السطح الجامع اقول سند للمنع المذكور وتصويره كما

هذا هو الوجه في  
 ما ذكرناه من ان  
 التعلق بنسبة بين  
 المتعلق والمتعلق  
 لا بد من الاختلاف  
 في الحقيقة عند  
 اختلاف احد طرفيها  
 فلا احتمال لان  
 يكون تعلق الازالة  
 لتعلقها بالمر  
 عيب فذلك التعلق  
 والذير تعلق فيه  
 بانظار الوق بين  
 الازالة مقصدا  
 والازالة تبعا لا  
 جدين تغاير في  
 وقع ما قلنا وان  
 ما ذكرناه في  
 الايجاب غير مسلم



لوعى صدقة بالبدلية من القاعة الكلية بنار جوية لا استولان عليها لان دور  
 البدلية يتا فيه فقد اقصى عن هذا ما قلنا ، عن صاحب المواقف انما قلنا  
 الذي ذكره المحقق بقوله فان قلت لان مبتدأ آخرا عن قانوه المناظرة لان  
 لان مبتدأ على ان يكون ما ذكر استدل الا قوله الذي يشهد به الجوع **اقول**  
 فان قلت لا حاجة الى هذا القيد لان المتكلم هو الواقع وهو غير متغير  
 فان الجايح يستدأ باكل الرغيف المفروض وان لم يستدجوعه قلت نعم كذلك الا  
 انه ذكر القيد المذكور عشية للجواب الآتي ذكره فان مبني قوله فيتر في امان  
 ان لا يتبدأ بذكر كل شيء من جوانبه الى ان يمتد جوعا على اعتبار القيد المذكور  
 وقد اتفق ذلك من كلام الامام في المطالب العالية على ما قلنا قبل هذا قوله  
 لقا وضع بين يديه رغيف **اقول** على ما هو المشهور من تصوير المنار في  
 الرغيفين سدا للباب المتقدمة فانه يجوز ان يجازا اكثرهما نفجا واحدهما  
 لو فان هذا التفاوت شايح في الرغيفين واما في الرغيف الواحد باعتبار  
 جانيه فادور ومن هنا تبين ان المحقق غفل عن وجه الدور المذكور حيث  
 قال لم لا يجوز ان يكون اقل من ذلك الجانب لكونه اقرب اليه واحسن لو  
 او اكثر نفجا فان الدور المذكور نظر الى الوجه المنزور تضمن اعتبار تساوي  
 جوانب الرغيف المفروض في اللون والنقح قوله اقل من ذلك الجانب **اقول**  
 حقه من قول اقل من البدلية باكل ذلك الجانب قوله لكونه اقرب اليه **اقول**  
 لوزلوعه قوله او الى عيينه لا يفرق الجواب لآية ذكره اما وجه تلك الزيادة

13 الزيادة فيظهر مما نقله الشرف الفاضل في شرح المواقف بقوله وقد  
 قيل لولا فرض تساوي الطرفين في النجاة فان الطبيعة يقتضي  
 سلوك الطريق الذي على عاين رة لان القوة في اليمين اكثر والقوى  
 يدفع الضعيف كما هو الحال مد فحين يدور على عقبه واما في القدح حيث  
 والرخيفين فيمتار ما هو الا قرب الى اليمين التي واما وجه انقاع  
 الجواب في نظامه لا يمكن ان يكون الجوانب كلها مستوية في القرب الى  
 اليمين بل لا يمكن ان يكون الجانبان مستويين في القرب اليهما **قلت**  
 نفرض الكلام فيما استتمت جوانبه باسرها في كل ما ذكره **اقول** ان الزيادة  
 لا حاجة اليها في تسوية الجوانب وذلك لانه اعتبر التساوي في الجوانب كلها  
 وكان يكفيه في تسوية ما ذكره التساوي في الجانبين ومدار الاعتراض  
 الآتي ذكره على تلك الزيادة فهو من قبيل المناقشة التي لا تجوز نفجا  
 في دفع اصل الجواب فان قلت كما لا يمكن تساوي الجوانب كلها بالقياس  
 الى الجايح كذلك لا يمكن تساوي الجانبين بالقياس الى قلت لا حاجة  
 الى تساويهما بالقياس اليه بل يكفي تساويهما بالقياس الى التي تساوي  
 فان المعبرة الاخذ القرب من يد المتساويين لا من صدره او جوفه آخر من  
 اخرا و ذلك لتساوي يمكن ان يوجد في الجانبين بان يكون احدهما  
 قريبا من احد الطرفين والاخر من الاخر في مرتبة واحدة وان لم يمكن  
 ان يوجد في الجوانب كلها قواسم واما ان يبدئ فيتم المعقول

السنة في القيس الكرم

في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة



**اقول** لقائل من يختار هذا السبق ويمنع تمام المعقود قائلا يجوز ان يكون  
 الابتداء بالكل كغير جانب معين فيها لمخرج آخر غير الوجوه التي فرضت في  
 فيها لو لم يثبت بعد اخصار وجوه الرجحان فيها بل الظاهر عدم الاختصار  
**قوله** واعترض عليه بعض الافاضل **اقول** ان لو ببعض الافاضل الكتابي  
 فانه ذكر الاعتراض المذكور في شرح المحقق قال الامام في المطالب العائلي  
 لانهم حصول الاستواء بل لا بد فيه من حصول الرجحان من بعض الوجوه مثل  
 من لم يكتف اخذ ذلك القدر باحدى اليدين اسهل في اخذ القدر الذي  
 بل ذلك الجانب وقال في موضع آخر من ذلك الكتاب لانها ميتا ويا  
 في جميع المنافع والمصالح المحتملة بل لا بد وان يتخير ان احدهما اقرب اليه  
 او اخذ اسهل عليه او سوا شئ في نفسه وربما كان عظيم الحرص على الاكل  
 والشراب فلما وقع بهر على احدهما غلبت رغبته فيه فصارت قوة رغبته  
 فيه مانعا عن تحويل النظر عنه الى غيره فبقيت رغبته معصومة عليه غير متحركة  
 عنه الى رغبته غيره وباجل هذه محصور المخرج الذهني غير وبقا، وكل المخرج  
 غير وتذكر ذلك المخرج بعد شيئا غير ولا يلزم من فقدان هذا التام  
 فقدان الكمال والاقوال في كلامه وفي توصيفه المنافع والمصالح بالتميز  
 تنبيه على ان الداعي المخرج لا يلزم من كونه امرا محققا ثابتا للمخرج في  
 نفس الامر بل يكفي ان يتبين انه كذلك وان لم يكن ذلك المتعين مطابقا  
 للمواقع وبني منها بين ما في الجواب السابق ذكره من العصور

14 **تحققا**  
 من العصور حيث كان مبنيا على ان الداعي المخرج لا بد ان يكون امرا  
 في نفس الامر فان الملازمة القائلة وانما ان يثبت فيتم المعقود  
 انما يتم على ذلك التقدير لو على تقدير كفاية كونه امرا محتملا لقائل من  
 يقول يجوز ان يشترك جوابي الرغيف المذكور باسرها في كل ما ذكر  
 ومع ذلك يوجد في بعض جوابي الداعي المخرج بان يكون ذلك  
 الداعي امرا محتملا فيه لا محققا فلان المعقود **قوله** وان كان محتملا **اقول**  
 صوابه ان يقال مع كونه محتملا حتى تستقيم مع قوله حاز من سقيم يستلزم محالا  
 آخر فان استلزامه محالا آخر على تقدير احتماله قطعا والكلالم المذكور  
 يقتضي ان يكون ذلك الاستلزام على تقدير عدم الاحتمال بطريق الاولي  
 ولا صحة له كما لا يخفى **قوله** قلنا لا يثبت في الجايح **اقول** او نقول يثبت او  
 غنى تمام المطلوب في لو المفروض محال يجوز ان يكون الكلاز ايضا  
 محالا فلا يدل على جواز الترجيح بل المخرج فانهم هذا فانه يثبت له قوما  
 ذكر قومه وهذا كما ترى لا يفرنا **اقول** لم يره المعترض بما اورد  
 اضرار المسكتين فيما ذهبوا من دعوى الضرورة في جواز الترجيح بلا  
 مخرج من القادر المختار بل اورد به اظهار جانب الجواب المذكور من  
 الخلق قائل **قوله** انه جميع من الفاعل المتحرك **اقول** لو اقم على قوله  
 ترجيح من الفاعل ولم يتقوض لتوصيف الفاعل بالمتحرك لان اولي لولم  
 يثبت بعد من الفاعل المخرج فيما ذكره المحرك **قوله** ان نسبة الفلك



الى الحركة الى جميع الجهات **اقول** لا غشية لهذه المقدمة في محدد الجهات  
 لولا اعتدوني في الجهة بل لا جهة بالنسبة اليه والحاجة الى الترجيح فرع  
 تحقق الجهة وتقدمها قال الامام في المحصل واما الحكم فانهم اعمروا  
 على ان خارج العالم لا يتميز فيه جانب عن جانب وان الحاكم بهذا التميز  
 الوهم لا العقل وحكم الوهم غير مقبول انتهى فقوله المص مع كل واحد  
 من الافلاك تختص بحركة الى جهة معينة متطورة فيه **قوله** لا احد الامور المتساوية  
 في الاجزاء **اقول** وجه هذا المقام للتوفيق بتساوي تلك الامور في  
 الاجزاء كما لا يخفى **قوله** ومنها انه لا شك في كل واحد **اقول** اظن في تقرير  
 هذه الصورة وكان يكفي ان يقول ان الكواكب مركزية في مواضع معينة  
 من اجزاء الفلك وجميع الاجزاء المفترضة فيه متساوية لانه بسيط فتعين  
 جزء منها لان يكون موضع كوكب ترجيح لا احد المتساويين الامور المتساوية  
 على الآخر من غير مزج قال الامام في المطالب العالية في الجواب مع هذا  
 النقض ان الدليل الذي ذكره الحكماء في بساطة الفلك محقق بالجهة للجهات  
 ولا كوكب فيه فكانه يرد خصيص دعواهم القائلة الفلك بسيط بما عدا  
 الجرم بقرينة اختصاص ما عكسوا به من الدليل والافالعموم في الدعوى يكفي  
 ورد النقض **قوله** وكذلك كل واحد من الكواكب **اقول** لم يجب في التوفيق  
 حال الكواكب في تقرير النقض المذكور لان فيه فتحا لاجاب الجواب وذلك ان  
 اختلاف الكواكب في الطبيعة يكفي في دفع النقض لولا يجوز ان

من

15 لولا يجوز ان يستند اختصاص كل كوكب بموضع معين من الفلك  
 الى طبيعة ذلك الكوكب ولا ينافيه بساطة قوله وكذلك كل واحد من التدوير  
**اقول** قد اجاب بعضهم عن هذا بان الاختلاف المذكور ليس مستندا الى طبيعة  
 واحدة بل الى صور متعددة فان اختلفت به صورتا اخرى افرزت عنها كرات  
 اخرى يختص بها كوكب او تدوير او خارج مركز فيجوز ان يكون ذلك الاختلاف  
 مستندا الى اختلاف الصور المذكورة لا ينافي حلول الصور المختلفة لا ينفك  
 الا اختلاف المولد او اختلاف الاستعدادات في الفلك قد حصل له صورة  
 نوعية تقتضي كراته شكله وماوة واحدة ولا يتصور في الفلك كراتا نقول  
 له ان ينشأ احدهما من الجائز لن يكون اختلاف الصور في بعض البسائط  
 مستندا الى اسباب يعود الى الفاعل كما جاز استنادها الى امور يعود  
 الى القوابل لكن يبقى عليه انه يلزم اجتماع صورتين نوعيتين في  
 الكواكب والتدوير وخارج المركز وسطح وان لولا كان في يد الفلك  
 صورتان كان فيه تركيب قوي وطبيعي فلا يكون بسيطا وان لولا جاز ان  
 يتصل بالفلك صور متعددة هي بنات في افعال مختلفة جاز في سائر البسائط  
 فلا يلزم ان يكون شكلا مستديرا ورما يدفع الاول عن احتمال فان صور العناصر  
 باقية في المركب وقد حصل فيه نوعية سارية في جميع اجزائه وهي العناصر وكما  
 في كل عنصر هناك صورتان نوعيتان والى بان معنى تركيب القوى لم يكن  
 جزء من الجسم قوة وجزء اخر قوة اخرى حتى لو كان له جود لكان له قوتان



وليس الامر في الفلك لولا الصورة الاولى سارية في الكل والثانية مختصة  
ببعضه والثالث بان كل صورة تفرض في البسيط قوة واحدة تؤثر في  
ماوة واحدة فلا يخفى يقتضي الاشكالا مستديرا منذ ابلغ علم الشريف  
الفاضل في هذا المقام ونحن نقول بعون الملك العليم اما قولنا فصلت  
به صورة اخرى افترزت عنها كرات اخرى فيما طرأ لان ماوة الفلك على اصلهم غير قابلة  
للحرق والالتئام فلما ساع للافراز المذكور فالموافق لاصلهم يقول يقال  
ان الفلك مع ما فيه من الكواكب والقدير وفادح المركز خلق معا والقول  
بالصور المتعددة الصالحة لان تكون مباوينا لافعال مختلفة لا يقتضي لن  
لكن خلق بعضها متاخرا عن بعض وذلك ظاهر ثم لم يوجب ما ذكره وهو لن  
تكون الكواكب من افراء الفلك وهذا ما لم تقع عليه شبهة فضلا عن حجة والابا عن  
للقول به لولا ليس في مسائل الهيئة وغيرها ما يتوقف عليه وبني لزوم  
اجتماع صورتين نوعيتين في الكواكب عما ذكره واما قوله فان صور الحكم  
باقية في المركب فيكون عليه انه يشكل القول بتقديم بعض المركبات نوعا مع عدم  
القول بتقديم بسيط بانواعها لان موجب بناء صور العناصر في المركب لا يؤثر  
المركب في زمان الا يوجد فيه صور بسيط فيلزم من قدم نوع مركب قدم ما  
فيه من العناصر بصورتها النوعية مع انهم يقولون ان العناصر قديمة بالجنس و  
بعض المركبات كالانسان قديم بالنوع واما قوله كل صورة تفرض في البسيط  
قوة واحدة تؤثر في ماوة واحدة فلا يقتضي الاشكالا مستديرا فيكون عليه انه

وسيلة ما وافق  
منه انقلاص المطالب  
العالية فيه

16 انه ان اريد كل واحد من تلك القوى منفردة عن الاخرى لا يقتضي الاشكالا  
مستديرا فليكن لا جدي نفعا في دفع ما ذكره يجوز لن لا يقتضي واحدة منها  
منفردة عن الاخرى الاشكالا مستديرا وبعض المنفردة منها مجتمعة شكلا آخر  
غير المستدير ولن اريد ان تلك القوى منفردة كانت كل منها عن الاخرى او مجتمعة  
مونا لا يقتضي الاشكالا مستديرا فمجموع وما يقال ان الفاعل الواحد القابل  
الواحد لا يفعل افعالا مختلفة لا جدي في دفع هذا المنع كما لا يخفى قوله لكون  
الفلك بسيطا **اقول** فيه نظر لان البساطة لا تستلزم تساوي الجوانب لان اقتضا  
البسيط الكرية بالاستيعاب لا بالاجابة ولذلك خرج البسيط العنصري  
عن الكرية عما نهت عليه فيما سبق لا يقال ان الاقدام لا تقبل الحرق والالتئام فلا  
ساع فيها الخروج عن وضع يقتضي مساواة الجوانب ثم خرج عن ذلك الوضع و  
اما لو اريد خلق ابتداء غير متساوي السطح الجوانب فلا يلزم الخروج المذكور  
قوله وكل في ذلك ترجيح من الفاعل **اقول** قال الامام في المطالب العالية لا يبعد عن  
يقال تركيب جرمية الفلك انما صدر عن نفس او عقل وكنوع ذلك الشيء قابلا للادارات  
المختلفة بحسب الشرايط المختلفة اما المبدأ الاول فانه لا يقبل الصفات المتغيرة  
فتحتمس الوثوق قوله وتعيين الحركة لا صدر ثلثة **اقول** فيه التزام بالايكادوييت  
من غير حاجة اليه اما الاول فلان لم تقع شبهة فضلا عن حجة على الحصار اسباب  
تعيين الحركة في الثلثة المذكورة بل نقول فيه لو شاء ما يحكم العقل ببطلانه  
لبقاء احتمال آخر مذكور في الحاشيات وهو لكون الاختلاف المذكور



بسبب اختلاف النفوس في القوة والضعف اذ في سائر الاحوال واما الكف فلانه  
 يكفي له ان يتحرك وتعين الحركة يجوز ان يكون كذلك او كذلك **قوله** اما لان  
 ما في كل فلك **اقول** فان قيل ان اختلاف الحركات لو كانت مستندة  
 الى الطبيعة او المادية يلزم ان يكون الحركة العقلية طبيعية لا ارادية وقد  
 تقرر في موضعه بطلان هذا قلنا لا لم نذكر انما يلزم ان لو كانت الحركة مستندة  
 اليها وهو ممنوع فان من الجائز ان يكون وجوه الحركة من النفس لا ارادية وكيفية  
 عروض صفته لها بواسطة امر آخر كما اننا نتحرك بالارادة واما ان هذه الحركة  
 على سطح الارض لا الى جهة السماء فليس بالاملا بالارادة واما ان هذا بل لان  
 هذا البدن لا يمكن الصعود **قوله** واما اختصاص الكواكب **اقول** تقرر بما وقع  
 ما في المطالب العالية ان القوم لا يقولون ان الفلك حصل فيه ذلك التجويف  
 ثم حصل الكوكب فيه لان هذا يقتضي حصول الحرق والالتئام في الفلك  
 يقولون حصول الكوكب تقارن حصول الفلك ~~فما حصل~~ فلك قبل حصول  
 الفلك فيه حتى يقال ليس حصول هذا الكوكب من اول من حصوله في موضع  
 آخر ولما ثبت ان حصول الكوكب وحصول الفلك معا فبعد ذلك يستنع انتقال  
 الكوكب من ذلك الموضع لان تجويزه يوجب تجويز الحرق والالتئام على الفلك  
 وانه محال فلذا السبب بقي ذلك الكوكب في ذلك الموضع المعين من الفلك  
 الى هذا كلامه ومن توتره ظهر انه لا ركاكة في الجواب المذكور لفيه ينزغ  
 النقص على الوجه المزبور غاية ان لا ينحصر في عرق الاشكال لولا لفتنة

فان كان

لولا لفتنة من يحرم ويقرر النقص بوجه آخر وهو الذي ذكره المحقق ولكن 17  
 وذكر لا يورث الركاكة كما لا يخفى على من جيل على الاستقامة كيف والمجيب ايضا  
 يجيب عنه بوجه آخر توتره اما اختصاص الكواكب بمواضعها المعينة ووزنها  
 فلانه ليس موضع الكواكب في الفلك معينا قبل حصول الكوكب فيه ليجب السؤال  
 بطالب المزج بل عتين تلك المواضع بسبب حصول الكواكب فيها وقس  
 على هذا حال التدوير والاوراجات والاضافات وهذا الجواب ايضا  
 غير حاسم لولا لفتنة من يحرم ويذكر من المواضع الجوانب ويقرر النقص  
 فان مواضع الكواكب وان لم يتعين قبل حصول الكواكب فيها لكن جوانب الفلك  
 متعينة قبله وكفي ذلك ايراد النقص كما لا يخفى بقي ملبس شي وهو ان النقص  
 بالكواكب على وجهين احدهما باعتبار الموضع وهو الذي ذكرنا والآخر  
 المقدار وقد جمع بينهما صاحب المواقف وتوتره على ما وقع في شرح الراسخ  
 الفاضل الافلاك الكوكبية فيها توتر اي حيز يرتكز الكواكب فيها مختلفة بالقدرة  
 لانها مادية لمقادير الكواكب المختلفة الاقدار المادية لتلك النور  
 الموضع اي مختلفة بالموضع لان تلك النور موجهة في موضع من الفلك  
 اي جانب منه دون الاول والجواب الحاسم لما دلت السؤال من ان  
 ان هذا الوضع للفلك وما فيه من الكواكب والتدوير وغيرهما دخلت في  
 كون العالم على هذا النظام الاحسن الذي عبر عنه قلنا في علم الله بالغاية مقتضى  
 ذاته على اصل العلة وافتضاؤه لا يتم الا باقتضاء ماله وخلق تاتم فيه



فلا يجوز كان الوضع الحاصل للفلك وما فيه مقتضى وانه كما بالبيع وكفى ذكر  
 ان يكون الوضع المذكور مما يتوقف عليه النظام الاصح من جهة حصوله عما  
 حصول سائر الاوضاع الممكنة **قوله** وبما قرنا، منها وفيما قبل هذا  
 تبين ان قول صاحب المواقفة مقصد العذرة من الآليات اختصاص كل  
 كوكب بخروج معين من اجزاء الفلك بطلان ساطة الافلاك قول باطل من  
 الشارع الفاضل عن التحقيق غافل **قوله** واما جوابهم عن النقص الثالث  
 فريك **اقول** اخذ من شرح الحنفى للكاتبى ولم يصح عبارة فان عبارة الركب  
 لا تناسب المقام كولا صفة للجواب المذكور عما الوجه الذي بينه فكان حقه  
 يقول فليس يصح بدو قوله فريك جدا **قوله** لانه تسند الامور الاعتبارية  
**اقول** نقابل ان تقول نعم انه تسند الامور الاعتبارية لكن تلك الامور ليست  
 مما يتوقف على اعتبار العقل حتى ينقطع بانقطاع اعتبار بلها لا بد فيه من  
 نفس الامر وجوه العالم في الخارج سواء اعتبر العقل ولم يعتبر، غاية ان  
 ليست من الامور الموصوفة في الخارج والتسند في مثل هذه الامور خصوصها  
 لو كان في جانب المبدأ كما لا ينبغي ان يشك في بطلانه وقد صرح الشرع  
 الفاضل في بعض تعليقاته بانه التسند في الامور الاعتبارية النفس امرية باطل  
 وسبب انتم هذا الكلام في الفصل ذكر بعيد هذا **قوله** لان اوله تاليت  
 من فعلنا **اقول** قد مر ما يتعلق بهذا في اول الاحتجاج السابق ذكره فتذكر قوله  
 وقد يجتج على ايجابه **اقول** هذا الاحتجاج ايضا غير مخصوص بالمبدأ الاول بل يعم

سواء في الامور الاعتبارية

يتم سائر ما يرد من العقول المخرجة التي لا يجوز ان الفعل لا اجل ان  
 ولا الاستكمال بالافعال **قوله** والجواب لان من الفاعل **قوله** قال الفاعل  
 الطوسي في شرح الاشارات القائلون بانه الواجب كواحد اقره قوا  
 فرقتين ذهب احدهما الى ان ماعداء يسوق بالعدم بمقارنايا ومهم  
 المتكلمون وكبر من سائر المليونين والثانية الى ان بعض ماعداء يسوق  
 بالعدم لا سببا فيهما بل بذات ومهم جمهور الحكماء فقالت الزوجة الاولى  
 ان واجب الوجود لم ينزل غير موجود لشيء ثم ابتداء ووجد العالم بارادة  
 ثم ان هذه الزوجة لو اطولوا بعبلة تخصيص حدوث العالم بالوقت الذي  
 حدث فيه دون سائر الاوقات التي يمكن فرضها مما لا يتناهي قبله وبعد  
 اقره قوا الى ذلك فرق ورة اعترفوا بتخصيص ذلك الوقت بالحدوث و  
 بوجود علمه لذلك التخصيص غير الفاعل ومهم جمهور قدماء المعتزلة  
 من المتكلمين ومن يحرر خراهم ومثولا، انما يقولون بتخصيص ما يميز  
 الاولوية دون الوجوب ويجعلون علمه التخصيص بصلية تقوى الى العالم  
 وقره قوا بالتخصيص لذات الوقت كما سبيل الوجوب وجعلوا حدوث  
 العالم في غير ذلك الوقت متمنا لانه لا وقت قبل ذلك الوقت ومثوق  
 اني القاسم البليغ الموقوف بالكعبى ومن تبعه منهم وقره قوا بالتخصيص  
 حقا من الوجه عن التعليل بل ونسبوا الى وجوه العالم لا يتعلق بوقت  
 ولا بشئ آخر غير الفاعل ومثولا لسان كما يفند في سبب الى الفاعل

والسوءات والاضحى وحدث حيث وجدت من العزلة لا تترك في سببها قبلها ولا بعد  
 حتى قال لم يوجد قبل ذلك فان العقل والسعداء فان من سببها انما هو انما لا يوجد الا  
 بعد وجودها في سببها قبل وجودها في سببها في وقت والوقت لا يمارى فان سببها في سببها  
 قد ذكر الحزبان كمن قبل وجودها في سببها في وقت والوقت لا يمارى فان سببها في سببها  
 والوقت لا يمارى فان سببها في سببها في وقت والوقت لا يمارى فان سببها في سببها



المختار يختار احد مقدوريه على الآخر من خفيص وتمثلوا في ذلك بعض  
 بغيره وانا نثبت من ان النسبة اليه من كل الوجوه فانه يختار احدهما  
 لا محالة وبغير ذلك من الامثلة المشهورة وهم اصحاب انية الحسن الاخرى  
 ومن يحد وضوء وغيرهم من المسكين المتأخرين **قوله** ولم لا يكون  
 الاولوية **اقول** هذا ما ذكره الامام الرازي في الاربعين ثم قال حيث قال  
 لا يقال لم لا يجوز ان يقال الفعل والترك وان استويا بالنسبة اليه لان الفعل  
 اصل للفعل وايضا للشيء الى الغير لانا نقول الاحسان الى الغير اول به فيكون  
 الاحسان الى الغير سببا لاشكاله وتركه يمس سببا لنقصانه فيعود المحذور  
 المذكور **قوله** هذا مع وفق ما في المواقف والمذكور في المطالب العالية على  
 ما نقلناه فيما تقدم ان الموافق للحكا في المقدمة المذكورة ابو الحسين البصري  
 من المعقولة واكثر المتكلمين مع الاشاعة وسياية نقلنا في المواقف وشهد بها  
 نصح عن ان جمهور معتزلة البصرة مع الاشاعة **قوله** الفصل الك في ابطال  
 قولهم بقد العالم **اقول** من عليه انه لا يتصور في هذا الفصل لابطال القول المذكور  
 انما يتصور لابطال حجج القائلين به وقد مر ان ابطال الحج لا يكون في ابطال  
 المدعي **قوله** اتفقت ارباب الملل والشرايع **اقول** قال الامام في المطالب العالية  
 هذا ما يقوله اكثر ارباب الملل والنحل من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس  
 ويوافقه ما ذكره المحقق الطوسي حيث قال في شرح الاشارات وهم يعي الناطقين  
 بان الواجب بالذوات واحد بعد اتفاقهم على ذلك اذ قد قرئ في نهي

قوله والمعتزلة يوافقون

ما نقله عن ابطال القول في الاشاعة  
 ما نقله عن ابطال القول في الاشاعة  
 ما نقله عن ابطال القول في الاشاعة

19 فثبت احدهما الى الآخر ما عدا مسبوق بالعدم سبقا زمانيا وهم المتكلمون وكثير  
 من سائر المسلمين وقال الكندي في ابحار الافكار من ذهب اهل الحق من المعتزلة عين  
 ان كل موجود سوى الواجب بذاته فوجوده بعد العدم ووافقه على ذلك جماعة من  
 الحكماء المتقدمين والاساطين المحجة السبعة من اهل ملطية وساميا وابيشة  
 ومن كان لهم اختلاف في المعلول الا ان الواجب الوجود وكيفية صدور الكائنات  
 منه وفي اصول الموضوعات المركبة وكيفية كونها والظالم في ذلك من الحكماء  
 ارسطاليس ومن نفي من ذهب من اليونانيين وفلاسفة المسلمين كانه نفي  
 الفارابي وعبد الله الحسين بن سينا **قوله** وقال الامام الرازي **اقول** عبارة  
 في المطالب العالية مله ومن الناس من جعل هذا اطفافا فيه وقال انه يخرج من  
 الدنيا كما دخل حيث لم يعرف مله الاشياء وانا اقول ان مله من اول الدلائل  
 على ان الرجل كان مصفا طالبا للحق فانه الكلام في مله المسئلة قد بلغ في العوض القصور  
 الى حيث يفهم اكثر العقول في مله كلاما بعد فهم الذي **اقول** ليس ارسطو قد **قوله**  
 الفلاسفة على الاطلاق انما هو مقدم ارباب التعليم منهم ولا هو الموسوم بالفيلسوف  
 المطلق فالشهاب الدين السهروردي في المحارجات ولا تنطق من الحكمة من عند  
 ارسطو بل ما خلقت الارض من المتألمين العقل **قوله** من المنتمين الى الاسلام  
**اقول** في عبارة الانتفاء اثبات ان المتابعة لارسطو خصوصاً في مله المسئلة  
 لا يجمع مع الاسلام حقيقة انما اجتماع مع الانتفاء اليه لمصلحة ونبوية **قوله** انه جميعا لا  
 بد منه **اقول** لا يخفى ما في هذا التقدير من الاخلال بحق الاستدلال مع الاطباء

ارسطو في ارباب التعليم



الذي لا حاجة اليه اما انك قطة مر عند لونه تأمل في مقدمة واما الاول فلان حق  
الاستدلال ان يثبت احد شي الترويد بالاثبات والاخر بالابطال فالوجه ان يقال  
لا يخفى من ان يوجد في الارض جميع ما يحتاج اليه وجه العالم او لا يوجد والك باطل  
لأن احد المذاهب الخدورين قدم الحادث والشئ لولا يكون بعضه حادنا قطعاً  
فيستقل الكلام فاما ان يكون جميع ما يحتاج اليه وجه العالم حاصل في الارض فيلزم الخدور  
الاول او لا يكون فبعضه حادث بالضرورة فتستقل الكلام اليه فيلزم الخدور الثاني فيثبت  
الاول فيلزم وجه العالم في الارض لاقتناع خلف المعلول من علته التامة لولا خلف عنها  
يلزم الترجيح بلا مرجح وذلك انه يكون جميع ما يحتاج اليه وجه المعلول موجوداً في  
وقت الحادث وما قبله ولا مرجح لاحدهما على الآخر والا يلزم ان لا يكون جميع ما يحتاج  
اليه جميعاً فيكون ذلك المرجح من جملة ما يحتاج اليه من شي وهو انه انما  
اريد بالعالم جميع ما سوى الله من الموجودات فتدعي انه يثبت البطلان ضرورة بل  
بعضها بعضها حادث ليس مطابقاً على مذهب احد من العقلاء فضلاً عن مذهبك  
الفضلاء وان اريد ببعضه فلا بد من تعيينه حتى يتبين الانطباق على مذهب  
مذاهب الخالفين والادليل المذكور قاصده لعدم الدلالة فيه على تقييد القدم بالبعد  
وتعيينه من معانيه من ما ذكر لا يصلح تمسكاً لقوة من فرق الفلاسفة في اثبات  
مذهبهم انما هو صلاحية لان يقدر به مذهب القائلين بحادث العالم بجميع احواله  
ولقد اجاب صاحب المواقف حيث عده من الشبه الموهبة من طرف الخالف في جملة  
الحادث واخطأ الشريفة الفاضلة في ذلك حيث صرف القول المذكور عما قصد

تأمل مقدر ذلك القائل من المعنى الصحيح الى المعنى الباطل وهو ان يكون تلك البهية ٢٥  
حجة على مذهب الفلاسفة ثم لم يصواب في تقرير هذه البهية ان يقال ان جميع ما يحتاج  
اليه في وجه الصاوير الاول هو الواجب له لا يخفى من ان يكون حاصل في الارض او لا الى  
اخر ما ذكره او لا وانما قلنا انه الصواب لانه سالم عن النقض بالحوادث اليومية بخلاف  
التقرير المشهور على ما يقتضيه عليه باذن الله **قوله** اما ان يتوقف على شرط حادث  
**اقول** صوابه ان يقال اما ان يتوقف على امر حادث حتى يتم المقدمة الثانية او لا يتوقف  
فيلزم الترجيح بلا مرجح فان لزوم ما ذكره على تقدير عدم التوقف على امر مطلقاً لا على تقدير  
عدم التوقف على امر مطلقاً فانه يجوز ان لا يتوقف على شرط ويتوقف على عدة مثل افلا  
يلزم الخدور المذكور **قوله** اما لان المؤثر الجسدي **اقول** صوابه ان يقال لان جميع ما  
لا بد منه في الاتجا ومشتهر كسبب الوقت الذي حصل فيه الاتجا وبين بين ما قبله  
فان المؤثر في انما يبعد هذا الا ما ذكره لان المعية في جميع ما لا بد منه مطلق المؤثر لا  
المؤثر المستجيب لساير ما لا بد منه فان وصف الاتجا امر واد الثانية **قوله** ويلزم التسليم  
**اقول** فيه غلط وموانع ان اريد التسليم في الامور الاجتماعية المترتبة الجمعية في  
الوجوه فالملازمة ممنوعة لوجوه من لا يكون ذلك حادث الموقوف عليه في كل وجه  
او في بعضها معاً ومن اريد التسليم في الامور المترتبة مطلقاً اعم من ان يكون تلك  
الامور مجتمعة في الوجوه او لا يكون فالملازمة مسلم لكن القول في سلامة اللازم خلاف  
مذهب المستدل فلا يتشبه ما ذكره الا ان الزام الخصم ومن مهمما ايضاً ظاهر الحق  
الادليل المذكور ان بعد شبهة قاصده مذهب الخصم **قوله** موانع لان ان يقع مالا



**اقول** هذا الجواب مني للملازمة المذكورة بقوله او لا يتوقف فيلزم الرجحان بلا  
 مزج وباقية المقدمات السابقة على ايراده هذا المنع فارجع في هذه الجواب لاجابة اليه  
 في غشية كما لا يخفى على ذوي الالباب **قوله** فنشغل الكلام اليه **اقول** لاجابة النقل  
 الكلام لو يكفي لزم يقول فيلزم لا يكفي جميع ما لا بد منه في وجوه حاصله في الارز  
 والموقوف خلافاً وما هذا الا اتمام للاعتراض الآتي ذكره ومن ههنا انقضى انه اقل  
 حتى لا يخرج غير المراد المذكور ولذلك يجب عليه ما اورد به بقوله وتعالى يقول  
**قوله** فليسا مراً **اقول** تأملنا في هذا المقال ووجدنا الاشبه ان يقال وكما هو  
 عبارة عن وجوه في نفسه بعد عدمه في نفسه بل عبارة عن وجوه - لغير بعد عدمه عنه  
 وذلك لا ينافي كونه متوهمه واحكاماً ذكره من ان المراد من عدمه انه ليس بازي خلاف  
 الظاهر ومرفى الكلام عن جنس المبادر **قوله** وبانه يجوز ان يكون **اقول** وجه الجواب  
 عن الاعتراض السابق ذكره ولا يخفى ما في تنويره من الركائز كما ان الاعتراض بعد ما  
 قال سواء كان الحاد في تعلق ارلوة وغيره لزم التسليم في الجواب ليس بل يجب  
 يقول يجوز ان يكون المتعلق ما ونامستند الى تعلق آخر لانه موضوع عنه  
 في سياق الاعتراض بل صفة من يقول وبانه يلزم التسليم في التعلقات الحادثة  
 لانها امور اعتبارية والدليل ما قام على احتمالة **قوله** فيجوز فيه برهانه التطبيق  
**اقول** لو قال بغير هذا فيكمن من الامور النفس امرية الحقيقة مع قطع النظر  
 عن تعلقها على اعتبار معتبره والتسليم في مثلها باطل لكان اول كما لا يخفى  
**قوله** واتصاف الخلق بها لا يستلزم كونها موجودة **اقول** نعم اتصاف الخلق

21 اتصاف الخلق بها لا يستلزم كونها موجودة باحد الوجوه بين الآلهة تحقيقاً  
 مع قطع النظر عن الاعتبار بحكم توقف وجوه العالم عليه توقفاً عن امرية  
 سيدي كونها موجودة باحد الوجوه بين وهذا ظاهر عند من اصف  
 وبالتجيب عن التسقيف اتصف **قوله** فلم لا يجوز ان يكون التعلقان آه  
**اقول** للمخضمين يقول انما لا يجوز ذلك لانه في يلزم خلف مراد الله تعالى عن تعلق  
 ارلوة ضرورة انه لا اجتماع في خلف مراد الله تعالى عن تعلق ارلوة  
 ولو في ان باطل قطعاً **قوله** وبطلان التسليم في الامور الاعتبارية المتعاقبة  
**اقول** التوضيف بالاعتبارية لغو لاجابة اليه في الامور المتعاقبة فان التسليم  
 فيها غير مستحيل عندهم ومن كانت تلك الامور موجودة في الخارج بل يقول  
 لاصحة له لان الكلام على تسليم ان تلك التعلقات موجودة لا يستلزم اتصاف  
 الخلق بها كونها موجودة باحد الوجوه بين فبعد هذا الوجه لان توصف بالاعتبارية  
 كما لا يخفى **قوله** والمكالم لزم يلزم في مقام المنع **اقول** عبارة الالتزام لا ينسب للمكالم  
 وكان حقه من يقول والمكالم لزم يلزم في مقام بطلانه في مقام السؤال لولا انه مذهب للسائل  
 ولا يجب عليه التزام امر مقدم **قوله** فلانهم الدليل على ما هو المطلوب **اقول** نعم لا يتم  
 الدليل المذكور به ما على مطلب الفلاسفة الا انه يتم حجة الرامة على الخصم وقد مر  
 ما يتعلق بهذا **قوله** فيستغنى الحاد في **اقول** هذا نقل بل المعنى لان الكلام السابق  
 ذكره ليس بهذه العبارة ثم لزم حقه ههنا وفيما سبق من يقول عن مزج بخصمه وذلك  
 ظاهر **قوله** وقد تقدم ما يتعلق بهذا الاسم المقام **اقول** ارلوة ما قد تقدم في الفصل



ما ابقا من لسن التمس انما يلزم ان لو احتاج تعلق الارادة الى تعلق  
 آخ آء **قوله** هو علم الازل بايقاع العالم **اقول** لو قال هو علم الازل  
 بما في ايقاع العالم بما هذا الوجه الاصح والتظام الاول من العالم المسمى  
 بالقبالة وقد مر من وقوع كل شيء منه في وقت معين مدخل في وقته  
 عما ذكر الوجه لكان سالما عن الرق الآتية ذكره وهذا غير ما ذكره المعتزلة  
 عما مستحق عليه من **قوله** وما علم الله يجب وقته **اقول**  
 لو كان كذلك لبطل التكليف واختل امر السرايع ولا يخفى فـ **قوله** عما  
 له لو في مسكه وقد تتك بتلك المقدرة عمر الحيات في قوله من في خورم  
 وهو كمن هو من اهل يورم في خورون من بنه او سمل يورم في خورون من  
 حق بازل من دانست كمن في خورم علم هذا جهل يورم وقدره عليها الفاضل  
 الحق نصير الطوسين في قوله كفتي كمن بنه من سمل يورم اين نكتة نكويده انك  
 او اهل يورم علم ازل علت عصيان كمن نزه عقلا زغابت جهل يورم ومن  
 رام زياوة تحقيق في هذا المقام فليوجه الى رسالتنا الموهلة في العضا والقدر  
**قوله** لان صورته المحصورة على الجدار هكذا **اقول** عبارة على الجدار وقعت  
 سهوا في هذا المقام كالا حقي على ذوي الافهام **قوله** فلا يكون موجبا لتعلق  
 ارلوة **اقول** حقه من يقول فلا يصلح محض لتعلق ارلوة بايقاعه في الوقت  
 الذي اوقعه فيه لان مدار الجواب على ذلك وهو المذكور في كلام الجيب ما كون  
 ذلك المحض موجبا امر آخر ورا ما نحن فيه غير تمام منها **قوله** لان من كل

كل علم **اقول** هذا المنع يخرج وجه لان حقيقة العلم انفعاليا كان او فعليا  
 واحدة والتبعية للمعلوم لازم لتلك الحقيقة لا يتخلف عنها ومن تأمل  
 في الحقيقة المذكورة يخرج بذلك والاختلاف بكونه فعليا وانفعاليا لا يؤثر  
 في ذلك انما تأثير في امر آخر وهو من العلم الانفعالي لا دخل له في وجه  
 المعلوم في الخارج خلاف العلم الفعالي وذلك لان العلم الفعالي يكون في  
 لوجوه المعلوم وباعثه على الوجه الذي ينشأ عن علمه انما وهذا الانا  
 اصالة المعلوم بل من وطقة باقية على حالها **قوله** مستغني عن الارادة  
**اقول** حتى الجيب ان يقطع الارادة وتعلقها من البين ويقول  
 من اول الامر ان المحض لوقوع العالم في وقته المعينة هو علم الازل  
 بذلك وعلى هذا التقدير لا يندفع ما ذكره بالجواب الآتية ذكره كما لا يخفى **قوله**  
 ابدا احتمال **اقول** قد ثبتت على بطلان ذلك الاحتمال بل في امر فاسد  
 باتفاق اول الملل والخلف فتأمل **قوله** وزعمت المعتزلة ان المرجح هو  
 المصالح آء **اقول** لا يخفى ما في التركيب المذكور من الخلل وصوابه ان يقال  
 ان المرجح لا يبايع العالم في ذلك الوقت هو المصالح المتعلقة بالمكلف ذكر  
 في المواقف وشره قال ابو الحسن وجماعة من رؤساء المعتزلة كانت نظام  
 واجاظه والعلاف وانه القاسم البليغ ومجوع الخوازيقي ارلوة كمن  
 هو علم ينفع في الفعل وقال النجار انه امر عديم وهو عدم كونه مكرها وفعليا  
 وقال الكبيسي من في فعله العلم بما فيه من المصلحة وفي غير الامر به

المحض هو قول العالم وقته المسمى



وقال اصحابنا ووافقت جمهور معتزلة البصرة انها صفة بالية مغايرة للقدرة  
فوجب تلك الصفة تخصيص احد المعقودين بالوقوع انتهى ومنه  
التفصيل المذكور تبين ان ما ذكره المصنف ليس زعم المعتزلة كلهم ولا  
زعم جمهورهم كيف وجمهور معتزلة البصرة يوافق اصحابنا في القول بان  
التخصيص احد المعقودين بالوقوع هو الارادة **قوله** فلذلك تعلق  
ارادة محله بخلق في ذلك الوقت اه **اقول** هذا صريح في ان المراد  
هو العلم بالمصالح لا المصالح نفسها كما هو الظاهر من قوله نعت المعتزلة  
ان المراد هو المصالح اه قال الامام في المطالب العالية ان الحسن  
يقولون حسب الظاهر من الداعي له الى هذا الفعل كونه في نفسه  
منفعة ومصلحة والصارف له من الفعل كونه مضرة ومفسدة و  
اعلم ان هذا كلام مجازي وحقيقة لاعتقاد كونه نفعاً يدعوه الى الفعل  
واعتقاد كونه ضرراً يدعوه الى التردد في هذا ما جالس ثم استدرك عليه  
بوجوبه فيها انه لو حصل اعتقاد كونه منفعة منفعة راجحة مع انه  
في نفسه لا يكون كذلك فانه يصير ذلك الاعتقاد داعياً الى الفعل  
ولو لم يحصل هذا الاعتقاد مع انه يحصل كونه في نفسه نفعاً راجحاً  
لم يرد ذلك داعياً الى الفعل فعلنا لن المؤثر هو اعتقاد كونه  
نفعاً راجحاً وليس المؤثر هو كونه في نفسه نفعاً راجحاً الى هذا كلامه  
فان قلت هذا يرجع الى ما ذكره الى ما نقله ابن سينا عن الحكماء

فاما ان يقال ان كونه في  
نفسه نفعاً يدعوه الى  
الفعل كونه ضرراً  
في نفسه يدعوه الى  
التردد في

23 عن الحكماء من ان العناية هي احاطة علم الله بكما يجب  
لن يكون عليه الكل حتى يكون على احسن النظام فعمل الله بكما ينبغي  
الصواب في ترتيب وجوه الكل منبغ لغيره انما يخرج من غير  
انفعال قصد وطلب منه كقلت لا القيام الفوق بينهما لاني بهمة  
ان المعتزلة حثوا المصلحة بالمصلحة دون الحكمة لانه امر  
جوه لا يختلف به اصل المخرج بل لان فعله بكما ما ذكر المعتزلة  
كفهم معللاً بمنفعة الغير ومصلحة خلاف ما قاله الحكماء فان الداعي  
الى الفعل على قوامه كونه حسناً وكالالا لكونه متضمناً لمصلحة الغير  
ومنفعة فلا يتطرق على هذا القول احتمال احتمال الفاعل بفعله  
خلاف القول الاول فتأمل **قوله** لانا نعلم ضرورة **اقول** ليس بهذا  
بما يدخل فيه علم البينة مستقلاً بل لا بد فيه من اعلام من الله تعالى  
هو منفعته فدعوى الضرورة في مثل هذا مكابرة لا يلحق على المنصف  
**قوله** على ان الاوقات متساوية اه **اقول** هذا تفصيل لما اجمله قوله  
ان الله تعالى لو قد خلق العالم اه فلا وجه للتفصيل بينهما على عبارة  
العلاوة **قوله** يكون نسبة الى جميع الاوقات اه **اقول** لما في  
يشع ذلك ويقول قدم التخصيص لا يستلزم تساوي نسبة الى الاوقات  
بوقوع المراد فيه ولا يلزم من ازليتها وازلية تعلقها ازلية المراد  
فانهج والله اعلم الى الرشد **قوله** لو يلزم منه استحالة بالغير  
الاوقات

الاوقات  
الاوقات  
ان يكون  
الاوقات



لم

اقول خبر ان كل من فعل فعلا لوفى وجب ان يكون بحيث  
 لو وجد ذلك الفعل لا خسر ذلك النظام ولو اوجد ذلك الفعل  
 فقد حصل ذلك الكمال وكل من كان كذلك كان ناقصا بذاته مستكملا  
 بغيره وذلك في حق الله تعالى قالوا انه لم يزل اما فعل في ذلك  
 الفعل ليعود نفع ذلك الفعل الى الغير منتقلا عنه انتفع الي الغير <sup>وعدم عود</sup>  
 لانه كان بالنسبة اليه على التساوي امتنع ان يكون ذلك الاصلان مطلوبا  
 له لان التساوي وعدم عود الى الغير ينافيان في الرجحان وان لم يكن  
 على التساوي في كونه احدا جابسين اولى به في بقاء الازمان المتكثرة  
 من كونه ناقصا بذاته مستكملا بغيره <sup>فوله</sup> فوله في قولهم لو لم يكن العالم ازليا  
**اقول** تقرير الجواب عما هذا الوجه لا يطابق ما تقدم من وجب الاستدلال  
 كالا يفي عما من تأمل فيه وتقرير المطابق له من تمامها بغير لزوم  
 وجوب العالم في الازر قولهم لو لم يحصل الكمال حصوله بعد اما ان  
 يتوقف على شرط حادث او لا يتوقف سلمنا وتحتار في قولهم فيلزم  
 الرجحان بلا منزع ممنوع لانه لا وقت آه قال الامام في المحصل في  
 جواب قولهم احداث العالم في وقت دون وقت يقتضي ترجيح  
 احد المتساويين على الآخر من غير منزع انه كما خصص الكون  
 بموضع من الفلك دون موضع واختصاصه بكن المقيم بجانب دون  
 جانب وتوقف عليه الفاضل الطوسي في التخصيص بانه غير مفيد

متم

مفيد لان الامور الموجودة يمكن ان المخرج هناك موجود وليس معلوم  
 اما في العدمية فلا يمكن ذلك ثم قال والجواب الصحيح ان يقال الاوقات  
 التي يطلب فيها الترجيح معدومة ولا تأينز بينها الا في الوهم واحكام  
 الوهم في امثال ذلك غير مقبولة انما يبتدأ به وجوب الزمان مع اول  
 وجوب العالم ولا يمكن وقوع ابتداء سائر الموجودات قبل وجوب  
 الزمان اصلا وقد ابطال الامام هذا الجواب في المطالب العالية  
 قائلا انا نفرض ان ذلك الثوابت وار من اول حدوث العالم الى  
 يومنا هذا الف الف دورة فتصور هل كان يمكن ان يحدث فلان  
 الثوابت بحيث كان يحصل من اول حدوثه الى الان الف الف الف  
 دورة ام لا فان كان ذلك ممكنا فقد عا والحدث المذكور من العالم  
 كان متع الوجوه لعينه ثم انقلب على الوجوه لعينه وهو حال وان كان  
 ذلك ممكنا فهذا هو المله من الجملة القبلية والبعدية سواء عتبرنا  
 بهذا اللفظ ام لا **قوله** فلا وجه لطلبه الترجيح **اقول** مع هذا منكر  
 اورد الامام على الجواب السابق بانه تعالى انما فرض ان الفلك لا اعظم  
 وار من اول حدوث العالم الى يومنا هذا الف الف دورة فتصور هل  
 كان يمكن ان يحدث الفلك لا اعظم بحيث يحصل من اول حدوثه الى  
 الآن انقضى من المدة المذكورة ام لا فان كان ذلك ممكنا بلزم الحدوث  
 المذكور وهو من الممكن العالم يمكن الوجوه تارة ومتع الوجوه

24

في ان كان المالك في الجاهلية  
 في ان كان المالك في الجاهلية



اذني وموخر وزكان ذلك ممكنا فكذا ما هو المراد من القلبية والبعدي  
 ولا عبرة للاختلاف في العبارة **قوله** لو يقال جميع ما لا بد منه في الجاوه  
**اقول** لا يخفى ما في هذا التورية من العصور في اللان في احد  
 المحذورات المذكورة لا قدم الحوادث اليومي صفة معينة والتورية  
 المطابق للنقطة المذكورة الموافق للتورية الآية ذكر بقوله فلو  
 صح مع هذا الدليل يلزم ان يكون الحوادث اليومي قديما مولد يقال  
 جميع ما لا بد منه في الجاوه لا يخفى ما ان يكون حاصله في الازل او لا  
 عما لك يكون بعينه حادثا قطعا فتقل الظلم فيلزم التساوي او استثناء  
 الحادث عن المؤثر او قدم الحادث والا ولان بالكلية وعلى الاخير  
 يتم التقين وعلى الاول كان الايجاد ازل ليا لولا لم يكن الايجاد ازل ليا  
 في كان حصوله بعد اما ان يتوقف على شرط حادث وهو خلاف  
 الموقوف او لا يتوقف فيلزم الزحان بلا مرج وكلامها بالكلية ولولا  
 كان ازل ليا كان وجه الحادث ازل ليا فيتم التقين ايضا فثبت انه لو  
 صح الدليل المذكور يلزم ان يكون الحوادث اليومي قديما **قوله** لانه لو  
 لم يكن الايجاد **اقول** حق التعليل ان يقدم على قوله وكان وجه الحادث  
 اليومي ازل ليا عما بينهما في توترنا صورة النقطة **قوله** واعترض عليه  
 بان التساوي **اقول** لا صحة للمعارض عن النقطة المذكور بهذا الوجه في  
 الموقف الذي ذكره غير تام كيف وللماضي ان يقول لان التساوي

اليومي

25 ان التساوي اللان على تقدير حدوث العالم تساوي في الامور المستمرة المجمعة  
 في الوجود لم لا يجوز ان يكون ذلك التساوي ايضا في المعقدات بان يكون  
 الامر الحادث اللان وجودا على تقدير ان لا يكون جميع ما لا بد منه  
 في الايجاد حاصله في الازل مقدرا ويكون حدوث ذلك المعقد ايضا  
 من حدوث امر آخر متوقفا له وهكذا انه امر انب كل ما فالقطع بان اللان  
 في الحادث اليومي التساوي في المعقدات واللان على تقدير حدوث العالم  
 التساوي في الامور المستمرة المجمعة في الوجود غير صحيح فالصواب في الجواب  
 عن النقطة مولد يقال نعم ان التساوي اللان في الصور يتبع يجوز ان  
 يكون في المعقدات لكن لا في وفيه في صورة الحادث اليومي لولا لم يتم  
 حجة على بطلان ذلك النوع من التساوي خلاف صورة حدوث العالم فانه  
 قاسد فيه لا بطلانه في نفسه بل لا استلزام وجود قديم في العالم على ما ذكره  
 من ان المعقدات المتسلسلة لا بد لها من مادة قديمة فيلزم خلاف  
 الموقوف وهو حدوث العالم جميع اجزاء **قوله** اما المعقد فتقترنه امور  
 صوابه ان يقال فلا يجوز ان يكون تقارنه للمعلوم والمقدم على المعلوم  
 فيكون بالبرهان لا يتحقق ذلك لتحقيقه في العلل ان حقيقة فاعلم ان  
 او شرط او مادة وحق المقام في ذكر ما هو خاصية المعقد المتعاقبة  
 خاصة ما يتعاقبه وهي جواز المقارنة للمعلوم **قوله** فلا يخفى مع الفعل  
**اقول** هذا مما لا يخفى صاحب الحكايات وقلة الشرف الفاضل



قريباً

وعينه وتقرير زعمهم ان المعدجب انتفاؤه عند وجه المعلول وان كان  
قريباً كونه لا وهو الموجب للاستقلال التام الذي هو القوة القريبة اعني  
ان يتبداه القابل للمجبور شيئاً كافياً لقبوله مقارنة لعدم صحت لو اوجد فيه  
بالعمل لم يوصف باستقلاله اياه بل كان الاضافه به فانه لازم  
له لا يفارقه ويرى عليه ان موجب الاستقلال التام مجموع المعدلات لا  
المعد البوتية وحده حتى يلزم من امتناع ان جامع الاستقلال وجه  
المعلول امتناع ان جامع المعدل قريب اياه حكم ان موجب الشئ لا  
يتفكر عنه فانه قلت لما تحقق الاستقلال التام عند تحقق المعدل قريب  
افقني ذلك من تحقق موجب معه ولا وجه لمعد غيري وفتقد فتقني  
لن يكون موجب للاستقلال التام هو المعدل قريب وحده قلت  
المعد متفرع عن سائر العلل متميز من بينها حكم ان اثره يبقى بعد  
انعدامه فعلمنا هذا يجوز لنكون في اجاب الاستقلال التام مدخل  
سائر المعدلات ومع ذلك يبقى الاستقلال المذكور بعد انعدام  
المعدلات البعيدة فلا والله في بقاء الاستقلال المذكور على ان  
موجب هو المعدل قريب وحده فانهم هذا الاعتبار اللطيف  
فانه مما وثقت في استخراج قوله موجب لنكون مقارنة اقول صوابه على  
ما اشرنا اليه قبل هذا من غير مجوز لنكون مقارنة للمعلول لان مقارنة  
العلة المؤثرة للمعلول انما يجب لو كانت كافية في وجهه مطلقاً  
وجهه

معدلات  
مطلوب

26 ومطلق العلة المؤثرة اعم منها كما لا يخفى قوله كان معلول الاول ايضاً  
وايم الوجه اقول فيه تحت آما اولاً فانه ان اريد بالمعلول الاول ما يصدر  
عن المبدأ الاول بلا توسط امر سواه كان تلك الواسطة من قبيل العلة المؤثرة  
او من قبيل السرايط والمعدات فلان لن في الوجه معلول اول كذا ذكره في  
بعد بطلان التسوية في الامور المترتبة الغير الجتمعة في الوجه ولا اقتضا تلك  
السلسلة مائة قديمة فيجوز لن يكون كل ما يصدر عن المبدأ الاول صادراً عنه لا  
بالذات بل بواسطة معدات غير متناهية وان اريد ما يصدر عن المبدأ الاول  
بلا توسط مبدأ آخر فلان لن المعلول الاول بهذا المعنى يلزم ان يكون بدوام المبدأ  
الاول وانما يلزم ذلك ان لو لم يصدر عنه بواسطة معد او شرط والمالم يثبت انتفاء  
هذا الاحتمال على تقدير اربعة ما ذكره لم يثبت الملازمة المذكورة وانما في ذلك  
المعلول المستلزم ازالة المعلول الاول عند ازالة العلة الاول واما ابدية عند  
ابديتها في غير سبب لفي مجوز لنكون وجه مشروط بالعدم السابق لبعض الخواص  
فينبغي ان يكون ذلك الشرط عند وجه ذلك البعض من الخواص مع بقاء علة  
الفاعلية ولذلك ان يلزم استلزام ازالة المعلول بسبب ازالة علة لم يكن  
مستلزم قدم العالم عن مسئلة ابدية بل جعلوها مسئلة اخرى عما يستغف عنها  
ان شاء الله تعالى لانه لا حاجة منها للتوقف الى ابدية المعلول الاول فكان صحة  
تجديده ان يقول لما كان المبدأ الاول ازيل الوجه كان معلوله الاول ايضا  
ازلي الوجه قوله وهكذا الى لن ينتهي سلسلة اقول انما هو هذا

ابدية العالم



الكلام من كنه بين المعلول الاول و اجرام الافلاك ونفوسها معلول آخر بل معلولات  
 مستقوت ومختلف ما حوايه فانهم يقولون ان جرم الفلك الاعلى صاعد عن  
 المعلول الاول بلا توسط معلول آخر قال الشيخ في الاشارات فالاول معنى الواجب  
 ان يبدع جوهر اعتقليا هو بالحقيقة مبدع وتوسط جوهر اعتقليا و جرم سماويا  
 وكذلك جرم جوهر العقيق حتى تتم الاجرام السماوية وتنتهي الى جوهر عقليا لا يلزم عنه  
 جرم سماوي انتهى ثم لن الظاهر من انها سلسلة المعلولات الدائمة الى الاجرام  
 الفلكية ونفوسها لن لا تكون تلك الاجرام والنفوس من المعلولات الدائمة و  
 هذا ايضا خلاف مذهبهم على ما تقدم في اول الفصل **قول** وهذا الحركة  
 و ايم الوجه ان **قول** اعلم من العناية الالهية لما اقتضت حدوث الحوادث  
 انتهت سلسلة الالجاب والامر ثابت بالذات مستلزم لاختلافها في اضافات  
 ونسب متعاقبة وذلك هو الحركة الدورية الدائمة في حيث و اها استندت  
 الى العلة القوية ومن حيث حدوثها استندت اليها الحوادث ثم مع وتقصيده لن  
 للموجود من الحركة امر واحد ان يستمر به التوسط بين المبدأ المحقق او المفروض  
 وبين المنتهى باحد الوجهين وتنفق واحد يلزم اختلاف النسب بالتقيس  
 الى الحدود المفروضة في المسافة حتى لو اعتبر بالتقيس الى حد ما من تلك الحدود  
 صار التوسط المذكور الذي هو الكون في الوسط باعتبار هذا العارض كونا  
 في ذلك الحد في الوسط في امر و ايم باعتبار رتبة حدوثها باعتبار تلك النسب  
 الطارئة له حسب الرض في حيث الذات الثابتة استندت الى

27 الى العقل الثابت ومن حيث النسب المتعاقبة عليها استندت اليها الحوادث  
 هذا خلاف كلامهم في هذا المقام بقي الثاني في استثناء تلك النسب المتعاقبة  
 الى الذات القوية فانها لن كانت امور افرضية لكنها ليست فرضية محضة كروحية  
 الثلثة وكيف يصير مثل ذلك مرتجحا لموجبه الحارزي بل لما خول من الوجوه سواء  
 كان بالفعل في نفس او في مرتبة القوة او ما شئت فسمه فاننا نعلم بدلية  
 ان المحرك في ان الوصول الى حد مفروض من المسافة حالة مالم يكن له قبل هذا الآن  
 ولا يكف عنه بعد و مثل هذا لا بد له من مرجح موجود بالفعل في مرتبة من  
 مراتب القوة على نحو ما والمرجح لكل واحد من النسب هو النسب السابقة  
 عليها وهكذا فان اعتبر الحركة الواحدانية المستمرة بوحدة ثابته فثبت مستندة  
 الى العقل الثابت ولن اعتبر النسب المتعاقبة وفرض لها ان لا تحب تلك  
 النسب كان كل واحد منها مستندا الى السابق عليه **قول** في حصول الحوادث  
 مستقلة **قول** اراد ما دة العناصر وكان حقا ان يذكر جار تلك الحوادث  
 وكيفية حدوثها قال الشيخ في الاشارات فموجب يكون هيولى العالم العنصر  
 لازمة عن العقل الاخير ولا يمتنع ان يكون للاجرام السماوية ضرب من المعاونة  
 فيه **قول** ولولاها لما انتهت سلسلة الجباب **قول** فان قلت سلمنا لن  
 الحاجة مائة الى توسط الحركة بين عالمي الثابتات والمتغيرات وان ذلك  
 قد ظهر ما تقدم من البيان واما ان تلك الحركة هي الوصفية وون الانية و  
 الكمية والكميفية فلم يظهر ما ذكر قلت نعم لم يتقوض المحصل لهذا المم



وقد تعرض له المحقق الطوسي في شرح الاشارات حيث قال وذلك لان  
 الخروج من القوة الى الفعل على الاتصال الغير القاراعني الحركة لا تقع الا  
 اربع معولات كما بينت في علم الطبيعى والفلك لا يمكن ان يتغير في تلك منها  
 التي هي الكم والكيف والاين فاذن لا خروج له من القوة الى الفعل لانه الوضع  
**قوله** حدوث الحوادث في البار عز اسمه **اقول** بهذا علم ما اشتهر من  
 مذمهمهم ومول من مبدأ الحوادث العقل الاخير ولذلك وصغوه بالفعل  
 والكلام المنقول من الشيخ انما صرح فيه وقد قال السارح المحقق في شرح  
 فاذن العقل المذكور هو الذي يفيض عنه معاونة الحركات السماوية ومادة  
 فيها رسم صور العالم الاسفل من جهة الانفعال كما ان في ذلك الفعل رسمها على تلك  
 التفصيل وهذا هو المراد من قول الشيخ ولا يتبعه لن يكون للابواب السماوية  
 ضرب من المعاونة فيه وكذا قول الشيخ انما صرح في ذلك الوجه الذي  
 من شرح المواقف صور جميع المفهومات مرتبة عندهم في العقل الفعالي  
 لانه عندهم مبدأ الحوادث في عالمها هذا فلا بد ان يرسم فيه صور ما يوجد  
 صريح فيه الا ان المحققين حملوه على المسألة صرح به المحقق الطوسي في  
 شرح الاشارات حيث قال بعد تحقيق صدور الكائنات عن الواجب كذا  
 وانما اظننا الكلام القوي فيه لان اكثر الفضلاء الذين لم يتفقوا في الاسرار  
 الحكيمة قد خيروا في هذه المسئلة واقدموا الجملتهم بها على تجميعهم والتشيع  
 عليهم وقد شفع عليهم ابو البركات البغدادي بانهم سبوا المعلومات

المعلومات التي في المراتب الالائية الى المتوسطة والمتوسطة الى العالية  
 والواجب ان ينسب الكل الى المبدأ الاول وتجعل المراتب شروطا ومعدية  
 لا فاضلة كذا ومن مواضع تشبه المواضرات اللفظية فان الحال متفقون  
 على صدور الكل منه جلي جلاله ولن الوجه معلول له على الاطلاق فان تسامحوا  
 في تعاليمهم واسندوا معلولا الى ما يليه كما يستدلون به الى العقل الاتفاقي و  
 الوضعية والى الشروط وغير ذلك لم يكن ذلك مما في الاستسود وبما  
 ما يلزم عليه **قوله** لان الصدور على هذا الوجه **اقول** اظننا  
 الحاجة اليه لو كان يكفي ان يقال لان الصدور على هذا الوجه كما توقف على  
 الحركة والحركة من جملة العالم فالتحريك نفس صدور من المبدأ الاول بواسطة  
 والآية لن يكون الحركة واسطة في صدور نفسها عنه **قوله** على سبيل الابواب  
**اقول** الابواب مولد يكون من الشئ وجوه لغيره متعلق به فقط دون  
 متوسطة من مادة او آلة او زمان ومواعيل مرتبة من التكوين والاحداث  
 كذا قال الشيخ في الاشارات وقار السارح المحقق التكوين مولد يكون  
 مادتي من الشئ وجوه في الاحداث مولد يكون من الشئ وجوه زمانية وكل  
 واحد منهما يقابل الابواب من وجه والابواب اقدم منها لان المادة لا يمكن  
 لنحصل بالتكوين والزمان لا يمكن لنحصل بالاحداث لا متتابع كونها  
 مسبوقتين بمادة افرى و زمان آخر فاذن التكوين والاحداث مرتبان  
 على الابواب ومتوابعين منها الى العلة الاولى فبما على مرتبة منها **قوله**

الكل متفقون على صدور الكل منها

من المبدأ

تكوين  
احداث



لاحتمال تساوي ان واجب ان **اقول** هذا الكلام خارج عن قانون التوجيه لما فيه  
 من ارجاع النطق الى الجاهل المذكور الى بعض وجوه النطق التفصيلي المتكررة  
 وذلك من فاذكر بعد تسليم صحة الفرق وفعلنا ادعاء النطق المذكور وتثنية له  
 جواب متعارف عن الاستدلال بطريق النطق التفصيلي على ما ذكره قوله ولو سلم فلم لا  
 يجوز لنكس التعلقات امور متعاقبة ونكس كل سابق منها سارها للاحق  
 الى ان ينهي الى تعلق مدخل الحوادث بالاجسام وبطلان التعلقات في الامور المتعاقبة  
 عندهم ممنوع فلما وجد ان يترك في توجيه ماعده وبها آخر الجواب عن الاستدلال  
 واعتبر طريقا آخر للنطق له فقدر **قوله** والاوراكات الخيرية المحقق الاولية  
**اقول** ثانيا في الفصل الخامس عشر ما يتعلق بهذه المقدمة من الكلام بعون  
 الملك العلام **قوله** لان كل حادث مسبوق بما دونه **اقول** لو تم قاعدتهم  
 لكان في مقام الاستدلال على قدم العالم في الجملة ان يقال لا بد للحوادث التي تسبقها  
 من مادة لان كل حادث مسبوق بما دونه ولكل مادة لا تكون حادثا ولا لا كان مادة  
 اخرى وتقل الكلام اليها فلا بد من الانتهاء الى مادة قديمة وفعل للتس فلما وجد  
 الاتهام الدليل المستور به لما فيه من ارجاع احدي الطريقتين الى الاخرى وقد افصح  
 عن هذا المعنى صاحب المواقف حيث قال في وقوع ما ذكره الاستدلال في كل حادث  
 مادة ولكل مادة لا تخلو من صورت فكس هذا رجوعا الى طريقة اخرى **قوله**  
 لاحتمال وجوه هاتين في مفضلة **قوله** في بحث لان ان اريد بالذهن ههنا  
 الذهن الانساني فلا يتم الترتيب لولا يلزم من احتمال وجوه هاتين مفضلة فيه

في توجيه ما ذكره في  
 توجيه ما ذكره في  
 توجيه ما ذكره في  
 توجيه ما ذكره في

29 فيه عدم تصور التطبيق حسب الوجه الذهني لما تقرر في موضع الوجه  
 الذهني لا يلزم لنكس في الذهن الانساني بل يجوز لنكس في المبادي  
 العالية ولن اريد به ما يقع المبادي العالية فلان احتمال وجوه هاتين مفضلة  
 فيها فان العجز عن احاطة الامور الغير المتناهية مفضلة انما هو في عقولنا  
 دون العقول المجردة وايضا المستحيل وجوه هاتين مفضلة في ذهن واحد  
 او هاتين مفضلة متناهية وامانة له هاتين غير متناهية فلا احتمال فيه و  
 الا وهاتين على اصل القائلين بقدم العالم غير متناهية وامكان التطبيق  
 الثابت على تقدير عدم احتمال ما ذكره في جواب البرهان المذكور في 2  
 فرض وقوعه فيلزم احد المذكورين المشهورين **قوله** في رفاه واحد  
**اقول** صوابه في زمان متناه لان ما يتوقف عليه التطبيق وجوه هاتين مفضلة  
 في الذهن مطلقا لا وجوه هاتين في زمان واحد **قوله** انما تصير موضوعة  
 للعدد المعين لولا وجدت **اقول** القائل في قول ان اريد انما تصير  
 موضوعة للعدد المعين لولا وجدت معاني زمان واحد فلان ذلك  
 اريد انما تصير موضوعة للعدد المعين لولا وجدت في الجملة فلا يتم  
 الترتيب وذلك ظاهر **قوله** فان قيل مع معتز فون ان **اقول** لم يصح  
 في تقرير الاعتراض ولذلك امكنا له لنسب عليه ما اجاب والصواب  
 في تقرير لن يقال على وفق ما قدمناه آنفا هم معتز فون بان لعدد الكائنات  
 انطبق في المبادي العالية خصوصا في العقل الفعال وقد صرح





بهذا الترتيب في الالفاظ على ما تعلقت فيما سبق وبيان الوجه الذي تم  
 الحصول في تلك العقول وهذا الترتيب انفع الجواب الذي ذكره بقوله عليهم  
 يثبتون العلوم على نحو آخر فقد بر **قوله** وقيل لهم لا يثبتون لما ترتبنا  
 لا اتجا. لهذا السؤال لان الترتيب الخارجي يكتفي في تسمية البرهان المذكور  
 بعد امكن التطبيق وقد عرفت ان مدار هذا الامكان على وجه حاد الذي  
 مفصلة وبعد ما تقرر ذلك الوجه في المبادئ العالية وثبت قدرتهم على  
 التطبيق التفصيلي ثم **الاست** **قوله** لا مطلقا كما انه ظن ان الزمان يدخل  
 في امر ولا يكون ذلك في الامور زمانيا والافان يكون زمانيا لا يخلو عن الاوقات  
 الثلاثة للزمان وتلك من قبيل بعض النظم فان معنى الزمان ما يدور فيه  
 الزمان لا غير وما وقع فيما وقع الالان سمع انهم يثبتون منه وما يلحقه  
 على بالجزئيات الزمانية على وجه لا يلزم من تغيرها تغير في علمهم ويقولون ان علمهم  
 يتعلق بالجزئيات الزمانية في اوقاتها الخاصة ولم يدرك موجب قولهم  
 هذا وحول الزمان في المعلوم لانه العلم قافهم **قوله** وكان بين الاشياء  
 ترتيب في الوجود **اقول** تمام هذا الكلام نظر فانه يلزم من تحقق السببية بين  
 المعلومات تحققها بين العلمين والثابت ان المبادئ العالية تعلم الاشياء  
 باسبابها واما ان علمهم بالاشياء معلول لعلمهم باسبابها فلم يثبت بعد في حصول  
 في الجواب ما استلزم **قوله** والايضا كما يعتد فيه وجه المؤثر ان **قوله**  
 فيه ثبت وعلو من فذكره في امكان الاثر لا بد منه في الوجود فعلى

35  
 فعلى هذا يلزم على تقدير عدم امكان وجه العالم في الارض ان لا يكون جميع ما لا بد  
 منه في الوجود حاصلا فيه والمفروض خلافه ويمكن ان يقال انه لا يلزم من عدم  
 امكان الوجود في الارض توقف الوجود على امكانه فيه كيف فان الوجود في  
 الجملة قد تحقق فيما لا يزال مع ان عدم امكان الوجود في الارض باق بعينه  
 فان قلت هذا يلزم من لا يتوقف وجه المعلوم على ارتفاع المانع قلت  
 لان عدم امكان الوجود في الارض من موانع الوجود في الارض لا من موانع  
 الوجود مطلقا فان قلت اليس للمبدء ليس يريد من جميع ما لا بد منه في  
 الوجود جميع ما لا بد منه في الوجود في الارض قلت لا لانه لا يقتضي المعقود  
 القابلة وان لم يكن جميع ما لا بد منه في الوجود حاصلا في الارض كان بعضه  
 حاضرا لان ذلك على تقدير ان يراد من الوجود مطلقا واما على  
 تقدير ان يراد الوجود في الارض من الوجود في الارض انما يلزم ذلك لو كان  
 الوجود في الارض واقعا ولا وقوع له انما الوقوع للوجود فيما لا يزال فافهم  
 ستر هذا المقال ولهذا التفصيل انفتح فاد ما قاله جلال الدين في  
 شرح العقائد العشرية وانت تعلم انه لا فرض تحقق جميع ما لا بد منه في وجه  
 في الارض فكون العالم غير ممكن في الارض خلاف المفروض لان الامكان ما لا بد منه  
 وجه وقد فرض تحقق جميع ما لا بد منه في وجه فان مناه عدم الوقوع  
 على جميع ما لا بد منه في مطلق الوجود وجميع ما لا بد منه في الوجود في الارض  
 فتأمل **قوله** وايضا لو وجد العالم **اقول** مساوية لوجوده في العالم



آ. لان ما ذكره بيان الملازمة المذكورة قبيل هذا الوجه ان المذكور قوله  
 لا يصير بذلك زليلا فحدوثه **اقول** للجيب من حوده ويقول نعم لا يصير بذلك  
 ازليلا لكن لا يلزم منه ان يكون حدوده قبل الوقت الذي وجد فيه ممكنا لفجوز  
 لن يكون حدوده قبل ذلك الوقت ممسحا كازليته وبهذا القدر من التقييد المنع  
 والسند لا يتبدل اصل الجواب كما لا يخفى على ذوي الالباب **قوله** فمنه بالحقيقة  
 راجع الى مقدمات **اقول** فان ذلك يتصور النقص الاجابي للدليل مقبولا بخلاف  
 المنع الاجابي بل لا بد فيه من تعيين المقدمة الممنوعة فمنه المقدمة المستند عليها  
 ارجا عا لذلك المنع ال احدى مقدمات الدليل الذي استدل به على تلك المقدمة  
 لا يعينها خارج عن قانون التوجيه الناطقة وعلم المحس تغلظ بذلك مقدار كبره  
 ما يتوجه عليه المنع من مقدمات ما استدل به على المقدمة الممنوعة بعدما  
 فحصل الكلام في هذا المقام **قوله** وحركة اخرى في تلك المسافة **اقول**  
 صوابه ان يقال في مثل تلك المسافة في القوام والاسواء وسائر ماله احتمال  
 الثانية في اختلاف الحركة لولا احتمال لان تقع حركتان في مسافة معينة في  
 زمان واحد كما هو موجب قوله فان توافقتا مع ذلك في الاخذ والترك آ.  
 لم انه لا حاجة لتقرير هذا المفروض وبيان حكمه كما استغنى عن المهم اثبات  
 امر محتمل مقداري قابل للزيادة والنقصان ولا خلاف فيه لهذا المقدمة  
 والقوم انما ذكروها لانهم قالوا في تقرير الاستدلال هناك امر مقداري قابل  
 للزيادة والنقصان والمساواة والمحس لما يذكر قبوله للمساواة

قاسد

فيكون هو الذي  
 فيكون هو الذي  
 فيكون هو الذي  
 فيكون هو الذي  
 فيكون هو الذي  
 فيكون هو الذي  
 فيكون هو الذي  
 فيكون هو الذي  
 فيكون هو الذي  
 فيكون هو الذي

31 للمساواة واقترعا قبول الزيادة والنقصان لم يبق حاجتي  
 ذكره في تقرير الاستدلال **قوله** فبالضرورة يقطعان المسافة معا  
**اقول** كما كان في من عنده ذلك لبقاء احتمال التفاوت بين الحركتين  
 من جهة اخرى وهي اختلاف المتحركين في القدر والثقل فان الحركة  
 تختلف سرعة وبهذا سبب كل من هذين الاختلافين وقد اهل  
 المحس فرض تساوي المتحركين في القدر والثقل **قوله** وان توافقا  
 في التمر دون الاخذ **اقول** لوضع ال بهذا قوله والحكم في العكس العكس  
 لكان مستوفيا حق التفصيل **قوله** فبالضرورة يتبعه **اقول** من هنا  
 مثل المناقشة المارة فذكرها فذكر سرعة **قوله** وكان الثانية ابطا **اقول**  
 لو قال وكان الثانية ابطا او اسرع فانها تقطع اقل او اكثر لكان اولى  
 كما لا يخفى **قوله** فينبئ اخذ السرعة **اقول** احق من يقول فينبئ اخذ  
 السرعة الاولى وتركها امكان اقل من الامكان بتلك السرعة من الامكان  
 بتلك السرعة المعينة ونبين اخذ السرعة الثانية وتركها امكان  
 قطع مسافة معينة بسرعة معينة وامكان قطع مسافة اقل منها ببطء  
 معينة وفي تقرير المحس ما لا يخفى من الخلل فتأمل **قوله** لولا حركتان  
 فترسا وبيان **قوله** ان يقول لولا حركتان قدتا ويا في السرعة  
 مع التفاوت في ذلك الامر المقداري كانه الصورة الكيفية المفروضة  
 ثانيا ولا امتدله المسافة لولا حركتان قدتا ويا في امتدله

ويعطى لهم

اول ما في



المسافة مع التفاوت في ذلك الامر المقداري **قوله** وبالعكس  
 هذا العكس وهو يختلف الحركتان في السرعة مع التساوي في ذلك  
 الامر المقداري لم يظهر من البيان السابق كما لا يخفى عما من تأمل فيه **قوله**  
 وبالعكس **قوله** حال هذا العكس ايضا وهو يختلف الحركتان في امتداده  
 المسافة مع التساوي في ذلك الامر المقداري لم يظهر من ذلك البيان  
**قوله** ولا امتداده المحرك **قوله** لا تفرق للصورتين المذكورتين  
 منها في البيان السابق وقد بينت فيما سبق عن الاختلاف  
 في الصغر والكبر قد يؤثر في سرعة الحركة ويطوفا الا انه لا يوجب  
 ذلك البتة فلما مانع عن فرض تساويهما في السرعة **قوله** وليس  
 التقدم **قوله** حق المقام تصدير الكلام باحواله التفرع لان  
 ما تقدم من قوله كما ان له لولا اعتبر من حيث ان وجهه **قوله** اقتضى  
 هذا الحكم فحقه من يترج عليه ثم ان حقه من قال فليس ذلك التقدم  
 نفس الاب وصد ولا ما هو ما خفا مع وصف الابوة وفيما ذكر  
 المحس مقصور لا يخفى **قوله** عن مجرى اعتبار **قوله** عبارة  
 المجز لا تناسب المقام لان مقتضاه اخراج عدم الابع مع الاب  
 عن حيز الاعتبار مجز كان او متعارفا لامر آخر والتقليد المذكور  
 بقوله لان الاباء يساعد هذا الاخراج كما لا يخفى **قوله** مع  
 اتحاد العدمين **قوله** ان يقول اتحاد العدمين في

هذا الحكم فحقه من يترج عليه ثم ان حقه من قال فليس ذلك التقدم

في العدمية لا يستلزم اتحادهما في الحقيقة كما ان اتحاد الوجهين في 32  
 الوجوهية لا يستلزم اتحادهما في الحقيقة فحوز من مختلف العدمان  
 في الحكم ولا ما خفا مع عدم الابع وقس على هذا قوله ولا ما خفا  
 مع وجود الابع قوله وهو الرخا **قوله** هذا مجز **قوله** لم يتقدم عليه  
 ولم يتعقبه ما يدل عليه **قوله** فانا لو فرضنا جوهر الابع من حيث  
 هو **قوله** بره عليه انه استدلال بالمحال مع القاعدة الكلية لا  
 يقال بل هو تصوير له في مثال مجز لان ذلك عند عدم الاختلاف  
 في سائر الامثلة والاختلاف مهمنا ظاهر فان جوهر الابع له الم  
 يفرق من حيث هو بل من حيث انه اب يتبع ان يوجد الابع فظهر  
 ان في بعض الاشياء ما يتبع فيه من يكون متاخر اعمما هو متاخر  
 عليه او يكون معه **قوله** ويكون تقدم سائر الاشياء، لكونها فيه  
**قوله** حقه ان يقول ويكون تقدم سائر الاشياء، بوساطة لان  
 خصوصية كيفية التوسط انما تظهر بعد تعيين كون تلك الوساطة  
 هو الرخا واما قيل ذلك فلا دلالة فيما ذكرنا تلك الخصوصية  
 بل نقول لاصحة تلك الكلية فان الحركة الاولى ليس عروض التقدم  
 لها بواسطة حصولها في الزمان كيف وهي ابو الزمان لا ابنه فالر  
 سلكها ب السهروروي في المطارحات اما الحركة التي فيها الزمان  
 ليس تعلقها بالزمان كتعلق سائر الحركات فان تعلق تلك

اولها بغيرها



الحركة لا الزمان ليس بما انما تقع في زمان لمكان لان الزمان بلحاظ  
 ان الزمان تابع لها ومعلوم بها وتعلق ساير الحركات به من حيث  
 انما تقع فيه ويتقدم به **قوله** فان قلت قولك ما يوضو القبلية  
**اقول** كان هذا القائل غافلا عن قول المستدل لانما يقتضي ذات  
 الشيء استحالة اتفكا عنه لانه صريح في ان المراد من موقوف القبلية  
 بالذات ما يكون ذات سببا لوقوف القبلية فبعد ذلك التصريح لا  
 وجه للتوهم في تعيين المراد منه **قوله** لان هذه القبلية ليست  
 كقبلية آ **اقول** لا فائدة في تقديم هذه المقدمة لو كان يكفي ان  
 يقول من اول الامر لان هذه القبلية قبلية قبل لا تجتمع فيها القبل  
 مع البعد آ بل في تقديم تلك المقدمة اخطار بالبال حال الموقوف  
 ما فيه عما ما تنفع عليه بعيد هذا بقي ههنا بحث وموسر هذا الذي  
 ذكره ليس انما للدليل السابق ذكره بل ليرى دليل مستقل وقد  
 افصح عن هذا صاحب المحاكمات حيث قال ان المقدمتين القائلتين  
 ان القبلية ليست نفس العدم ولا ذات الفاعل لا وخلافها في اثبات  
 ان موقوف القبلية امر غير قار وفذلك ظاهر ثم قال وعلى توجيه  
 الدليل بوجهين الاول ان لوجه الحادث بعد ان لم يكن بعدية بالقياس  
 الى قبلية وليست تلك القبلية كقبلية الواحد على الاثنين بل قبلية  
 لا تجتمع مع البعدية والقبلية التي لا تجتمع مع البعدية لا تكون الا

اخطار بالبال

33  
 الآ زمانية الحكم ان وجه الحادث بعد ان لم يكن له قبل وفذلك القبل  
 امر غير قار بتقدمه ويتقدم وهو الزمان واعلم ان هذا الوجه كما يذكر قبل في مقام  
 الاستدلال على وجه الزمان كما ذكر في مقام الاستدلال على كل  
 حادث مسبوق بما دونه قال الاصفهاني في شرح التجريد اما افتقار ما الى  
 الحدثة فلان الحادث بعد ما لم يكن له قبل لم يكن فيه ليس كقبلية الواحد  
 على الاثنين التي يوجد بها ما هو قبل وما هو بعد معا بل قبلية قبل  
 قبل لا يثبت ذلك مع البعد بل يزول عند تجدد البعد وليس تلك  
 القبلية هي نفس العدم فان العدم لما صح له يكون قبل فقد صح له  
 يكون بعد والقبلية تمنع له يكون بعد ولا ذات الفاعل فان ذات  
 قد يكون قبل وقد يكون بعد معه وقد يكون بعد في شيء آخر لا يزال  
 تجدد الى ما ذكره وقال الشريف الفاضل في كتابه في كاشية قوله وليس تلك  
 القبلية هي نفس العدم اي ليس الموصوف بتلك القبلية اي ليس  
 ذلك القبل الحقيقي المعروف بالذات له صفة القبلية كما يظهر  
 ما ذكره فيما بعد واما هذه المسامحات كبرية في العبارة فمفروضة  
 القبلية لو كان موقوفها بالذات فكانت نفس القبلية انتهى ولو  
 وقفت على هذا فقد عرفت ان المحي لم يصب في جملة التقدم المذكور  
 في مقام القبلية على معناه الحقيقي مقلدا لصاحب المواقف وغيره و  
 العجب من الشريف الفاضل في تصريحه بالجأحة في كتابه المذكور

كقوله او احدهما لا يكون



حمل المتقدم على ظاهره في شرفه للموافق ولم يقل ان فيه سعة  
**قولك** والقبليّة التي كذلك لا يرضى **اقول** لما في لزوم هذا  
 ويقول ان القبليّة التي كذلك ترضى الحقّة حقيقة وان لم يكن من اجزاء  
 الرخاء لا يقال بثبوتها بواسطة الرخاء لانه اول المسئلة ومهل  
 الحاشية الا فيه **قولك** لا يرضى فيها اجزاء الا بواسطة **اقول**  
 نقائل من تغلغاية ما يلزم من هذا البيان على تقدير تمامه ان لا ترضى  
 القبليّة والبعدية لاجزاء شي الا بواسطة الامتداد الغير القارولا  
 يلزم منه ان لا ترضى لامر من مطلق الا بواسطة فلا يتم التزويج بحرف  
 ما ذكر **قولك** فلا تكلف معروضها اولها **اقول** في تمام التزويج  
 نظر فان عارض الوجه الخارج كالحديث مثلا عروضة تؤولي مع  
 ان لا يرضى الا بعد الوجه الخارج ووكذا الوجه لا يحصل الا بواسطة  
 اجزاء الفاعل وهذا لا ينافي في تكلف عروضة اولها **قولك** وكيف  
 احد ما عروضا **اقول** فيه كلف وموانع لئلا يرد بالوعدى منها  
 الوعدى بغير استحقاق من الحروف في الحاشية المتبادر من قوله باعطاء  
 الفاعل اياها تينك الصفيتين فهو خلاف ما توترز في موضع من  
 حصول وصف في عمل لا يكمن الا بعد ثبوت استحقاق ذلك العمل لذلك  
 الوصف ووجوب حصوله فيه وان اريد به الوعدى كاستحقاقه في الوعدى  
 لم يرض نفسه قوله باعطاء الفاعل اياها آية بل يخلو بالمعقود لا ينام

عروضه اول

لا ينام الباطل على ما بهتت عليه **قولك** وذلك يقتضي ان يوجد 34  
 شي اول **اقول** هذا اول المسئلة فان الحضم ينكر ان يكون هناك اول  
 غير معروض تلك القبليّة المعروضة اعطاء الفاعل اياها وليس فيها  
 فذكر ما بهتت هذا **قولك** هذا غاية توجيه الدليل **اقول** بل  
 توجيه المناسب له ان يقال كما قال الشريف رحمه الله ان القبليّة بالمعنى المذكور  
 من الاعراض الدائمة الاولى للرخاء وعروضها لغيره بواسطة في ترضى  
 لاجزاء الرخاء اولها بالذات ولغيرها ثانيا وبالوعدى يدكر على ذلك انه  
 لفا قبل وجوه زيد متقدم على وجه عروجه لئلا يقال كما ذاقلت انه  
 متقدم عليه فلو اجيب بان وجوه زيد كان مع الحاشية العداية ووجوه  
 عروجه الحاشية الاخرى وتلك الحاشية كانت متقدمة على هذه الحاشية  
 اتجه لشي ايضا ان يقال كما ذاقلت ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب  
 بان تلك كانت امس ومعد كانت اليوم فالامس متقدم على اليوم لم يصح  
 ان يقال كما ذاقلت انه متقدم عليه وجاب بذلك عن السؤال **قولك** كيف  
 يلزم ارجاع احد وجهي الاستدلال الى الآخر واستدراك بعض عقائد  
 الدليل بقي منها موضع كلف وموانع انقطاع سلسلة السؤال عند الجواب  
 بان يقال ان تلك كانت امس ومعد كانت اليوم ليس الا لان في مفهوم الامس  
 وصف المتقدم الماضى مع جزء من الرخاء وفي مفهوم وصف التأخر الماضى  
 مع جزء من الرخاء فلا دلالة في الانقطاع المذكور على ان القبليّة بالمعنى المذكور

في اليوم الامس وصف التأخر  
 الماضى مع جزء من الرخاء



موضوعه سنه في الخارج  
العلم والوجود في الخارج

من الاعراض الذاتية الاولى لا جزاء الرضا وعروضها لغيره بسلطة  
**قول** لا وجه لما في الخارج اصلا **قول** تقرير عما وفق  
 مانع من الخلف ان يقال لو كانت القبلية والبعدية موضوعتين  
 في الخارج لزم وجوه ما عرض له القبلية مع وجوه ما عرض له البعدية  
 والتمال مخالفا لمقدم مثله بيان السلطة لن القبلية والبعدية في الخارج  
 لو وجدتا معا ولو وجدتا معا لو وجد موضوعا معا لا تتحالة وجوه المعارض  
 من حيث معارضة بدون موضوع ولو وجد موضوعا معا لزم ان يكون  
 ما عرض له القبلية موضوعا مع ما عرض له البعدية فثبت السلطة واما  
 استحالة التام فكان ما عرض له القبلية لو وجد مع ما عرض له البعدية  
 كان القبلية من حيث هو قبل مع وذلك محال بالضرورة **قول** لان  
 وجوه الكل في الخارج مع امتناع اجتماع اجزائه **قول** بغيره  
 عليه من يقال ان اريد ان ما لا يجتمع اجزاء في الوجه لا يمكن ان يكون  
 موضوعا في الآن فسل ولا يفيد له لا يلزم من عدم المكان وجوه الشيء  
 في الآن عدم المكان وجوه مطلقا وان اريد انه لا يمكن ان يكون موضوعا  
 اصلا اي لا في الآن ولا في الزمان فمفوض له لا يلزم من عدم اجتماع اجزائه  
 في الوجود في آن واحد لان الوجود موضوع في الزمان وتفصيل ذلك من  
 وجوه الاشياء على نحوين احدهما كوجوه الامور القارة وهي ما يجتمع  
 اجزائه في الوجود في آن واحد والاخر كوجوه الامور المتغيرة القارة

وجه الامور القارة

الغير القارة وهي ما لا يجتمع اجزائه في الوجود في آن واحد ويكون في 35  
 وجوه ما يجتمع اجزائه في الجملة ولو متعاقبة على سبيل وغاية ما قيل في دفع  
 هذا الاشكال ان حصول الشيء في نفسه على سبيل التدرج غير متصور لان  
 الحاصل في الجزء الاول من الزمان لا بد وان يكون مغايرا لما يحصل في  
 الجزء الثاني لامتناع ان يكون الوجود عين المعلوم وايضا يلزم ان  
 لا يكون الحاصل حاصلا على سبيل التدرج وهو خلاف المفروض فيمكن  
 هناك اشياء متعاقبة متعاقبة لا يتصل بعضها ببعض انما لا حقيقيا  
 لامتناع اتصال المعلوم بالموجود ويكون كل منهما حاصلا دفعة لا تدرجا  
 فلما حصل الامر الواحد على سبيل التدرج وعلى هذا الشكل قالوا في  
 تحقيق الحركة في الكيف ثم لم يبق ما ذكر في ابطال الحصول على سبيل  
 التدرج على اعطاء حكم الاجزاء الحقيقية للاجزاء النورية لان ما لم يتصل  
 وحصوله في الخارج في قطعة من الزمان مطابقا لما ليس له جزء بالفعل  
 كطابقة من الزمان فلا يلزم اتصال المعلوم بالموجود انما لزومه على تقدير  
 تحقق تلك الاجزاء في الخارج حقيقة وبعد الدنيا والتي فلا وجه له عيون  
 البداية في مثال هذه المسئلة كما لا يخفى على من انصف عقله وبالجنب عن  
 التسقف اتصف **قول** انه قال للمتحرك من مبدأ المسافة ان **قول**  
 لا يلزم بقوله نعم للمتحرك بين المبدأ والمنتهى حاله مخصوصة بها الوسط  
 بينهما وقد يعبر عنه بالكون بين المبدأ والمنتهى لكن لا يلزم منه نبوت

مطلوب



معني آخر للحركة لان هذا الذي ذكر حال الاين وهو ما فيه الحركة عما افهم  
 عنه قولهم في حل البنية العامة للحركة في الاين من جسد المسافة الى منتهاها  
 اين واحد مستمر وهو كونه متوسطا بين المبدأ والمُنْتَهَى ولا كلام في وجه  
 انما الكلام في ان منها امر اخر وراء هذا هو منتها لهذا الحصول  
 المتوسط على ما ذكر عليه قولهم انما التوجه وهو كيفية بما يكنى الجسم  
 ابدا متوسطا بين المبدأ والمُنْتَهَى **قوله** يعني انه يحزم العقل بان  
 ذلك الامر الممتد **قوله** ليس هذا معني عدم استتوار ذلك الامر الممتد  
 الخيالي انما مضاه ان ذلك الامر الممتد لو وجد في الخارج وفرض فيه اجزاء مستمرة  
 ان يوجد تلك الاجزاء معا واما يحزم العقل بذلك الحكم فامر خارج عن مفهوم  
 ذلك الكلام كالا يخفى على ذوي الافهام **قوله** والاول موجود في الخارج  
 بديلة **قوله** لم يصب في قوله بديلة لان من اثبتته انما يثبت بالبرهان  
 غاية يدعي الضرورة في كبري ذلك البرهان بفصيح عن هذا تقرير الشرف  
 الفاضل حيث قال في شرحه المواقف ثم التحقيق ما عرفت من ان الحركة بمعنى القطع  
 والزمان الذي هو مقدارها لا وجه لها في الخارج بل حيا انما يترسمان في الخيال  
 لكن ليس ارتسامهما فيه من امر معدوم بالضرورة بل من امر موجود في الخارج  
 لاننا نعلم ان ذلك الامتدله المرتسم في الخيال بحيث لو فرض وجوده في الخارج وفرض  
 فيه اجزاء لا متناهية احتما معا بل كان بعضها متقدما على بعض ولكن يكفي الامتدله  
 العقلي لذلك الالف كان في الخارج شيئا مستمر غير مستقر يحصل في العقل حسب

36 استمرار وعدم استتوار ذلك الامر الممتد الى هنا كلامه ومرد من الضرورة في  
 قوله بالضرورة معني القطع واللزوم لا معني البديلة كما توهمه المحض بربط اليه  
 الاستدلال بقوله لاننا نعلم **قوله** وفرض فيه اجزاء **قوله** في ساعة اف  
 بان ذلك الامر الممتد على تقدير وجوده في الخارج لا يكون في الاجزاء بالفعل  
 فيه والاما اجتنب الى فرض الاجزاء فيه ويذكر القول ما قدمناه من تضعيف  
 مبنى ما ذكر في ابطال الحصول على سبيل التدرج فتذكر **قوله** الالف كان في  
 الخارج شيئا **قوله** انما نعلم ان بقولنا ذلك لكنه لا يكتفي في تمام التوهم  
 لو جازم ان يكون ذلك الشيء الموجود في الخارج الذي يرسم من استمرار وعدم  
 استتوار الامر الممتد الخيالي هو الا يفي السبيل فلا يثبت الحركة معني المتوسط  
 لاننا امر آخر وراء الاين السبيل فلا يثبت الحركة معني المتوسط على ما بينت عليه  
 فيما سبق **قوله** قوله لان سبق عدمه على وجهه ان **قوله** وجه لذكر هذه  
 المقدمة في موضع المنع لاننا ثابتة باتفاق من العقلاء انما الصلاحية في المقدمة  
 الثانية فحقه ان يقول قوله لان سبق عدمه على وجهه يستغنى الاجاب السابق  
 المسبوق مسلم ولكن لانهم لم يذكروا في كل سبق كذا في قوله **قوله** اول ما يري  
 ان اجزاء الزمان **قوله** فان قلت هذا صالح للنقض به وهو اقوى  
 من المنع والسند فلم اورد في صورة السند قلت سينظر وجهه من قوله و  
 اما اجزاء الزمان فقد ذكر في الجواب سندا فتأمل **قوله** مخمرة في فحة قوله  
 يره عليه من حال ان اريد اظهر العقلاء فلا وجه له لانهم قد صواب ان اظهر استتوا



السؤال في العلم بالوجود

وان اريد العلم الاستوائي او المطلق ان مله فلا يجوز نقول لا يخفى **قوله** فان كان  
المتقدم مؤثرا في المتأخر **اقول** نعم هذا يلزم ان يكون تقدم الفاعل مطلقا  
موجبا كانا او غير موجب تقدما بالعلية والمصرح به في كتب القوم ان العلم المتقدم  
بالعلية مخصوص بالمؤثر الموجب وتقدم العلة التأخرية ولو كانت فاعلة تقدم  
بالطبع فحقه ان يقول فان كان المتقدم مؤثرا في المتأخر موجب له لما وقع في  
عبارة القوم **قوله** وان لم يتوقف فالمتقدم **اقول** في نظر لانه يلزم  
ان لا يجتمع تقدم بالشراف مع التقدم بالعلية ولم يجل احد فانه لا يتكروا تقدم  
الواجب على العالم بالشراف مع انه عليه **قوله** فلما عداها بوسطه وقوة  
فيها **اقول** قد مر من التقرض لبيان مانع هذه المقدمة من الحكم الانتقاضي  
بالحركة الاولى فتذكر **قوله** ينعون الحصر **اقول** بل يدعون فوالحصر  
ويتصدون ولا ثبات قسم آخر من المتقدم غير تلك الحجة ويسعون التقدم بالذات  
ويقولون ان تقدم عدم العالم عما وجوده من هذا القبيل **قوله** والتعويل  
على الجواب الاول يعني تعويل المتكلمين وذلك من الجواب الاول الحقيقي موافق  
لمذهبهم والجواب الثاني غير موافق لمذهبهم لانهم لا يقولون بوجود الزمان  
بل بسوعدهم امر واهم **قوله** فان قيل لعل لم يكونا قديمين **اقول** من حيث  
ظهر مانع التقرير المذكور للاستدلال الك من تعويل بل بالظاهر واستدراك  
ظاهره لو كان يكفي ان يقول لو كان الباري قديما والعالم حادثا يكون وجوده  
كمتقدما عما وجه العالم تقدما لا يجمع فيه المتقدم المتأخر وكل تقدم كذلك

كذلك فهو زمانية فيلزم ان يكون قبل وجوه الزمان زمان كان العالم فيه معدوم  
ومعنا قضي **قوله** ومنه قولنا كان ولا عالم **اقول** قد مر الامام  
هذا الكلام في المطالب العالية حيث قال المفهوم من قولنا كان اما ان يكون هو  
وجوه الباري وعدم العالم فقط او المفهوم منه هذا ان الامر ان بشرط خاص  
وكيفية مخصوصة والاول باطل لان قولنا سيكون الباري موجودا مع عدم العالم  
قد حصل فيه وجوه الباري مع عدم العالم فيثبت من قولنا كان الباري مع عدم  
العالم اشارت الى وجوه الباري وعدم العالم بشرط خاص وكيفية مخصوصة ولا  
شك في ذلك الشرط وتلك الكيفية امر واهم من الازل الى الابد ولا معنى  
للمدة الا ذلك **قوله** فلما التفات الى غايته الاوصاف **اقول** ليس  
هذان من قبيل غايته الاوصاف بل كان من قبيل ما يثبت به بديلة العقول قال الامام  
في المطالب العالية فان قالوا فهذا شك في محيى الالفاظ فنقول ليس الامر  
كذلك بل من هذا تنبيه على ان العقل لا يمكن ان يتلطف بلفظ ولا ان يشير الى معنى  
معتقولا لا يكون حدوده بزمان ويقرب عدم السابق زمان ويدل ذلك على  
ان الاقرار بدوام المدة ووجوهها من الازل الى الابد مكرور في بديلة العقول  
**قوله** والماضي بغيره هو الحركة **اقول** لا يذهب عليك من هذه المقدمة مع  
انما مستغني عنها في هذا المقام على ما قلناه لم يثبت بعد ان الماضي لغيره  
سوى الحركة **قوله** والامر الثالث الذي بدأ فتراق **اقول** هذا الزمان  
من ان ما به الافتراق بين مفهومي اللفظين المذكورين من نسبة



المضني امر اضني يتلف باختلاف المضاف اليه لا يجري نفعاني وفيه ما ذكر الكوفي  
 له تحقق تلك النسبة سواء كانت اضافية او حقيقية فانه يثبت وجوه الزمان  
 قبل العالم ولا يفرق كون تلك النسبة اضافية مستغنية بتغير المضاف اليه وهذا  
 ظاهر عند من له لؤيد تميز وكان المصنف يتبعه على هذا واثار اليه بقوله في آخر التكملة  
 الآية ذكره والسؤال عايد بعينه الا انه سلك مسلكا آخر والظاهر ما ذكرنا في تكملة  
**قول** وهذا كله لعجز الوهم **اقول** ليس الامر كما زعم هذا القائل  
 على ما ثبتت عليه قبل هذا **قول** في الحاجة الى ما ذكره **اقول** حجة  
 ان يقول انه ارجاع لاحد وجهي الجواب الى الآخر والحاجة له ثم لن نقابل ان  
 يقول الحاجة قائمة الى ما ذكره فجابيب الجوابين فان حاصل احدهما ان الزمان  
 واهي والكل من اصل الزمان امر موجود حادث الا لزمنا اعتبر في مفهومه كانا امر  
 وسمي من جنس هذا الموجود فلا يلزم قدم العالم وعلى هذا الاستدراك ولا ريب  
 لاحد الجوابين الى الآخر فتدبر ويحكم من يركب هذه المصنوعة بقوله فليعلم السارة  
 الى هذا **قول** يتهي الى ابتداء خلق العالم **اقول** ليت شعور لم لم  
 يفر من مع موافقتهما في الانتهاء لغيرتهما في الابتداء حتى يستغني عن مونة بيان  
 عدم امكان ابتداء اثنين حركتين معا فان الدليل الآية ذكره على تقدير ثبوت  
 فيها عند قيد الخالفة في الابتداء ايضا **قول** لانه لو امتنع وجوه حركتين ان  
**اقول** هذا الاستدلال منقوض اجماعا وتفصيلا اما الاول فلا نقول  
 لو تم الاستدلال المذكور يلزم ان يكون خلق الحادث قبل تحقق شرط حدوثه

يتبين من  
 يتبين من

هذا هو  
 هذا هو

بعد

حدوثه فاما لؤانه واما لان الحائق على جرح خلقه والاول بالجل لانه يمكن بعد تحقق  
 شرط حدوثه فيلزم الانقلاب من الامتناع الى الزاوية الى الامكان الزاوية وكذا  
 الك لانه تم كما ذكرنا خلقه عند تحقق شرط حدوثه فيلزم انقلاب البار من  
 العجز الى القدرة وكل منهما حال واما الك فلان لزوم الانقلاب من الامتناع الزاوية  
 الى الامكان الزاوية على تقدير الاول غير مسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان الممكن بخلق  
 العالم ما هو الممكن قبله وليس كذلك فان الامتناع وجوه الحركة قبل العالم واما  
 ثابت لولا من الازل الى الابد غير زائل عنه والممكن وجوه ما بعد العالم و  
 امكانه ثابت ازلا وابدوا لم يزل قط ومنت الفلظ عدم الوقوف بين الوجوه بين  
 لا يقال اعتبار القيد في ذاته الامتناع لانه متصور في كل حال كان القيد في جانب  
 المعقضي وبما نحن فيه القيد في جانب المعقضي فلان فانه وقس على هذا حال  
 الانقلاب من العجز الى القدرة **قول** فقد حصل قبل خلق العالم ان **اقول**  
 فيه ثبوت من وجوه احدهما ان لا يلزم الاستدلال بين المذكورين احدهما حالة  
 لا يمكن ان يحصل فيه الامة وورث فانا نعلم قطعا انه لو كانت مع الحركة التي  
 دورتها مائة فحركة اخرى اسرع منها موافقة لمانية الاخذ والترك حصل في  
 الامتدلة المذكور اكثر من مائة دورته وثانيها انه لو كانت مدة المدة لكفت  
 عشية ما ذكر من الاحتياج بلا حاجة الى بيان تفاوت الحركتين من جهة المبدأ  
 وهذا ايضا ظاهر وثالثها انه لا حاجة الى هذه المدة بعد ما بينت تفاوت  
 الحركتين من جهة المبدأ الفرض يتعين التفاوت بين الامتدلة بين الزاوية



ابعد من غير متناهية واللان  
بالكل ما يتبين في موضعه  
من وجوب ناهي

والنقصان ضروري من مبداء ابعده من المنتهي يكون الحول من الآخرة قد برهنت  
فذلك لا يرتفع الى غير النهاية **اقول** فيلزم وجوب الابعاد ومن هنا ثبت ان  
لا حاجة الى تجميع الكلام بما ذكر من قوله ونقول في هذا ثبات بعدد اهل العالم ان بل  
مواصلة اخرى غير ما ذكر فحقه من يقول وايضا لو لم نقول **قوله** ان لا  
كان العالم ان **اقول** بره عليه انه لو لم يكن مستقفا للجسم في وجوه غير  
العلة لكان نقول الجسم لا يمكن ان يوجد بدون المكان ولان يوجد في جميع الامكنة  
فوجوه في بعض الامكنة واجب والواجب مستغن عن العلة فيلزم استغناء  
وجوه الجسم عن العلة واللازم فاسد بالاتفاق فان قلت اللان ما ذكر وجوب  
حصول الجسم في بعض الامكنة على تقدير وجوه - لا وجوب وجوه - والوقوف ظاهر  
قلت فذلك لا يلزم ما ذكره وجوب كون العالم على ما هو عليه من مقدار مخصوص  
على تقدير وجوه - لا وجوب وجوه - فالجواب مستر **قوله** فنقول انه لو لم يكن  
وجوه العالم **اقول** يمكن ان النسبة التي رايناها ولا وجه للحكمة لو لم  
الجزء وما ذكره في بعض النسبة في موفى الجزاء من قوله يلزم الانقلاب خطا كما لا  
يخفى على ذوي الالباب ثم ان في قوله من غير زيادة ولا نقصان زيادة لا حاجة اليها  
فتدبر **قوله** فان قلتم انه كيف كان ممثلا **اقول** هذا المتفتن خارج  
عن القانون لان القائل المذكور في مقام الجواب عن دليل الحضم فوظيفة المنع  
والتحسب بالجواز وليس عليه بيان اللية فلما وجه لمطالبة به بلصة ان يتطلى  
ذلك الاحتمال **قوله** لانهم يزعمون ان مبول الافلاك **اقول** هذا

39 هذا وجه من علم لم تقع عليه شبهة فضلا عن جهة فلا يجدي نفعه ما ذكره الحضم  
المفكر **قوله** ولو كان العالم اصغرا او اكبرا ما هو عليه كانت مادة الافلاك  
**اقول** بره عليه ان الثابت بما ذكره هو انه على تقدير كون العالم اصغرا  
او اكبرا ما هو عليه يلزم الحال بالذات وهو ان يكون مادة الافلاك قابلة  
وغير قابلة لمقدار متناه او اصغرا او اكبرا ما هو عليه الآن وهذا لا ينافي كون  
المعلوم وهو ان يكون العالم اصغرا او اكبرا ما هو عليه الآن ممكنا لان  
الممكن قد يستلزم الحال بالذات لعدم المحلولة فانه يستلزم على تقدير وقوعه  
عدم الواجب وهو محال بالذات **قوله** فلان القول بان العالم لم يكن  
قبلا لوجوه ممكنا **اقول** صوابه ان يقال بان العالم لم يكن وجوه قبل  
وجوه ممكنا لان المذكور فيما تقدم هذا القول لا ما ذكره والنوق بين القولين  
ظاهر فان المتقيد في احد ما كان الوجه المقيد في الآخر مطلقا **اقول**  
لانا نقول لو جاز كون الشيء الواحد **اقول** ماخذ هذا الجواب ما ذكره  
الفاضل عند الدرس في المواقف والفاضل الشريف في شرحه حيث قال في بحث  
اعادة المعدوم ولو جاز كون الشيء الواحد ممكنا في زمان كزمان  
الابتداء متمثلا في زمان آخر كزمان الاعادة معلما بان الوجه في  
الزمان الك اخفى من الوجه مطلقا ومغايرة للوجوه في الزمان الاول حسب  
الاضافة فلا يلزم من امتناع الوجه الك امتناع ما هو اعلم منه وامتناع  
ذلك المغايرة جاز الانقلاب من الامتناع الذاتية الى الوجوه الذاتية

الكل قد استلزم الحال بالذات



معلوماً بالوجه في زمان اخص من الوجوه المطلق ومغاير للوجه في زمان  
 آخر فجاز ان يكون ذلك الاخص عتقاً والمطلق اطلاقاً ومغايراً واجباً وفيه  
 اي في التجويز ان كان اللان للجويز الاول مخالفاً لبدئية العقل الحاكمة بان الشيء  
 الواحد يستحيل ان يقتضي لذاته عدمه في زمان ويتقتضي لذاته وجوده في زمان  
 آخر لان اقتضاء الذات من حيث هي لا يتصور انفاً كما في زمانه اغناء  
 للحوادث عن الحدوث جواز ان يكون مقتضاً لذاته في زمان كونها معدومة وواجبة  
 لذاته في زمان كونها موجودة فلا حاجة بها الى صانع يلزمها بل ذاتها كافية في  
 حدوثها وفيه استلزامات الصانع بالاستدلال عليه من مصنوعات كما عرفت  
 من مقتضات الحوادث الى هذا كلامها وفيه كفاية وموانع لان تجويز الاول  
 يستلزم تجويز الثاني للوقوف الظاهر بين التجويزين فانه على الاول لا يلزم خلف  
 الذات عن الذات وما اكيد يلزم ذلك لما الاول فلان مقتضى الذات على تقدير  
 امتناع الوجوه المقيد بقيد موصوفة انتفاء ذلك الوجوه عنه وما تقدير  
 امكان وجوه مقيد بقيد آخر لا يلزم ان يزول تلك الضرورة واما الثاني فلان  
 مقتضى الذات على تقدير وجوب الوجوه المقيد بقيد موصوفة بئوت ذلك الوجوه  
 له وما تقدير امتناع وجوه مقيد بقيد آخر يلزم ان يزول تلك الضرورة عند الايلان  
 ان يتحقق ذلك الوجوه الضرورية في زمان امتناع الوجوه المقيد بقيد آخر فيكون  
 واجب الوجوه في جميع الازمنة وما سببها انه خلاف المقدري بئوت ما هو الغرض  
 وزوال تلك الضرورة عنه بلو خلف مقتضى الذات عن الذات ولو انبت

في هذا القول

ثبت الفرق بين التجويزين بهذا الوجه فقد علم ان تجويز احدهما لا يستلزم  
 تجويز الآخر والعجب ان تقلد بقوله لان اقتضاء الذات من حيث هي لا  
 يتصور انفاً كما في زمانه واقف على ما في تجويز الثاني من الخدش ومع ذلك  
 كيف يقول ان تجويز الاول الذي خلوه من الخدش المذكور يستلزم تجويز الثاني  
 بل لمسلم انه قد تقدم **قوله** لا حاجة الى هذا الكلام في هذا المقام بل لا انتظام  
 له مع ما سبق من النقص والابرار انما هو كلام مستقر يصح جواباً ان شك  
 الخلق بوجه آخر غير تقدم بيانه وتجويزه ان كان قديماً والعقيد ما وجد في الزمنية لا اول  
 لها فقدمه على يستلزم قدم الزمان **قوله** لان معنى قدمه معواناً لوضوح قدرنا ان  
**قوله** لا حاجة الى هذا التكليف المتكلف به في الكلام عن ظاهره لو  
 يكفي ان يقال معنى قدمه معواناً لا يكون وجوبه مسبقاً بالعدم وهذا  
 المعنى لا يقتضي وجوه الزمان لا حقيقياً ولا تقديرية **قوله** او مكانه **قوله**  
 ذكر هذا استطراداً لا اساس له لهذا المقام قوله وما يؤيد ذلك هو هذا  
 ليس مما يؤيد الجواب المذكور بل جواب مستقر حقيقة تقدم علم ذلك الجواب  
 لان هذا جواب متيق وذلك جواب تسليمي تقديره ان الزمان غير معينو فهو  
 القديم والحوادث والانتقال الكلام الى الزمان المعينه مفهومهما فيلزم كلف  
 للزمان زمان آخر ان كان الزمان على تقدير قدمه او حدوثه بحيث لا يعقل من  
 غير اعتبار تحقق الزمان او تحقق القديم والحوادث بدون الزمان لكان  
 الزمان على تقدير قدمه او حدوثه بحيث يعقل من غير اعتبار تحقق

في هذا القول

ان كان زماناً  
 اعتبار الزمان في  
 معنى القديم



أما من يكتفي بما ادعى  
حاشا له أن يعارض  
مؤلفي الزمان  
المعتبر

الزمان وعلى الأول يلزم التسرع على الخلق المفروض وكلامها فاسد و  
لهذا التوريت يتبين ما في تقرير المص من الخلل فيها **قوله** فالزمان المعتبر  
فيه لا قديم ولا حادث لأنهما من أقسام الموصوف والزمان ليس بموصوف بل  
أن يقول أن الكلام المذكور لا يخلو عن نوع ضرورة لأن معنى التعريف المذمور  
على كون الزمان موصوفا وسواء المسمى **قوله** فان استرطه فقدمه **أقول**  
لما في هذا التوريد لا احتمال للشيء الأخير لأن الكلام على تقدير اعتبار الزمان  
في مفهوم القدم فان استرط المذكور متعين لا احتمال لعدمه ولذلك حكم صاحب  
التجريد بلزوم التسرع على التقدير المذكور حيث قال والعقد والحديث الحقيقيان  
لا يعتبر فيهما الزمان والآتي **قوله** وان كان حادثا مع انه لا شرط أقول  
فيه انه جزم من بعد الاستراط وقد رتب فيه في قرينة السابق ذكره بلا فرق  
بينهما ثم لن هذا الجزم ما لا صحة له على ما بينت عليه آنفا فقدر **قوله** يبطل ولا يل  
القائلين بوجوب الحوادث **أقول** فيه نظر لأن أريدا بوجوب الوجوب  
بالذات فكذلك لا في الأول المذكور في مسألة حدوث العالم عليه وذلك ظاهر  
وان أريدا بملحق الوجوب الساملا بالذات وما بالغير فما ذكر من أن رتبة  
العالم وأولية صفة تأثيره الباري في نفسه لا ينافي فيه حتى ينكر بطلان الولايل  
الدالة عليه وأيضا ظاهر ثم انه لا حاجة الى المعتمدة المذكورة في تمام الاحتجاج  
المذكور فيمكن فيه ان يقال بعد اثبات ازلية صفة العالم وأولية صفة تأثيره الباري  
نك فيه فلو كان العالم حادثا لزم ترك الجوه الذي هو فاضلة الوجوه

هذا

عليه مدة لا تتناهى وذلك لا يليق بأجله المطلق والمص في تقرير  
الاحتجاج على الوجه المذكور قد صاحب المواقف فانه قال صفة العالم  
لا لا أول لها ولا يلزم الانقلاب من الامتناع الذي الى الاحكام  
الدالة وانه يرفع الامان عن البدليات وكذلك صفة تأثيره الباري  
نك فيه فيجب ان يخرج المكان وجوب العالم في الارز ومو بطلان لانهم  
ثم نقول ترك الجوه زمانا غير متناه لا يليق بأجله المطلق والفاضل  
الشريف لما راي انه لا حاجة في تمام التعقيب الى المعتمدة القائلة ومو بطلان  
ولا يلزم نتيجا في ذلك في شرح حيث قال ثم ان بعد المكان وجوه وضرورة  
تقول ترك الجوه آء والمص لم يتبينه ذلك فيز من صاحب المواقف  
**قوله** واجب بان لا امتناع ترك الجوه مدة **أقول** الجواب  
بهذا الوجه لا ينتظم المقام لأن المستدرك بان امتناع ترك  
المذكور بل ترك بعدم ليقاظة لان الجوه المطلق لما فيه من لزوم  
التفصيل فالوجه في الجواب ما ذكره صاحب المواقف من لزوم  
حديث الجوه ولزوم التفصيل كلام خطاية لا يجوزي نقفا فيما نحن فيه  
من البرهانيات **قوله** ولو سلم فاللزم ما ذكر ازلية **أقول** ترك  
ان يقال ان أريدا بقوله ان العالم ممكن الوجوه في الازل ان وجوه في  
الازل ممكن على ان يكتفى بالازل فاما للوجوه فكلما ذلك فان لزوم  
الانقلاب على تقدير ان لا لكتف وجهه فكلما في الازل لا ينافي هذا

411



التقدير والنزق بينهما واضح وان اريد به لزوجه العالم يمكن  
 في الارض على ان يكون الارض ظرفا للمكان لا للوجود فليس ولكن  
 لا يتبع الترتيب لانه لا يتصلح معه قوله وازلية صحة العالم يتصل  
 باللائل القائلين بوجوب الحدوث ولا قوله لو كان العالم حادثا لزم  
 ترك الوجود لان مبناهما على مكانه ازلية العالم والمكان ثابتا لغير الباري  
 في فيه في الارض ثم لزم صحة ان يقدم على الجواب الاول لان تعلق  
 بالقدمة الاولى من الدليل وتعلق الجواب الاول بالقدمة الثانية  
 منه فاطم كما اسوة التخرير لم تكن في الترتيب **قوله** ومن المعلوم  
 ان الاول لا يستلزم اليك **اقول** فيه حث وموان الثابت عدم  
 معلومية الاستلزام المذكور لا معلومية عدمه وما ذكره في صدره البيان  
 من قوله جواز ان يكون آء انما يصلح بيانا للاول وكون اليك لان  
 مبني ذلك لجواز عدم الدليل على استحالة ما ذكره لا وجوه الدليل على  
 عدم استحالة فالقول المذكور لانه عاء محقق عن البيان وانما وقع  
 فيه تجاوز عن حدة في مقام الجواب فان وظيفة المنع فكان يكفي  
 ان يقول يستلزم الاول للثاني غير مسلم جواز **قوله** ولو اخذ  
 مع فيه الحدوث **اقول** لو ترك عبارة القيد وقال لو اخذ مع الحدوث  
 لكان اولي لان حكم القيد يخرج عن القيد والمقصود اخذ الحادث على  
 وجه يكون الحدوث جوا من المأخوذ عما افصح عنه آخر كلامه قوله

في قوله لا يتصلح معه قوله وازلية صحة العالم يتصل  
 باللائل القائلين بوجوب الحدوث ولا قوله لو كان العالم حادثا لزم  
 ترك الوجود لان مبناهما على مكانه ازلية العالم والمكان ثابتا لغير الباري  
 في فيه في الارض ثم لزم صحة ان يقدم على الجواب الاول لان تعلق  
 بالقدمة الاولى من الدليل وتعلق الجواب الاول بالقدمة الثانية  
 منه فاطم كما اسوة التخرير لم تكن في الترتيب

قوله نحن نأخذ آء اقول كان يكفي ان يقال نحن نأخذ الحدوث مع  
 الحادث على انه قيد لا جزء ونقول انه محتج في الارض ويمكن فيما لا  
 يزال وفي الجواب ايضا اطناب كما لا يخفى على ذوي الالباب **قوله**  
 لم يتصور هناك امكان ذاتي **اقول** ولما فيه حث وموان ذات  
 الحادث من حيث انه حادث اي مقيد بوصف الحدوث مفهوم من  
 جملة المفومات فلا يخفى على اصدي الكيفيات الثالث لانا نفهم قطعاً ان  
 كل مفهوم مطلقاً كان او مقيداً لواجب اليه الوصف لا يخرج من سره  
 ضرورية الثبوت له او ضرورية السلب عنه او لا هذا ولا اذ ان علوم  
 يكون ممكناً بالذات يلزم ان يكون واجباً بالذات او محتجاً بالذات  
 وكلاهما فاسد فتبين ان ممكن بالذات فلا وجه لقوله لو لم يتصور  
 هناك امكان ذاتي نعم لا يكون ذلك الامكان بالنظر الى ذات الحادث  
 من حيث هو وهو لا يتناهى هذا المقام تمام غرضنا بتحقيق صحة الامكان  
 في موصوف بوصف الازلية مع عدم امكان ازلية ذلك الموصوف  
 سواء كان ذلك الامكان امكان الوجود بالنظر الى نفس الماهية من حيث  
 هي او امكان الصفة بالنظر الى موصوفها او امكان الوجود بالنظر الى  
 الماهية المعقودة بوصف من الاوصاف ولو تنزهنا عن هذا وسلمنا ان  
 الامكان الذاتية لا يعقبه الا بالقياس الى ذات الشيء من حيث هو فلما  
 ان نقول ان الترويد المذكور غير متحقق فيما ذكره لوجوه احتمال آخر وهو



ان يؤخذ في جانب المنسوب اليه ذات الحاد وفي جانب  
 المنسوب الوجه الحقيقي بوصف الحدوث ولا يلزم شيئا مما ذكره  
 قد بينت اتفاقا ان الامكان الذي يورث النسبة المقصود بين  
 كل منوع ووصفه اية وصف كان ولا يلزم ان يكون ذلك الوصف  
 الوجه من حيث هو **قوله** وهو عليه بان الاعتراف آء **اقول**  
 هذا المراد الذي فان الناضل المعترض معترف بعينه وكل الره حين  
 قال في تحت آخر من جاصل الامكان من سره للمواقف وتوحيه ان لا  
 التايلين باولوية العدم بالممكنات الغير القارة كالحركة والزمان و  
 الصوت بان يقال لولا ان العدم اول بها لجاز بقاؤها بان الوجه  
 غير البقاء وغير مستلزم له وما عليه تلك الاشياء لاقتضائها التفتي والتحق  
 ليست قابلة للبقاء مع تباين نسبتها الى اصل الوجه والعدم الى  
 ههنا كلامه وهذا صريح في ان بعض الممكنات غير قابلة للوجه الحتم  
 ويلزم لرفعا بين ان لا يستلزم ازلية الامكان امكان الازلية **قوله**  
 لا خارجا ولا فرضا حتى يتحقق بها الدليل المذكور **اقول** كانه زعم انه لو  
 كان لها اجزاء فرضية لكن في النقص المذكور وليس كذلك لان امكان  
 وجوه تلك الاجزاء في الخارج غير ثابت بل النظام من اخذهم قبول  
 القسمة اليها مقابل القبول القسمة الى الاجزاء الخارجية ان لا يكون  
 لها امكان وجوه في الخارج والامكان احد القبولين مستلزا للآخر

مقتدرة

للاخر بل لا يكتفي بينهما فرق الازلية العبارة قوله وما يتفق المزاوة 43  
 في الوجه آء **اقول** هذا مخالف لما تترز في كتب الحكمة كالملا رات  
 وسروره من ان الحصول في الخارج على حقيقتين احدهما الحصول على سبيل  
 التدريج وقد حققنا هذه المسئلة في بعض رسائلنا في ارض الوقوف  
 على حقيقة الحال وحقيقة الحال فليست تلك الرسالة في سلك الخطا  
**قوله** الذي هو حركة مخصوصة **اقول** ليس حقيقة التفتي الحركة  
 وحدها بل هي مركبة من الحركة والسكون قال في حكمة العين وسروره  
 وليس المراد منه ان من التفتي حركة انتقالية من هواء واحد بعينه  
 يحمل الصوت وينقله الى الصانع بل المراد منه حالة يشهدها التفتي الماء  
 من وقوع شيء فيه واحدا له الدواير فان التفتي يحدث بحد بعد حد و  
 سكون بعد سكون وسبب التفتي اساس عفيف وهو النوع او تفرق  
 عفيف وهو القلق وانما اعتبر العفيف فيهما لان التفتي الموجب للصوت  
 يتتبع عند انتفاخ مع حصول النوع والقلق فان وقعت حسا كالصوت يترع  
 لين وقلعة بقلع ليتق لم تجد منه صوتا اصلا الى ههنا كلامه ونظير التفتي  
 الاجزاء فانه عبارة عن مجموع حركتين الى ههنا متقابلتين وكلاهما بينهما  
**قوله** وليس الصوت الحاصل في التفتي **اقول** لا اشتباه في ذلك  
 انما الاشتباه في ان حامل الصوت هو هو هواء واحد بعينه او اموية متقلبة  
 فكان هذا الحق بالبيان من الاول فتمثل قوله واتمام النقص لما يتفق

التفتي مركبة من الحركة والسكون



اقول قد ثبتت فيما سبق ان النقص لها يتم بتسليم المستدل بها وقد عرفت  
 انها مسلمة عنده فتدبر **قوله** بقي في كلام ذلك الفاضل اشكال وهو ان  
**اقول** من ما ذكره عدم الوتوفى على حقيقة الكلام المذكور وسواء  
 الممكن ما اخذ من حيث هو يقبل الوجه المأخوذ كذلك وما يقبل في اتم  
 المعونات عن جميع الاعتبارات نفس الوجه الخج عن القبول وخصوصيات  
 اللازمة لا بد من كونه قابلا في جميع اللازمة والافاق ضرورية ان ما بالذات  
 لا يرزول بالعرف فان السببية الى خصوصيات اللازمة عن عوارض الوجه وما  
 هو قابل بالذات لنفس الوجه لا بد من كونه قابلا مع تلك الخصوصية ايضا  
 ثم لن قبوله في جميع اجزاء الزمان لا يجوز ان يكون على سبيل البدل والالكان  
 قبوله في كل جزء من اجزاء الزمان مستوطا بعدم الوجه في الجزء السابق فلما  
 يكون قبوله من حيث هو وصف وباجلته وصف حقيقة واحدة وكونه مستمرا  
 او بعد العدم او قبله من عوارضه فلا يختلف تلك الحقيقة بسببها فما يقبل  
 لذاته تلك الحقيقة لا بد ان يقبلها حال كونها مع عوارضها وان جاء الاستحالة  
 من خصوصية بعض تلك العوارض في غير الابدات فلا تنافي الامكان  
 الذي بل حقيقة ولو تفرز في اتم الممكن قابلية للوجه في كل جزء من اجزاء  
 الزمان لا بد لا فقط بل ومعارضا فقد ثبت انها قابلية للوجه المستمر  
 هذا هو معنى الامكان الازلي وبهذا التحقيق ثبت ان من قال في الزمان على ان  
 المذكور انه مازل بالتطويع ان عدم المنع من قبول الوجه مستمر وهذا

وهذا ما نزع فيه لان استمرار عدم النقص المنع من قبول الوجه واستمراره 44  
 امكان الوجه في المكان واحد واستمرار الامكان لم يناف في احد الالسن  
 المحققين له عوا انه لا يقتضي الالسن بكون الوجه في الجملة ولو في وقت  
 من الاوقات جائزا جواز استمراره وهذا لا يستلزم ان يكون الوجه مستمر  
 جائزا وليس في كلامه ما يفيد هذا اصلا وابعده من هذا ما ضمه اليه من  
 قوله لا بد لا فقط بل ومعارضا فانه لو سلم ان ازلية الامكان يستلزم جواز  
 الاتصاف بالوجه في كل جزء من اجزاء الزمان اعلم من الاتصاف في كل منها معا  
 ومستلزم العاج لا يجب ان يكون مستلزما للحاض وهذا كان يقال ازلية المتناهيين  
 جواز اتصاف كل منها بالوجه في كل جزء من اجزاء الزمان لا بد لا  
 فقط بل ومعارضا ولا يخفى بطلان قوله جواز اتصافه به في كل منهما كما الى  
 آخره الذي فرغ عليه ما نزع من استلزام ازلية الامكان لامكان الازلية مما لا يخل  
 تحت لم تخم صور المرام ولم يقف على سر الكلام ثم ان ما ذكره بقوله وهذا كان  
 يقال ازلية المتناهيين ان مخالطة نشأت من استنباط المعنى المراد من  
 المعية في قولنا لا بد لا فقط بل ومعارضا المعنى المستور المراد من القول المذكور  
 في التمثيل المزبور على ان البرهان القاييم فيما نحن فيه والبداهة الحاكمة فيما ذكر  
 قد فرقا بينهما فلا وجه لان قياس احداهما على الآخرة فتدبر **قوله** على تقدير  
 تسليم ان يناسب المقام لان كون الامكان ازليا قد ثبت بالبرهان فلا يخار  
 لمنعه ولا احتمال لعدم تسليمه والظاهر من القول المذكور ان يكون ذلك

لا بد لا فقط بل ومعارضا



في موضع المتع قوله ولو اقدر موجودا ابدالم يكن الواقع ان اقول  
فيه منع ظاهر فان استمرار وجوده في جميع اجزاء الزمان لا ينافي إمكان  
حدوثه في كل جزء منها وانما ينافي فيه ان لو كان الاستمرار المذكور على وجه  
الوجوب الذاتي وليس كذلك لان الكلام في الممكن فلا توجيه لما ذكرنا  
ينبغي من قوله فليست ملك في توجيهه **قوله** وقد جاب بانه قولنا آ **اقول**  
لا يلحق ما في هذا الجواب من الضعف للوق البيتي بين الحادث  
المعقبات وكل العالم من حيث ان الاول يجوز توقفه على امر غير موجود في  
الازل فلا يجب حصوله في الازل مع كونه ممكن فيه بل يستلزم لامتناع تحقق الحوادث  
بدون الحوادث عليه خلاف الكفاية لا احتمال فيه للتوقف على امر لا يوجد في الازل  
ثم يوجد في الازل والآن يلزم من لا يلحق كل العالم كل كلمة ضرورة ان ذلك  
الامر يكون من جملة العالم وعلى تقدير توقف العالم عليه يلزم خروج  
عنه ومن هنا تبين ان ليس يجب لزوم مثل ما قالوه على تقدير اختيارهم  
الساق الاخير **قوله** لان الملكات عند من قسم آ **اقول** ليس  
عليه ان ما عندهم لا يكون جهة على الحضم الا ان اقام عليه الدليل وهو متفق  
منها فلا وجه لهذا عدم تمام الجواب عما ذكرنا في الصواب في بيان عدم تمام  
ما ذكرنا **آتقا قوله** لان الجوه افا و ما ينبغي لمن يتتبع لا العوض ولا  
لوقوف فالشيخ في الاشارات هو الجوه افا و ما ينبغي لا العوض فلعل  
من يلبس السكين لمن لا ينبغي ليس بجوله ولعل من يلبس لستغيف

فما

معامله ليس بجواه وليس العوض كلمة عين بل وغيره حتى الشفاء والمكدم 45  
والعوض من المكدمه والموصول الى ليس يكمن على الاصن او على ما ينبغي  
فهي جواهر بشرق وليجد او يحد به ما بعد لستغيف غير جوله فابواه  
الحق هو الذي يفيض منه العوايد لا السوى منه وطلبه فصيوت لشي يعبر  
اليه الى معنا كلامه واعتبه الامام الرابع في حقه الجوه قيدا آخر وهو  
لكمن من غير امتنان **قوله** وهو شرط مسوق بالمادة **اقول** كل  
عنه ان تقول يجوز كل حادث مسوق بما و لا يجب اجتماعها مع ذلك الحادث  
فلولم يكن في المادة مادة قديمة لكان كل مادة اما ما في المقدمة الاولى  
من توصيف المادة بما ذكر فلان لزوم التسوية في الحول المتعينة الحقيقة  
في الوجود منها على ذلك وانما ما في المقدمة الثانية من التفسير فلان  
مبني الملازمة المذكورة على ان لا يوجد مادة قديمة اصلا لا على ان لا يكون  
القدم وصفا لازما لجنس المادة كما هو المتبادر من عبارة المحققين بها  
قرنا تبين من هنا مقدمة اخرى لا بد منها في تمام الترتيب وهو  
يلحق المادة التي لا بد منها في كل حادث بحيث يجب اجتماعها مع ذلك  
الحادث ويرى عليه انهم صرحوا بان الحادث لو كان نفسا يكون  
مادة البدن والبدن لا يجب اجتماعه مع النفس كيف وهي تبقى بعد فناء  
ويكنى لئلا يقال ان المراد من وجوب اجتماعها وجوب وجودها عند  
حدوثه ولكن ذلك الوجوب في تحقق شرط بطلان التسوية **قوله**

سائل



وان شئنا اثبات قدم الاجسام **اقول** على صوابه وان شئنا اثبات  
قدم الجسم لان الثابت بما ذكر قدم جسم من الاجسام لا قدم الاجسام  
وذلك ظاهر **قوله** التي هي المسماة بالبيول **اقول** سره عليه الثابت  
بما ذكرناه في الموضع ما و قدرة واحال تلك الماوت هي البيول فغير ثابت  
بعد لاحتمال ان يكون بعض الحوادث مجزءا مركبا من مجزء قديم وهذا  
الاحتمال عالم يقع شبهة على بطلانه فضلا عن حجة **قوله** لا يخ عن الصورة  
الجسمية والنوعية **اقول** فيه وجه نظر لانه ان اراد عدم الخلو عن الصورة  
الجسمية بشخصها والنوعية بعينها او نوع الاول وجبت الثانية فلا  
يتحتم التوحيب لولا اللازم ان لا يخ زمان عن جسم من الاجسام لان وجود جسم  
بعينه في جميع احوال الزمان بل يقول تعالى التوحيب بما ذكره من ان يكون  
المركب من عدم خلق البيول عن الصورتين عدم خلقها عن الاول بشخصها  
وعن الثانية بنوعها وهو خلاف مذهبهم على ما مر بيانه في اول هذا الفصل  
**قوله** لان الجسم عبارة عما تركيب من هذه الثلاثة **اقول** بقا ذلك يقول  
بل الجسم عندهم عبارة عن جوهر يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة المتقاطعة  
عنا روايا قوامه والثابت على زعمهم انه لا بد في حقيقة من الابعاد الثلاثة المذكورة  
واما انه ليس فيه جزء آخر غيرهما فليقع عليه حجة بل لم يصدر عنهم ذلك الدعوى  
فاية العقدين بالاستدلال عليه **قوله** وهذا الاستدلال **اقول** ان رتبة الى  
الاستدلال على قدم الجسم المنفهم مما سبق من الاستدلال على وجود ما و قدرة

46 قدرة والاستدلال عما ان قدم الماوت يستلزم قدم الجسم فالمراد بالاستدلال  
المركب من الاستدلالين المذكورين لا واحدهما كما هو المتبادر من ظاهر  
الاشارة ثم ان حقن بقول موقوف على اثبات ان كل حادث مسبوق بالماوت  
واثبات البيول واثبات انها لا يخ عن الصورتين والمضى بعد ما اخل  
حق الترتيب ترك المهم وهو ذكر اثبات عدم خلق البيول عن الصورة  
الاخرى وادروا لا يلزم لهم وهو ذكر اثبات الصورة فان اثبات عدم  
خلق البيول عن الصورة عنها مستغن لاثباتها فلا حاجة الى ذكره مستغلا وسفوح  
عن هذا عند شروع في بيان تلك المسألة حيث يقول اما البيول فزبدة ما  
احتجوا به على وجودها ان لم يقولوا اما ان البيول لا يخ عن الصورة ويسقط  
من البين بيان وجود الصورة **قوله** ليظهر بطلان ولا يلزم **اقول**  
لا يخفي ما في هذا التعليل من الركاكة لولا ما ذكره فلندكر ابطال ولا يلزم  
ليظهر بطلان ولا يلزم فالوجه في التعليل ان يقال ليظهر بطلان تلك المقدمة  
**قوله** فزبدة ما احتجوا به على وجودها **اقول** احتجوا بها بطرق احدها  
طريق الانفصال وثانيها طريق الاتصال وثالثها طريق التخلل والركنان ومن  
رام التفسير فليطلب من المواقف وشرح واقواها الطريق الاول وهو  
المذكور في الكتاب بحق المضى ان يقول فعدة ما احتجوا به على وجودها  
قوله وما في حكمها من الجواهر **اقول** بقي منها احتمال آخر ذهب اليه  
النظام ومن تبعه وهو ان يكون تركيب الجسم من الاعراض الموصوفة



فيه بالغير فلا بد من ابطاله ايضا حتى يتبين كونه متصلا في حد ذاته  
**قوله** لا يتقاع وجوه حارة خارج **اقول** لو قال لا متاع التركيب  
 منها لكان اول لان اكره لولته نفاة الجزء الذي لا يتجزى انما يتصل  
 على بطلان التركيب منه لا على بطلان وجوده، فالقول بطلانها بما ذكره اقوي  
 كما لا يخفى **قوله** فهو متصل في حد ذاته **اقول** حقه من يقول فهو متصل  
 في حد ذاته او متمثل عليه لعدم جواز تركيب كل جسم من جسم آخر لا الى نهاية  
 له وانما قلنا حقه ما ذكر لان المتين في حق الجسم البسيط التركيب من الاجسام  
 المختلفة الطباع لا التركيب من الاجسام مطلقا سواء كانت مختلفة او  
 متفقة الطباع **قوله** فلو كان قابلا بذاته **اقول** لا يخفى ما في هذه الحقة  
 من الرككة لولا فساد في كونه قابلا بذاته لانه لا يلزم للجسم في حد ذاته ان يكون  
 متناهي الف ولا وجه لغرضه في سياق الملائمة التي بالها مخدور ولما اراد  
 ان يفرض عدم خلوه في الغير الا انه لم يوفق بين القايح بالغير والخلو فيه  
 فقال لو كان قابلا بذاته مكان قوله لو كان غير حار في الغير والفرق بين  
 التهام بالغير والخلو فيه واضح فان الاول محتج به حق الجوه بدون الك قول  
 وذكر لان الجسم المتصل لا يتناسب تصدير الكلام  
 بعبارة الزبدي لان مقتضاها التلخيص انما المناسب له ليس يقال كما قال  
 الفاضل الشريف في بعض مصنفاته ان الجوه المتصل في ذاته لظاهره اعلى  
 الاتصال فلا يمكن ان ينفذ ويوجد هناك اتصال آخر ان فلوله يمكن في

الفرق بين القايح بالغير والخلو فيه

في الجسم شيئا وراء الجوه المتصل يلزم ان يكون التوفيق اعدا ما للمتصل الاول  
 بالمرتبة واحدة المتصلين الا في حيث قد ذكرنا حل ضرورة فلا بد من شي آخر  
 يجمع الاتصال والاتصال ليس وهو هو وذلك هو الجسم بالبيولي والجوه  
 المتصل بالضرورة فكيف يجمع المتصل الواحد هذا البيان مستغنى عنه  
 في هذا المقام لان المقصود من ابحاث قدر الجسم فذكر يتم بيانا انه  
 مركب من اجزاء لا يخفى بعضها عن بعض لانه يلزم من قدر بعض منها حكم القاعدة  
 القائلة كل حادث مسبوق بالماوت قدح كل واحد يلزمه قدر الجسم فكلهم متم  
 ان في الجسم البسيط اجزاء يتركب منها حقيقتها واما البحث عن تلك الاجزاء على  
 الذين ذكر الجسم فيغيرهم انما الحاجة اليه عند تحقيق حقيقة الهيكل و  
 الصورة وقد عرفت انه خارج عن المقصود **قوله** بعد تسليم بطلان  
 الجزء الذي لا يتجزى **اقول** حقه من يقول بعد تسليم بطلان تركيب الجسم من اجزاء  
 الذي لا يتجزى لا يمكن التسديد في تمام مراده تسليم بطلان تركيب الجسم منه و  
 الحاجة الى تسليم بطلان وجوده، ثم ليس المنع الضمني المنوع من الكلام المذكور  
 ووضوح بطلان الجزء الذي لا يتجزى اذ هو ما يجب في هذا المقام ووضوح بطلان  
 تركيب الجسم منه فان هذا يحقق بدون الاول وهو لا يحقق بدون هذا كمالا  
 يخفى **قوله** ان يكون الجسم الذي يدعى كونه بسيطا **اقول** عبارة يدعى لا شعرا  
 بعد الشك لا تناسب المقام لان بنوت الجسم البسيط ما لا يستلزم فيه ضرورة  
 ان تركيب كل جسم مركب من جسم آخر لا الى نهاية له نعم كون الماء وسائر الاجسام

بالمركب



الحسنة كذلك غير في بيت الالهة ذكرها لا فلا وجه للمناقضة في بساطة قوله  
 بل اللازم احد الامرين **اقول** لا يخفى ما فيه من الخفاء فانه كان يكفي من  
 يقول بعد منها الاستدلال المذكور في جواز ترك بعض الجسم البسيط كما قاله افلاطون  
 مركبا من اجزاء موزنة قابلة للتقسمة الوهمية دون الخارجية فلا يثبت وجود  
 الهيول **قوله** وبه حصل المطلوب **اقول** ولا حاجة الى بيان عدم المنع من جهة  
 الارزاق المهمة كما توهم صاحب الموافق حيث قال اللهم الانما في ذلك كما في  
 ملك لا زوايا لمسية والا اخر نوعه في شخصه فملك فارقته وعند فرق زواله  
 لمكن قابلا للاتصال والاتصال وحصل المطلوب لا يكتفي لنا في اثبات الهيول  
 بقوله الاتصال الخارجي ولا حاجة الى وقوع ذلك الاتصال بالفعل وانما قلنا  
 ان القبول المذكور يكفي لنا لان حاصل الاستدلال ان يقال ان قابلا للاتصال  
 لا بد من اجتماعه مع الاتصال على تقدير وقوعه ليس الاتصال ان يجمع  
 مع الاتصال على تقدير وقوعه فثبتت من هنا امر آخر غير الاتصال ولا دخل  
 في ثبوتية لوقوع الاتصال بالفعل ثم انهم يصعب في قوله وعند فرق زواله  
 يكتفي قابلا للاتصال والاتصال لان قبوله الاتصال والاتصال ذاتي  
 فلا يزدل كما في خارجي ولا يتوقع بقاء زواله وان راى الفاضل  
 رام اصلاحه بتقيد قبول الاتصال والاتصال بقوله بالفعل لم يورث  
 الحق استعجال الرابع فان القبول الذاتي الذي كان فيه لا يمكنه الا بالفعل وما  
 يتوقع الى ما بالقوة والى ما بالفعل مع القبول يعني الامكان الاستدلالي

الاستدلالي والاعمال لان يقال ان لو تقيد القبول لا تقيد القبول في الايجاز 48  
 نقابا بزيادة في دفع ما ذكرنا، انما كما لا يخفى **قوله** ان كان قابلا بزيادة اقول  
 قد مر ما يتعلق لهذا فتذكر باربعين من قبيل استنباط العارض بالمعروف من قوله  
 وتقسيل في ذكر ان الجسم لا طرأ عليه الاتصال انفع عارضه لا فائدة اعني  
 الجسم التعليمي الذي كان قبل الاتصال وحده عارضان اخر ان اعني  
 الجسمين التعليميين الحادثين بعد الاتصال وقابلية الابعاد والازم  
 للجسم الطبيعي لا يتفكر عنه لعدم ابعاده كجسم تعليمي ما عنه فهو مع الجسم  
 التعليمي الواحد متفصل واحد ومع الجسم التعليمي المتعدد متصل متفصل  
 كما يقولون في الهيول انه مع الصورة الجسمية الواحدة متفصل واحد ومع  
 الصورة المتعددة متصل متفصل فانهم يقولون في الصورة الجسمية متفصل  
 في ذاته لا يعمل الاتصال بل ينفرد عنه، وعند صورتان افران والهيول  
 لكونه في حده ذاته لا متفصلا ولا متفصلا باقية في الحالين ونحن نقول المتفصل  
 في ذاته انما هو الجسم التعليمي وهو الذي ينفرد وحده الجسم الطبيعي  
 لا متفصل في ذاته ولا متفصل بل هو موجود باقية في حاله فلا حاجة الى اثبات  
 الهيول بل نقول لان الجسم لا طرأ عليه الاتصال لم يكن قابلا للابعاد الثلاثة  
 غاية ما في الباب انه كان قبل الاتصال قابلا واحدا للابعاد وها ربه الاتصال  
 قسميت كل منهما قابلا لها فما حقيقة انفع من الجسم وحدة وطرا عليه كثره والجسم  
 حال الوحدة هو بعينه حال الكثرة لم ينفذ قط ولما يقولون ان الحاد ينفذ



هو عند الوحدة الاتصاف هو بعينه عند الاتصاف كذلك تقول ان الجسم  
 يتحقق هو عند الوحدة اعني الاتصاف هو بعينه عند الكثرة اعني الاتصاف  
 غاية الامر انه لا تقول ان الجسم في يتحقق واحد بل يتحقق متكرر وفي هذا المقام  
 بقية الكلام طالب من سركنا لتجويد التجويد **قوله** وقدم اليه جمع من اساطين  
 الحكماء كافلاطون **او** ليس من من ذهب افلاطون القول بانعدام ما هو العالم  
 بذاته من الهوية الاتصالية وحدوثه بوقايه اتصالياتان او بواحد بقرينان  
 الاتصاف على الجسم المتصل في نفسه بل من ذهب ان آخر ما يتصل اليه الاجسام  
 بالتقيد والتفصيل جوهر متفصل قائم بذاته غير حال في شئ آخر وهو الجسم المطلق  
 ونوعه عند جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج اصيلا وقابل للقرينان  
 الاتصاف والاتصاف عليه مع بقائه في الحالين في ذاته وهو من حيث جوهر  
 وذاته ليس جسميا ومن حيث قبوله للصورة النوعية التي لا انواع الاجسام  
 يسمى ميبولي فاذا ذكرنا المحس من نسبة ذلك القول الى افلاطون فربما  
 ما فيها مزية وقد قلده في هذه النسبة صاحب الحكايات وقد كلفنا فيها علقنا  
 على الاسارات وسرور من الفوايد الفطرية في ذاته نعم زعم الغابليون بوجه  
 الهبولي والصورة وتركيبا لجسم منها في رده ذهب افلاطون ان الخواص  
 المذكور يلزمه عما افصح عنه الفاضل الشريف ربه حيث قال في سره للواقع  
 وانت تعلم ان هذا المذهب لو اسلم ذلك القائل ان هناك جوهر اول واد  
 هذا الجوهر المتصل لكل المشهور انه تقول ان هذا الجوهر المتصل قائم في نفسه

في قوله  
 في قوله

49 بنفسه وهو حقيقة الجسم وحمل الاتصاف الذي هو الوحدة والاتصاف  
 الذي هو الكثرة على معنى انها عرفان كلان فيه علم الساقب كما ذهب  
 اليه افلاطون من ان آخر ما يتصل اليه الاجسام هو هذا الجوهر المتصل  
 في الجهات كلها فطرق الرق عليه انه يلزم من ذلك ان يكون المتونق اعدا ما  
 بالكلية واجزاء الجسميات آخر من من كتم القدم وموبا طلال منها كلامه  
 وقد عرفت فيلحق ان هذه المداينة في موهن الاسكال وان الخلف فيه بحال  
 القيل والقال وعلى تقدير ثبوتها ليس بين حتى يكون اللزوم المذكور في حكم الاتصاف  
 فيصح نسبة ذلك اللزوم الى الفاضل المنزور **قوله** ان ذات وضع ان من واليهما  
 اقول انما اقتضاه الى التقيد لما كان الاشارة الى الوضع فالرالحق الطوس  
 في لزمه للاشارات الوضع يطلق على معان منها كون الشئ حيث تكون الاسارة  
 الحسية اليها اليه ومنها حال الشئ في ربه وحسب نسبة بعض احواله الى بعض ومنها  
 ما هو المقولة المشهورة والمراد منها هو الاخر **قوله** يلزم ان يكون الهبولي جسميا لو قال  
 يلزم ان يكون الهبولي صورة جسمية او جسميا لان اولي لان الحار اليه لا يلزم  
 ان يكون صورة جسمية البتة كيف والجسم المتصل عليها ايضا اشار اليه قوله  
 لانها الجسم في بادى الرأي الامعاء التقليل الا ورسمة اطلاق الجسم على الصورة  
 الجمعية فان مبني التقيد المذكور على تلك الصفة والتقليل الى المداينة المار  
 ذكرها **قوله** ولا شك انما قابلية للصورة الجسمية عند المدة الحاجة اليها  
 معنا انما الحاجة اليها عند بيان امتناع تجرد الهبولي عن الصورة مطلقا

معنى الوضع



والكلام هنا انه ان البيول التي جزء الجسم الثابت قدم بالبيان السابق  
 وذكر لا يجوز ان يكون جزء قبل اقتسامها للصورة الجسمية وكونها جزءا  
 من الجسم فيكون فيه تقار وان كان الك ففقد حصول الصورة الجسمية  
 فيها فاما ان يقال ان **المتوسط** لعدم تبيينه على الوق بين المتعديين سرور  
 الكلام منها لما سرور **ثم قوله** فاما ان يحصل في جميع الاحيان العدم انما اثرها  
 منها عبارة الاختيار المكان لان بلان العدم الك انما يظهر لو كان المذكور  
 في الترتيب والجزء وهو المكان لان الاول لازم للجسم وكون الك على مذهب  
 ارسطو ومن تبعه والاحتياج المذكور على اصلهم والمصداق في هذا  
 الوثيقة على ما استغف عليه باذن الله **قوله** لان البيول المنفصلة الى  
 الجسم لا يخلق ما في هذا الكلام من المسامحة فان الجسم ما هو الحاصل  
 من انقسام الصورة الجسمية الى البيول المنفصلة اليها للصورة الجسمية  
 ففقدت صور لان الصورة الجسمية لو حصلت في البيول لا بد من حصول  
 جسم من حلول احداهما في اللغوي وكل جسم لا بد له من جزء معين **قوله** ولا  
 يمكن ان يكون جسم واحد في زمان واحد مكانين كان حقه ان يقول  
 في حينين بد **قوله** في مكانين لا يثبت عليه آفا من ان الجزء اعم من المكان  
 وتسمية الاحتياج المذكور على اعتبار الجزء دون المكان فذكر **قوله** يجوز ان  
 يكون هناك صورة نوعية فيه ان نسبة البيول الى الصور النوعية على السواء  
 في صور صورة النوعية مخصوصة بتخصيصها بتخصيص وايضا تلك الصورة

المصداق

الجزء لان الجسم دون  
 المكان على مذهب  
 ارسطو

50 الصور النوعية مخصوصة **قوله** 2 لاننا حصلت في البيول بعد جزءها  
 عن الصورة وقد مر ان كل واحد مسبق بما و **قوله** ان معنى **المتوسط**  
 بمادة مستعدة باستعداد مخصوص له فاذا احتيج بالافرة الى كيفية مخصوصه  
 في البيول فلما احتاج الى توسط الصورة النوعية لانه يمكن ان يقال يجوز ان  
 يكون في البيول استعداد مخصوص بتخصيص حصول الجسم في حين معين فيصير  
 ما ك الكلام الى الجواب الآتي ذكره بقوله ويكن دفعه وليس قبل بنوع الجسمية  
 المتعدية الاقطار احيا ز مستعدة **قوله** مبني على ان الكلام على عدم الفرق بين  
 الحية والمكان والوق ثابت فان الاول اعم من الك نفس عليها في مواضع  
 من الشفاء والنجاة عنها **قوله** في طبيعيات الشفاء لا جسم الا ويحتم ان يكون له  
 حية اما مكانا واما وضع وترتيب ومنها قوله فيها ايها كل جسم فله حية فان  
 في المكان كان حية مكانا ومنها قوله في طبيعيات النجاة وللأجسام كلها احياء  
 فردية وهي التي يتباين بها الاجسام في الجهات باوضاعها وبعضها امكنة  
 وهي الاجسام التي يحيط بها اجسام اخرى انتهى ولو طعنت على هذا فنقول  
 لا حاجة في تسمية ما ذكر الى تعدد المكان بل يمكن القول في الجزء الذي  
 مرجعه الى التقدير في الاوضاع الممكنة ولا مجال للتكاد **قوله** الكلام في  
 المواضع الجزئية لا الحى ما في هذا التحريم من الخلقان هذا ليس من اصل  
 الاستدلال بل هو مذكور في جواب الجواب الذي ذكره بقوله لا يقال في شيء على قوله  
 وتخصيص الأنواع لا ينافيها ان ما ذكره من الجواب المذكور مكان حقه

كل من الوزن بين الحية والمكان



ان يور عليه ثم يذكر في دفعه هذا الكلام ثم ان ما ذكره مما مر عنه يفهم الجواب  
المذكور ووفقا ما ذكرناه بقوله لا تصور فلا وجه للتبعية بل لا يقدرون على كمال  
يخفى قوله او يتصف البيول في حال تجوهاه هذا ما ذكره الامام في  
الاشارة بقوله وتعالى ان سور لم لا يجوز ان يكون البيول في حال تجوهاه  
موصوفة بصفة بصفات متعاقبة معدة ظهورها بعد التجسيم في حين معين  
كما جاز ان تصور بصور متعاقبة مقتضية لتخصصا بصورة معينة واجاب  
عنه الفاضل الطوسي في شرحه له بان البيول مع تلك الصفات ان خصصت  
بنوع معين في غير محنة والاكس نبتا الى جميع الاوضاع على السوية و  
هذا ما ذكره المحي بقوله فان قيل ان وقار الفاضل لم اذن في الحركات و  
هذا موقوف على ان مقدار الوضع لا يكون الا وصفا وقد عني الامام فليس  
يتمتع ان يقال تلك الصفات لا تخص البيول بوضع الا انها بعد كل وضع  
معينة صلافا انتهى السلسلة الى الصفة الاخرية ثم استدلوا بها للوضع  
المعينة في يخص بالوضع الطبيعي والحاصل ان السؤال ان اذن بطريق  
التقسيم الاجمالي امكن دفعه بالوق وان اذن بطريق التقسيم  
لم يذوق اصلا **قوله** هذا كله لوجها جريها فانهم من نفي الفاعل المختار  
وليس كذلك الاول ان يقال هذا كله على طريقة التجازات معهم بتسليم  
ما ذهبوا اليه من نفي الفاعل المختار **قوله** وليس الامكان شيئا معقولا  
بنفسه توكيد على الوجه المذكور في كتب العقول والامكان امر وجوب

وجوب كما ذكرنا فله من له وجوب استدعى خلا امتناع قيام الامكان بنفسه  
موصوف الف بتقدير قيام الصفة الوصفية بالبعدوم وليس ذلك على كل  
نفس الحادث الى آخره والمصنف خلق العقول حيث اقتضى بيان كونه  
امرا امنايا ولم يتوهم لبيان وجوبه وقد عرفت ان مدار الاستدلال  
المذكور عليه وقد اصاب صاحب الذريعة في النقوض الا انه اطلب  
في ايراد الادلة الضعيفة المذكورة في بيانه **قوله** لا لا يتصور كونه  
مخللا شيئا حقا بقوله لا يتصور كونه مخللا لوفى قبل وجوده لا افتاء  
في صحة كونه مخللا شيئا غير موصوف **قوله** ولا امر الا تعلق به اصلا لا يخفى  
ما ذكره هذا الاحتمال وابطاله من الخطاب بل لا يخلو في ابطال الاحتمال  
الا في ذكره غني عنه لانه اعم منه وابطال العام متضمن لابطال الخاص  
فكان يكفي لنقول من اول الامر ولا امر منفصلا عنه ان بقي منها حث  
ومعنى موجب توكيد الاستدلال المذكور على هذا الوجه ان يكون المراد من  
المادة منها ما يتوهم الحادث وهذا على خلاف ما مر جوابه من التعيم  
لنفاه عنه قال الفاضل الشريف في شرحه هو صاحب المواقف قال **الحكماء**  
الحكماء الخدوش معنى المسبوقية بالعدم استدعى ما دة اي محلا اما موصوفا  
ان كانا حادثا عرضا واما بيولي ان كانا حادثا صورتا واما جسيما متعلقا  
به الحادث ان كانا نفسا **قوله** والحول عنه فيه الخطاب بل لا يخلو ان كان  
يكفيه في الجواب ان يلين المقدمة التالية والامور الاضافية اعراض

مستحق

الحول ان يكون المسبوقية بالعدم مستلزم



شئ من الامور الاضافية فالوجود في الخارج بل هو امر اعتباري  
 يجوز ان يكون الامكان كذلك فلا يستلزم خلا موصوفا ومبني للاستدلال  
 المذكور على استدلاله خلا موصوفا لوجوده في الخارج **قوله** فان  
 الامكان من الامور الاعتبارية لا حاجة الى هذه الدعوى بل يكفي من كونه  
 من الامور الموصوفة ولما قد عرفت من ذلك والشرح ما لا يلزم من الدعوى ما  
 عليه المناقشة بمنع لزوم التمسك بتقدير كونه موصوفا لجواز ان يمتنع  
 السلسلة في بعض المراتب الالامكان اعتباري فان وجوده في بعض افرع  
 لطبيعة لا يستلزم وجوده في غيرها **قوله** كان الامكان ثابتا لا يقتضي  
 الحاق ان عارضا كالحق الممتنع في الخارج او في الذهن كان الامكان  
 ثابتا والتوجيه بان المراد المرفوع واللازم الموصوفين وهو  
 المامنية والامكان تعسف ظاهر **قوله** فانه باطل عند ضرورة العقل  
 حقه ان يقول بضرورة العقل او عند العقل بالضرورة وتكفنه في الحكمة  
 فان قيل ان الحكماء صرحوا بان مثل الامكان من المعقولات الثانية  
 فكيف يمكن من لوازم المامنية قلنا معنى كونه لازما للمامنية انه لا ينفك  
 عنها باعتبار وجودها في الذهن اي عارضا لها بسببه لا بسبب الوجود المطلق  
 فاعلم المراد انتهى ولا يذهب عليك من هذا الجواب مخالف ما ذكره الكائن  
 بقوله معنى كون الامكان لازما للمامنية المكنى عن معوانه كالحق المرفوع في  
 الذهن او في الخارج كان اللازم ثابتا لانه صريح في انه عارضا للمامنية بسبب  
 الوجود المطلق ولا دخل في خصوصية الوجود الذهني فالصور في

(في الامور الموصوفة) لا يمتنع ان يكون لها وجود في الخارج بل هو امر اعتباري  
 يجوز ان يكون الامكان كذلك فلا يستلزم خلا موصوفا ومبني للاستدلال  
 المذكور على استدلاله خلا موصوفا لوجوده في الخارج

الامكان من المعقولات الثانية  
 ومن لوازم المامنية اعتباري

الامكان من المعقولات الثانية  
 فلا يمتنع ان يكون له وجود في الخارج بل هو امر اعتباري  
 يجوز ان يكون الامكان كذلك فلا يستلزم خلا موصوفا ومبني للاستدلال  
 المذكور على استدلاله خلا موصوفا لوجوده في الخارج

في الجواب ان يقال ان المراد من المامنية ما يتناول المفارقة فلازم المامنية بهذا المعنى  
 لا يتناول المعقول بل يتناول او يقال ان الامكان الذي قالوا انه من  
 المعقولات الثانية هو احد الكيفيات الثلاث العارضة للنسبة المقصورة  
 بين المامنية ووجودها والمراد من الامكان ممتضا ما هو من عوارض  
 المامنية ومعناه عدم افتقائها واحدا من طرفي الوجود والعدم فانهم  
 وقد اطنوا الكلام في معنى المقام في بعض تعليقاتنا **قوله** لا يقال الامكان  
 عبارة عن عدمه لا اتجاه لهذا السؤال لان مراد المستدل من الامكان  
 ما هو من العوارض اللازمة للمامنية من حيث هي هي الحقة يكون المامنية  
 في حد ذاتها بحيث يستوي اليها نسبة الوجود والعدم افتقائها واحدا  
 منها ولا يخفى في ان الامكان لهذا المعنى وجودي ولذلك حكوا بان افتقائيه  
 وجوده موصوفته بالجملة اريد في الخارج او في الذهن **قوله** في السالبة  
 في عدم افتقائه وجود الموضوع ما تقرر عند فهم بقاء البرهان عليه انما هو  
 مساواة الموجبة السالبة للجمهور للسالبة في الصدق الا انهم زعموا ان موجب  
 تلك المساواة ان لا يقتضي الموجبة السالبة للجمهور وجود الموضوع كما لا  
 يقتضيه السالبة المساوية لما في الصدق وقدرة زعمهم من ادان موضوعه و  
 التفصيل في هذا المقام يطلب فيما علقناه في التحقيق الوجود الذهني  
**قوله** فلو لم يكن الحادث قبل بيوتة مبني ما فكر عما ان المكنى الخارج في صدق  
 عليه في نفس الامر انه قبل ان يوجد في الذهن والخارج ليس يمكن عا



كفتم  
 على ان الطرف المذكور طرف الحكم المبرور فان السر ويدفع من على الحكم  
 المذكور فاذا فرغ ثبوته في نفس الامر والاضحية لذلك الجبني لان الملك يكون  
 الوصف في الجملة لا في الشيء فلا يصح ان يكون حال من الاحوال النفس امرية  
 طرفه و موجب الجبني المذكور من بعض القبلية المذكورة حاله في نفس الامر  
 ثم انه رخصة وبينت الامر من المذكورين زاعما انه لا ثالث يصح عليه الحكم  
 الحكم المذكور وهذا من غير محرم في السند فلم يستدل به البديلة والاقام عليه البرهان  
 قوله لكان المتعذر في عدم ثبوته في الذهن لقابل من يقول نفس المتعذر في عدم  
 البتة في الذهن حتى يلزم الجذور المذكور لما تقرر من غل ان صور المتعذر  
 كلها حاصلة في الجواهر العالية ولم تنزل حاصلة فيها وان ذلك لا يحد وجهه وبتنا  
 لملك المتعذر فالبتة لله في الذهن كالحكم المتعذر لا يفكر عنه وهو  
 قوله بل هو قابلية الوصف والعدم نظر الى ذاته نفسية الامكان بهذا المعنى  
 غير مشهور ولا مذكور في كتب الفقه وعما تقدير ان يكون قابلية الوصف والعدم  
 من معاني الامكان حقه من يقول بل هو قابلية المادية لذاتها للوجود والعدم  
 لان الامكان حال الماهية من حيث هي حقيقة من نفسه ما هو ثابت لها لذاتها  
 لا بما هو ثابت للغير بالنظر اليها فاعلم والله الباوي الى الرضا وعتت عدت  
 الحاشية الشريفة بما يدافع عن عباد الله كما قد اتته في السلك الاخير من الليل  
 في دن العبد من سنو سنة واربعين وشهادة ودار السلطنة وطلعت  
 محبت غي البلية في اوان الخلافة اللهم احفظني وسائر العلماء في طول الملازمة  
 وخلصنا من الامم امين يا مجيب السائلين تحية النبي الامين

هذا هو  
 الكتاب  
 الذي  
 كتبه  
 في  
 سنة  
 1235

Süleymaniye U. Kütüphanesi  
 K. D. I. H. Hüsnü  
 Yeni 1235  
 Eski Kayıt No 1235





اتفق العقلاء على ان خالق الاعيان والاعراض كلها هو الله تعالى وقالهم المعترلة حيث قالوا ان العباد  
 خالق الافعالهم وذلك لانهم زعموا ان ايجاد القيمة فيهم فلما جاوز نسبة الاله الله فاضطروا الى القول  
 بانه لا يخلق الكفر والمعاصي وانما يخلقها العباد ووافقوا في هذا الاصل السنوي واخذوا  
 منهم فانهم قالوا ان العالم صانع احد ما يخلق الخيرات والآفة الشر والالسن السنوية  
 قالت كما ان ايجاد الافعال القيمة من الله تعالى فيجب ايجاد الاعيان القيمة مثل الحيات و  
 العقارب والابناس فيجب من الله تعالى ايضا فاضطرت الى القول بالصانعين  
 والمعتزلة لا يمكنهم ان يضيفوا خلق الاعيان الى العباد خوفا من النصف لموافقة السنوية  
 من كل وجه فانكروا ان يكون الاعيان قبيحة يمكنهم نسبتها الى الله تعالى خلقا وقالوا بيقين  
 بعض افعال العباد واسندوا خلقه اليهم فاسندوا جميع افعالهم اليهم مهربا عن  
 الفصل والاشاعة يوافقهم فقوهم في انه لا يفعل القيمة كما يوافقهم في انه  
 لا يشرك الواجب الا انهم يقولون لا يقع منه شيء كما لا يجب عليه شيء فلما يتصور منه  
 فعل فيجب ولا يشرك واجب فلو واحد لا يشرك له فيخلق شيء من الاعيان و  
 الاعراض ومعلوم ان خلق الشيء من غير شيء يتب عليه حكمه وعاقبة حميدة وسفه و  
 عيب وعاقبة هذه الدار من الدار الآخرة ولن يتحقق كون الآخرة عاقبة لهذه الدار  
 الا ان يكون هذه الدار وسيلة ومطية الى الآخرة بطريق الجوار احسانا باحسان  
 واسادة باسادة ولن يتحقق الفعل من العبد احسانا الا بالامر له بالطاعة  
 موافقة الامر ولا اسادة الا بالهيبة له فكفصته مخالفة الامر وارتكاب المنهي  
 فهو الذي خلق نوع الانسان وانعم عليهم بجميع ما ينظم به احوالهم من خلق السماء  
 ما فيها وخلق الارض وما عليها وخلق كحصول شافع الارض منوطا من تغطا بدوام  
 حكمة السماء وتزيتها بكواكبها الكثيرة ورياحها المختلفة وسحبها الماطرة فاعتدلت  
 بها فصولها وتوزنت اطرافها وتوزنت اثارها وفرت انواع ثمارها ونباتها  
 ثم انه لا يبرهم بالعباد وشكر الله النعمة السابقة وبأن يطيعوه في جميع ما امر  
 به ولا ينجب عنه كقوان نعمه ليلوهم اليهم احسن عملا ووعدهم انكر من احوالها  
 واعد لهم الجنة عذابا اليها اللهم وقفت لا تحب وترضا واصلي احوالنا كله امين